الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم: تخصص علم الاجتماع الحضري

بعنوان

دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته

دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت

– إعداد الطالب:
عبد القادر بريم

– إشراف الأستاذ:
أ/ د. محمد بومخلوف

السنة الجامعية
2018/2017

فهرس المحتويات

– كلمة شكر

– إهداء

– مقدمة

الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للبحث

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد 18

أولا: أسباب اختيار الموضوع 18

ثانيا: أهمية البحث وأهدافه.....19

ثالثا: الإشكالية 21

رابعا: الفرضيات.....26

خامسا: منهجية البحث.....27

سادسا: التعريف بمجالات البحث.....30

سابعا: العينة و كيفية اختيارها.....35

ثامنا: تحديد المفاهيم 47

تاسعا: الدراسات السابقة : 54

الفصل الثاني: المدينة في التراث النظري السوسيولوجي

تمهيد.....62
أولا: تعريف المدينة (محدداتها).....62
ثانيا: وظائفها :.....66
ثالثا: المداخل المفسرة لنشأتها ونموها.....70
رابعا: اتجاهات دراستها.....74
خلاصة (الاقتراب النظري).....80

الفصل الثالث: التحضر وإدارة المدينة الجزائرية

تمهيد.....83
أولا: التحضر في الجزائر..... 83
1 – مراحله.....83
2– خصائصه.....86
3– عوامل تنشيطه 88
4– انعكاساته.....89
ثانيا: إدارة المدينة الجزائرية.....91
1 – مفهوم المدينة في الجزائر.....91
2– تصنيفاتها.....92
3– إستراتجية إدارتها وأهداف هذه الاستراتيجية.....95
4– مكانة المواطن من هذه الإستراتيجية.....97
5– مشاركته في إدارة مدينته.....99
خلاصة 103

الفصل الرابع: التنظيم الاجتماعي في الجزائر

تمهيد.....105
أولا: الملامح العامة للتنظيم الاجتماعي في الجزائر 106
ثانيا: مراحله.....109
ثالثا: واقعه.....118
رابعا: سبل تنظيم المجتمع الجزائري والنهوض به.....119
خلاصة 122

الفصل الخامس: خصائص منطقة الونشريس

تمهيد 124
أولا: التعريف بالمنطقة.....124
ثانيا: خصائصها الديمغرافية.....128
ثالثا: خصائصها السوسيو اقتصادية 131
رابعا: خصائصها العقارية..... 134
خامسا: أنماط نسيجها العمراني وخصائصه.....136
خلاصة:..... 139

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: تقديم ميدان الدراسة

تمهيد.....142
أولا: تقديم أحياء الدراسة.....142
ثانيا: خصائص عينية البحث.....145
خلاصة.....156

الفصل السابع: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال المستوى المعيشي لسكانها

تمهيد 158
أولا: الظروف الاقتصادية للمبحوثين.....159
ثانيا: مساكن المبحوثين وظروفهم الاجتماعية.....163
ثالثا: اهتمام المبحوثين بأحيائهم.....168
خلاصة 176

الفصل الثامن: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال نمو حس المواطنة لدى سكانها

تمهيد 179
أولا: اهتمام المبحوثين بالشؤون العامة في أحيائهم.....180
ثانيا: اهتمام السلطات المحلية بأحياء المبحوثين وموقع المبحوثين من هذا الاهتمام.....182

ثالثا: موقف المبحوثين مما هو موجود بأحيائهم من مرافق وممتلكات عمومية.....187
خلاصة.....195

الفصل التاسع: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية
والاهتمام بها من خلال طريقة انتظام سكانها

تمهيد:.....198
أولا: إقامة المبحوثين مع بعضهم وطبيعة العلاقات التي تربطهم.....199
ثانيا : طريقة انتظام المبحوثين في أحيائهم. 203
ثالثا: مشاركة المبحوثين في إدارة أحيائهم، إطارها، مفعولها.....211
خلاصة 221

الفصل العاشر: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية
والاهتمام بها من خلال طبيعة المهن التي يمتهنها سكانها

تمهيد.....225
أولا: مهن المبحوثين مقرها وقطاعها 226
ثانيا: مهن المبحوثين وأثرها في اندماجهم بسكان الحي الحضري.....228
ثالثا: مهن المبحوثين وانعكاساتها على القضايا العامة المشتركة بالحي الحضري.....233
رابعا: مستقبل المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته.....242
خلاصة 246
استنتاج عام.....249
خاتمة.....252
قائمة المراجع 256
الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الأحياء المكونة لمقاطعة سوناتيبا	31
02	توزع الأحياء على المقاطعات الصغيرة المشكلة للمقاطعة الكبيرة لحي الدرب	33
03	الأحياء التي وقع عليها الاختيار لتمثيل مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت	37
04	عدد أفراد عينة مقاطعة سوناتيبا حسب الأحياء التي وقع عليها الاختيار	41
05	الأحياء التي وقع عليها الاختيار لتمثيل مقاطعة الدرب الكبيرة بمدينة تيسمسيلت	42
06	عدد أفراد عينة مقاطعة الدرب حسب الأحياء التي وقع عليها الاختيار	46
07	يبين نمو السكان في الجزائر 1830-1987	86
08	تطور المدن الجزائرية وفقا لتصنيفاتها ومعيارها الديمغرافي	94
09	انتشار التنظيمات وسط الفرنسيين والمعمرين والأهالي 1900- 1962	113
10	المساحة وعدد السكان ومتوسط الكثافة السكانية للولايات المشكلة للمنطقة حسب التعداد العام للسكن والسكان لعام (2008)	126
11	أصناف البلديات المشكلة لمنطقة الونشريس حسب موقعها الجغرافي، المساحة وعدد السكان في كل صنف حسب التعداد العام للسكن والسكان لعام (2008)	127
12	توزيع ونسبة عدد السكان حسب أصناف البلديات والمناطق العمرانية	128
13	توزيع البلديات حسب الطابع: ريفي /حضري وحسب الموقع.	129
14	توزيع السكان حسب الريف والحضر و حسب أصناف البلديات	133
15	توزيع المبحوثين حسب من ملء الاستبان.	145
16	توزيع المبحوثين – أرباب الأسر – (الآباء) حسب السن.	146
17	يبين البنية الجغرافية للمبحوثين حسب مكان الميلاد.	147
18	يبين الوضعية العائلية للمبحوثين .	148
19	توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي.	149

20	توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي	150
21	النزوح إلى المدينة وأسبابه	151
22	توزيع المبحوثين حسب المهنة قبل النزوح	152
23	توزيع المبحوثين حسب المهنة الحالية	153
24	توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد العائلة	154
25	توزيع المبحوثين حسب عدد الأفراد العاملين في العائلة	155
26	توزيع المبحوثين حسب الدخل الشهري للعائلة	159
27	يوضح عدد المبحوثين الذين يشاركهم أفراد آخرون في ميزانية العائلة	168
28	يوضح عدد المبحوثين الذين لديهم مداخيل أخرى	161
29	توزيع المبحوثين حسب امتلاكهم بعض التجهيزات الضرورية والكمالية	162
30	توزيع المبحوثين حسب نوعية المسكن	163
31	توزيع المبحوثين حسب صفة حيازة المسكن	164
32	عدد الغرف التي تتشكل منها مساكن المبحوثين	165
33	الرضا عن الوضعية السكنية الحالية	166
34	عدد العائلات الزواجية المكونة لعائلات المبحوثين.	167
35	ترميم المسكن أو طلاء واجهته	168
36	اهتمام المبحوثين بما يجري حولهم في الحي (من تنظيف وتشجير وصيانة...)	169
37	الدخل وعلاقته باهتمام المبحوثين بما يجري في الحي	170
38	توزيع المبحوثين حسب نظرتهم إلى وضعية الحي.	171
39	المشاركة مع الجيران في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه وطريقتها	172
40	صفة الحيازة المسكن وعلاقتها بالمشاركة في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه	173
41	الرضا بالمسكن وعلاقته بالمناقشة في المواضيع التي لها علاقة بالحي	175

42	رأي المبحوثين فيما تتوفر عليه أحياؤهم من مرافق وخدمات.	180
43	المناقشة مع سكان الحي في الأمور التي تتعلق به وموضوعات هذه الناقشة	181
44	استشارة السلطات المحلية السكان عند جلبها مشروع ما للحي	182
45	أخذ السلطات مقترحات السكان بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم	183
46	أخذ السلطات مقترحات السكان وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم وعلاقته بالمشاركة مع الجيران في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه	185
47	الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية وكيفية التصرف مع من يعتدي عليها	187
48	استشارة السلطات المحلية السكان أثناء جلب مشروع ما للحي وعلاقتها بالاحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية.	188
49	يبين تنظيم السلطات المحلية نشاطات احتفالية بأحياء المبحوثين.	189
50	استجابة المبحوثين للنشاطات الاحتفالية التي تنظمها السلطات المحلية بالحي ودورهم فيها	190
51	يبين مدى اهتمام السكان بالمحافظة على الممتلكات العمومية في الحي	191
52	تنظيم السلطات نشاطات احتفالية بالحي وعلاقته باهتمام السكان بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة به.	193
53	مدة الإقامة بالحي	199
54	شبكة العلاقات في الحي	200
55	الخلافات في الحي	201
56	الجهة التي يلجأ إليها المبحوثون لحل الخلافات التي تنشب بينهم	202
57	وجود جمعيات في الحي	203
58	الانخراط في جمعيات الحي(فقط الذين أجابوا بأنه توجد جمعيات بالحي)	204
59	مدة الإقامة بالحي وعلاقتها بالانخراط في جمعياته	206
60	سهولة تكوين جمعية ما بالحي	207
61	شبكة علاقات المبحوثين في الحي وعلاقتها بسهولة تكوينهم جمعيات	208

62	اطلاع المبحوثين على قانون الجمعيات الجديد، ونظرتهم إليه	210
63	المشاركة في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وإطارها	211
64	استقبال المبحوثين المشاركين في نقل انشغالات الحي من طرف أصحاب القرار	212
65	الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار	213
66	الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار وعلاقته بدرجة استقبالهم	214
67	الممثلين الذين يعترف بهم أصحاب القرار وسبب الاعتراف بهم	215
68	الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وعلاقته بالممثلين الذين يعترف بهم هؤلاء	216
69	الجدية في استماع أصحاب القرار إلى انشغالات المبحوثين والوقت الممنوح لهم	218
70	الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وعلاقته باستماعهم إلى انشغالات هؤلاء بجدية	219
71	توزيع المبحوثين حسب مقر العمل	226
72	توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل	227
73	مساعدة المهنة المبحوثين على بناء علاقات مع سكان الحي	228
74	مقر العمل وعلاقته بمساعدة المهنة المبحوثين على بناء علاقات مع سكان الحي	229
75	الشعور بالاحترام في الحي	230
76	مكان قضاء المبحوثين معظم أوقات فراغهم	231
77	الأصدقاء الذين يتعامل معهم المبحوثون	232
78	مساعدة المهنة المبحوثين على تقديمهم مبادرة لصالح الحي	233
79	تخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية.	234
80	قطاع العمل وعلاقته بتخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بالحي	235

81	تنفيذ توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي	237
82	المشاركة مع السكان في احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه	238
83	رأي المبحوثين في من هو أفضل في التكفل بمحاورة أصحاب القرار	240
84	مقر العمل وعلاقته بتخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية	241
85	يوضح معنى السكن في حي حضري في نظر المبحوثين	242
86	الطريقة المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية	243
87	المعوقات التي تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته وتسيره بأنفسهم	244
88	مقترحات الزيادة من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها	245

كلمة شكر

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات:

أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر وعبارات التقدير والاحترام إلى: الأستاذ الدكتور محمد بومخلوف على ما أولاني به من اهتمام وتوجيه خاص منذ أن بدأت هذا البحث إلى أن اكتمل وأصبح في صورته التي هو عليها الآن، كما أتوجه بشكري الخالص إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع على ما قدموه لنا طوال مسيرتنا الدراسية، و إلى كل من أعاننا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

إلى من تمنيت أن يكون إلى جانبي هذه الأيام إلاّ أنه أسرع الخطى فغادر عالم الفناء كي يدخل عالم الخلود...

أبي رحمه الله.

إلى من أتمنى أن يطيل الله في عمرها

أمي حفظها الله.

مقدمة:

تعتبر التنمية الحضرية جانبا مهما من جوانب التنمية بشكل عام، وحظيت باهتمام كبير على كافة الأصعدة والمستويات، خصوصا في مجتمعات العالم الثالث التي بدأت تظهر إلى حيز الوجود بعد حصولها على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية عموما، فقد تركها الاستعمار منحطة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... ولم تلبث أن حملت على عاتقها مَهمة تطوير مجتمعاتها لاسيما الحضرية منها وذلك بتزويدها بمختلف المرافق والخدمات الأساسية والبنى التحتية... للتخفيف من حدة مشاكلها.

وقد أدركت هذه الدول حجم وأهمية التنمية الحضرية وضرورتها فعكفت على الاهتمام بها فوضعت الخطط والسياسات والقوانين اللازمة...، وعلى الرغم من إلحاحها على ضرورة إشراك جميع الفاعلين في هذا الشأن سواء كانوا عموميين(هيئات مصالح إدارات من مختلف القطاعات...) أم اجتماعيين (سكان، منظمات، جمعيات، لجان أحياء...) إلا أن إشراك الفاعلين الاجتماعين لازال مجرد شعارات براقة يتغنى بها القائمون على شؤون هذه التنمية، فهم وحدهم من يخططون ويتصورون ويعدّون المجال الحضري ويشرفون عليه، هم وحدهم من يديرونه ويسيرونه من خلال هيئات ومصالح مختلفة على مستوى الولايات والدوائر والبلديات، ولا وجود للفاعلين الاجتماعيين على أرض الواقع إلا نادرا فالدولة في تصورهم هي من يملك المجال والجماعات المحلية هي من يديره، والمهندس هو من ينتجه، أما الساكن فهو مستهلك له لا غير.

ومثل هذا التصور هو تصور غير كاف ولا يخدم التنمية الحضرية ما لم يعيد هؤلاء النظر فيه ويعطون للفاعل الاجتماعي(الساكن) الحق في تقرير وصناعة ما ينتج له، من منطلق أن التنمية الحضرية ليست مجرد هيكلة للمجال الفيزيقي بشق الطرقات وبناء الهياكل العامة والمرافق والإدارات... فإلى جانب هذا هي أيضا إخراج للمواطن من دائرة المستعمل التقليدي الذي يستهلك المجال كما يقدم له بغض النظر عن مدى تلاؤمه واستجابته لحاجياته إلى مستعمل أخر ذو امتياز يشارك في صياغة وإعداد وإدارة مجاله.

ولكي يخرج هذا الأخير من هذه الدائرة يتعين على القائمين بشؤون التنمية بصفة عامة أن يلتفتوا إلى ما يسمي بالهيكلة الاجتماعية من باب أنه لا توجد تنميه حضرية دون وجود هيكلة اجتماعية حقيقة

تفتح له مجال الانتظام في جمعيات ومنظمات ولجان أحياء ...كي تتسنى له المشاركة من خلالها، ذلك أن التنمية الحضرية الحقيقية تقوم على ساقين أحدهما جهود الحكومة والأخرى جهود المواطنين، ولا يمكن أن نتصورها بأي حال من الأحوال على أنها مشكلة يجب حلها بواسطة المسؤولين الحكوميين والمهنيين ونفترض في أذهاننا بأن لهم حلولا جاهزة يقدمونها.

من أجل هذا كله حاولنا أن نجمع بين المعالجة النظرية والميدانية لقضية المشاركة السكانية ودورها في تنمية المجال الحضري وإدارته فقسمنا بحثنا هذا إلى بابين وعشرة فصول وخاتمة.

خصصنا الباب الأول منهما للمعالجة المنهجية والنظرية وذلك في خمسة فصول جاء الأول منها على شكل فصل منهجي تناولنا فيه أسباب اختيار الموضوع، أهمية البحث وأهدافه، الإشكالية والفرضيات، منهجية البحث، مجالات ال دراسة، العينة وكيفية اختيارها، تحديد المفاهيم، أهم الدراسات السابقة في الموضوع.

وتناولنا في الفصل الثاني المدينة في التراث السوسيولوجي فعرّفناها (حددناها) وعرضنا أهم وظائفها والمداخل المفسرة لنشأتها ونموها وكذا اتجاهات دراستها، وخلصنا في الأخير إلى الاقتراب النظري.

ثم تناولنا في الفصل الثالث التحضر وإدارة المدينة الجزائرية، في عنصرين هامين، وقفنا في الأول منهما على مراحل التحضر في الجزائر، خصائصه، عوامل تنشيطه، انعكاساته، ووقفنا في الثاني على مفهوم المدينة في الجزائر، تصنيفاتها، إستراتيجية إدارتها وأهداف هذه الاستراتيجية، مكانة الموطن من هذه الإستراتجية وأخيرا مشاركته – أي المواطن – في إدارة مدينته.

بينما تناولنا في الفصل الرابع التنظيم الاجتماعي في الجزائر فوقفنا على ملامحه العامة، أهم مراحله واقعه، سبل تنظيم المجتمع الجزائري والنهوض به.

وتطرقنا في الفصل الخامس إلى خصائص منطقة الونشريس فعرّفنا بها، وعرضنا أهم خصائصها الديمغرافية، ثم السوسيو اقتصادية، وبعدها العقارية، وأخيرا انتهينا إلى بيان أنماط نسيجها العمراني وخصائصه.

أما الباب الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية لدور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته في خمسة فصول أيضا، جاء الفصل السادس لتقديم ميدان الدراسة، وفيه تم تقديم أحياء الدراسة ثم خصائص أفراد العينة.

وحاولنا في الفصل السابع الكشف عن المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال المستوى المعيشي لسكانها، وفيه تعرضنا إلى الظروف الاقتصادية لمبحوثي هذه الأحياء، ثم المسكن وظروفهم الاجتماعية، وأخير اهتمامهم بأحيائهم.

ثم حاولنا في الفصل الثامن الكشف عن المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال نمو حس المواطنة لدي سكانها، وفيه تعرضنا إلى اهتمام المبحوثين بالشؤون العامة في أحيائهم، ثم اهتمام السلطات المحلية بأحياء المبحوثين وموقع هؤلاء المبحوثين من هذا الاهتمام، وأخيرا موقف مبحوثي هذه الأحياء إزاء ما هو موجود بها من مرافق وممتلكات عمومية.

وتطرقنا في الفصل التاسع إلى المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال طريقة انتظام سكانها، وفيه تعرضنا إلى إقامة المبحوثين مع بعضهم في هذه الأحياء وطبيعة العلاقات التي تربطهم، ثم إلى طريقة انتظامهم في أحيائهم، وأخيرا مشاركتهم في إدارتها وإطار هذه المشاركة ومفعولها.

وتناولنا في الفصل العاشر والأخير المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال طبيعة المهن التي يمتهنها سكانها، وفيه تعرضنا إلى مهن المبحوثين مقرها وقطاعها الذي تنتمي إليه، ثم إلى أثرها في اندماجهم بسكان هذه الأحياء، وبعدها إلى انعكاساتها على القضايا العامة المشتركة التي تهم السكان كلهم، وأخيرا إلى مستقبل هذه المشاركة في تنمية المجال الحضري وإدارته.

وبعد هذا كله انتهينا إلى استنتاج عام وضحنا فيه أن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته (في الأحياء الهامشية) ترتبط بالمستوى المعيشي لسكان هذه الأحياء ومدى إحساسهم بالمواطنة وكذا انخراطهم في المهن الحضرية، ولا ترتبط بصعوبة انتظامهم في تنظيمات رسمية ذلك أن سكان الأحياء الحضرية الهامشية مثلهم مثل سكان الضواحي والأطراف يعتمدون على التنظيمات غير الرسمية في تسيير شؤونهم وإدارتها ولا يعطون أهمية لهذه التنظيمات الرسمية، وحتى ولو كانت موجودة لا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها.

وأما خاتمة البحث ككل فقد خصصناها لعرض أهم الأفكار المتعلقة بقضية المشاركة السكانية ودورها في إدارة المجال الحضري باعتبارها وسيلة هامة لتنفيذ برامج وأهداف التنمية الحضرية.

الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

تمهيد

- أولا: أسباب اختيار الموضوع
- ثانيا: أهمية البحث وأهدافه
- ثالثا: الإشكالية
- رابعا: الفرضيات
- خامسا: منهجية البحث وأدوات جمع البيانات
- سادسا: التعريف بمجالات البحث
- سابعا: العينة وكيفية اختيارها
- ثامنا: تحديد المفاهيم
- تاسعا: الدراسات السابقة

تمهيد:

يضع الباحث في الظواهر الاجتماعية سلسلة من الخطوات الإجرائية، يتبعها في إنجاز بحثه تسمى بخطوات المنهج العلمي، وتتمثل هذه الخطوات عموما في التعريف بإشكالية البحث وصياغة فرضيتها وتحديد أبعادها...، ولا يمكن أن يتم له ذلك إلا إذا قام بتوضيح أسباب اختياره لهذه المشكلة وأهميتها والأهداف المرجوة من البحث فيها، ثم تحديد المفاهيم المتعلقة بها، والوقوف على أهم الدراسات السابقة لها ليتمكن من الاطلاع على النتائج التي انتهى إليها أصحابها، فيبدأ دراسته من حيث انتهوا...وهذه الخطوات الإجرائية سنحاول أن نتبعها في هذا الفصل حتى نضع بحثنا في قواعده وأطره المنهجية اللازمة.

أولا: أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب عديدة تحكمت في اختيارنا لموضوع دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بمنطقة الونشريس، ندرجها ضمن عنوانين كبيرين كالآتي:

أ- أسباب ذاتية:

وتتمثل في ميلي الشديد إلى تناول موضوع يتعلق بالمنطقة التي أنتمي إليها لأني أعيش بها وأعرف خباياها وما يدور فيها، وتناولي لهذه المنطقة يساعدني كثيرا في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة من مختلف الإدارات بكل سهولة وفي أسرع وقت ممكن دون عراقيل بيروقراطية، إضافة إلى ذلك اقتناعي الشخصي وإحساسي بالقدرة على البحث في هذا الموضوع بحكم المعايشة الشخصية له، رغبة مني في الاطلاع على خباياه، وإماطة اللثام عن الغموض الذي يعتري مشاركة سكان الأحياء الحضرية خاصة الهامشية منها في تنمية أحيائهم وإدارتها بأنفسهم.

ب- أسباب موضوعية:

وتتمثل في محاولة التعرف على دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته، بالأحياء الهامشية في المدن بمنطقة الونشريس، خصوصا مدينتي تيارت وتيسمسيلت وذلك من خلال الكشف عن دور المستوى المعيشي لسكان هذه الأحياء، إضافة إلى دور نمو إحساسهم بالمواطنة وصعوبة انتظامهم في تنظيمات رسمية، وكذا انخراطهم في المهن الحضرية في تكاتف جهودهم ومشاركتهم في إدارة أحيائهم وتسييرها، مشاركة حقيقية تتماشى جنبا إلى جنب مع ما تبذله الدولة من جهود في هذا الشأن، لأن أحياءهم تعاني من عجز كبير في تسيير مجالها الحضري فهي ليست كباقي الأحياء الأخرى القريبة من

مركز المدينتين، إذ تطغى عليها مظاهر التردي والإهمال وعدم الانسجام، وتغلب عليها مظاهر الحياة الريفية رغم وجود الكثير من مظاهر الحياة الحضرية كالطرقات والمستوصفات والمدارس والثانويات... وغيرها من الهياكل المادية، لذا فالحاجة ماسة للبحث في مشكلة هذه الأحياء التي لا يبالي بها سكانها ولا يهتمون بتنظيم حياتهم فيها، ولا يرون بأن تنميتها وإدارتها هي جزء من مسؤولياتهم ...ومما يدعم هذه الأسباب أيضا هو قلة الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السكانية في تنمية الأحياء الحضرية وإدارتها بالغرب الجزائري عموما ومنطقة الونشريس خصوصا.

ثانيا: أهمية البحث وأهدافه

أ- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الكشف عن دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته من في مجتمعين محليين حضريين هامشيين مختلفين بمنطقة الونشريس وهما المجتمع الحضري لمقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت، والمجتمع الحضري لمقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت، لما لهذه المشاركة من أهمية بالغة في تنظيم المجال الحضري والاهتمام به، ويكون الكشف عن هذه المشاركة بالوقوف على حالها وواقعها وما يدفع السكان إليها وما يعوقهم عنها كي نتمكن في الأخير من رصد العوامل الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية التي تساعدنا على الزيادة من حجمها وفاعليتها، للنهوض بالمجتمع الحضري ومن ثم المجال الحضري وتحسين صورته، لننتهي في الأخير إلى اقتراح تصور مبني على إستراتيجية قوامها مشاركة جميع الفاعلين سواء كانوا عموميين أم اجتماعين، منتجين للمجال أم مستهلكين تمكنهم من الاشتراك في تنمية هذا الأخير وإدارته.

ب- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية في أن واحد نوردها كالآتي:

I- أهداف علمية: وتتمثل في

01- الإجابة على التساؤلات التي تم صياغتها

02- الوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها السكان في تنميتهم لمجالهم الحضري وإدارته، حتى يمكن التصدي لمواجهتها أو التقليل منها.

03- الكشف عن العلاقة الموجودة بين المستوى المعيشي لسكان الحي الحضري ومدى تأثيره في الاهتمام بحيهم.

04- التعرف على الأثر الذي يتركه الإحساس بالمواطنة في اهتمام سكان الحي الحضري بحيهم حتى يمكن تعزيز هذا الإحساس وترسيخه.

05- الوقوف على نوع المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته خصوصا في الأحياء الهامشية، والكشف عن الصعوبات التي تحول دون انتظام هؤلاء السكان في تنظيمات رسمية تتولى تنميته وإدارته حتى نتمكن من مواجهتها.

06- التعرف على دور المهن لاسيما الحضرية منها في اندماج سكان الحي الحضري واهتمامهم به

II- أهداف عملية: وتتمثل في ما يلي

01- محاولة اكتشاف معارف جديدة حول الموضوع والبحث عما يتعلق به من حقائق

02- الكشف عن حقيقة دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته كونها تساهم في تنظيم المجتمع الحضري وتقوي الروابط الاجتماعية بين أفراده.

03- الكشف عن حال وواقع المشاركة السكانية في الأحياء الحضرية الهامشية واتخاذ الإجراءات الكفيلة للزيادة منها قصد النهوض بهذه المناطق وتحسينها.

04- الكشف عن مدى تدخل سكان الأحياء الحضرية في تقرير وصناعة مجالهم الحضري من منطلق أنهم فاعلين اجتماعين وليسوا مستعملين لهذا المجال ومنتفعين منه فقط.

05- التعرف على طبيعة المناخ العام السائد بين سكان الأحياء الحضرية الهامشية والسلطات المحلية وطبيعة العلاقات التي تحكمهم، وأثر ذلك كله في مشاركة هؤلاء السكان في تنمية أحيائهم وإدارتها من باب أن نجاح المشاركة السكانية يتطلب موقفا إيجابيا من قبل الدولة ودعما منها للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

06- طرح تصور لإمكانية الزيادة من حجم المشاركة السكانية وفاعليتها في تنمية المجال الحضري وإدارته خصوصا في الأحياء الهامشية.

ثالثا: الإشكالية

إن قضايا التنمية الحضرية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام دول العالم بأكمله سواء كانت متقدمة أم سائرة في طريق النمو، فهي الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الرفاهية والتقدم للشعوب على اختلافها، ذلك أن الحياة المعاصرة في أغلب دول العالم إن لم نقل في دول العالم كله أصبحت حياة حضرية بلا منازع، فسكان المدن في العالم يزداد يوما بعد يوم في وقت يتناقص فيه سكان الأرياف يوما بعد أخر، ففي الوطن العربي مثلا" تشير العديد من الإحصائيات السكانية الحضرية إلى أن النسبة تراوحت بين 25% إلى 48% من مجموع السكان وقد بلغت في أوائل الثمانينات إلى حدود 65% في إجمالي السكان أو المجتمعات"[1] وفي الجزائر بلغ" سكان المدن 54% سنة 1998م"[2]، لينتقل بعدها إلى58.3% سنة 2000 ثم إلى66.3% سنة 2011"[3].

وأمام هذا التزايد الهائل والمستمر لسكان المدن في العالم أعطت هذه الدول أهمية كبيرة للتنمية الحضرية لتحسين مستوى الحياة في المدينة وجعل مجتمعاتها تعيش حياة مدينية أفضل، إيمانا منها بأن المدينة هي قاطرة التنمية وفيها يتم كل شيء، ففيها يوجد الإنتاج والإبداع والتعليم والابتكار والصناعة...وبتدهورها لا يمكن أن ننتظر حياة حضرية أو مجتمعا متقدما، فإهمال المدينة يعني إهمال المجتمع.

ولما أدركت الجزائر أهمية ذلك اهتمت بالمجتمع الحضري وأعطته الأولوية في خططها التنموية بهدف تحسين مستوى الحياة في مختلف المدن بمختلف المناطق حضريا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... ونقل المجتمع الجزائري من وضعه الذي تركه عليه الاستعمار الفرنسي _ الوضع المتخلف _ إلى وضع أفضل.

ولكن على الرغم مما تحقق من نتائج إيجابية في ذلك إلا أن مشروعات التنمية الحضرية لم ترق إلى المستوى المطلوب كونها وجهت بصورة كبيرة إلى المناطق الساحلية والشمالية دون غيرها من المناطق وحتى في هذه المناطق نفسها لم تكن بها التنمية متناغمة فهناك الكثير من الجهات والنواحي لم تستهدفها

---

(1) عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية- الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، د.م.ج، ص235.

(2) فروق يعلى، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، دراسة ميدانية بمدينة سطيف، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006/2005، ص64.

(3) الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

مشروعات هذه التنمية بالحجم الكافي، ففي منطقة الونشريس مثلا: التنمية الحضرية فيها مست مجموعة من المدن دون غيرها من المدن الأخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى نوع من الاختلال وعدم التوازن بين مخلف مدنها، فهناك مدن قطعت أشواطا لابأس بها من التنمية الحضرية كمدينة تيارت مثلا التي توجد بها أكثر من أربع (04) جامعات وستة (06) مستشفيات ومطار دولي وشبكة هائلة من الطرقات...، ومدن أخرى لازالت متأخرة وتعاني من نقص كبير في المرافق والخدمات والحدائق العامة والمكتبات...كمدينة تيسمسيلت مثلا، و حتى المدن التي قطعت أشواطا لا بأس بها في مضمار التنمية الحضرية كمدينة تيارت – التي ذكرناها- لا زالت تعاني هي الأخرى من عجز كبير في تسيير العمران الحضري الذي تشهده أحياؤها خصوصا الهامشية منها.

وما نراه اليوم من جهود تنموية حثيثة تبذلها السلطات المعنية في هذه الأحياء لتحقيق ما يسمى بالتكامل والتوازن بين مختلف الجهات في المدينة الواحدة ما هو في الحقيقة إلا محاولة لبعث حياة جديدة في هذه الأحياء تنسجم وحياة مجتمع المدينة ككل، إنها محاولة لنقل مجتمع هذه الأحياء من مجتمع تسيطر فيه الريفية كطريقة للحياة إلى مجتمع تسيطر فيه الحضرية كطريق للحياة.

لكن بناء هذا المجتمع الجديد في مثل هذه الأحياء لا يقتصر على مجرد تهيئة المجال الفيزيقي بشق الطرقات وبناء المستوصفات والمدارس والثانويات... وغيرها من الهياكل المادية كما هو الحال في أحياء مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت وأحياء مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت، إنه يرتبط بالدرجة الأولى بضرورة خلق إنسان جديد في قيمه وعاداته وتفكيره ونظرته إلى الحياة، وفي علاقاته وتفاعله مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها- لأن الحضرية ليست هيكلة فيزيقية للمجال فحسب وإنما إلى جانب هذا هي أيضا هيكلة اجتماعية وثقافية – لذا يتعين علينا إذا ما أردنا أن نحصل على مثل هذا الإنسان أن نهتم بمجاله الاجتماعي والثقافي ونتيح له فرصة الانتظام في تنظيمات اجتماعية رسمية جمعيات، لجان أحياء اتحادات...يشارك من خلالها في الحياة الاجتماعية الحضرية مشاركة مهيكلة، تمشي جنبا إلى جنب مع الهيكلة الفيزيقية (المادية).

إن غياب مثل هذه التنظيمات الرسمية على أرض الواقع، وانشغال السياسات الحضرية واهتمامها بإنشاء وتوفير الهياكل المادية دون تفكيرها في الهياكل الاجتماعية، هو ما جعل مجتمع المدينة الجزائرية بصفة عامة ومجتمع مدن منطقة الونشريس بصفة خاصة يتسم بالتفكك والتشتت، وجعل من الهياكل المادية فيها هياكلا جوفاء، تفتقر إلى مشاركة سكانية حقيقية مهيكلة تساهم في إدارتها، فكثير من الأحياء الكبيرة في هذه المدن إن لم نقل في مدن المنطقة ككل تكاد لا تجد فيها تنظيما رسميا واحدا يتولى تنميتها وإدارتها وتنظيم السكان وتوحيد جهودهم.

والنماذج عن ذلك كثيرة ففي مقاطعة حي الدرب بمدينة تيسمسيلت مثلا والتي هي عبارة عن مجموعة من الأحياء عدد سكانها أكثر من 22 ألف نسمة" لا توجد بها ولا جمعية واحدة أو لجنة حي تدير شؤون هذه الأحياء، وحتى الجمعيات الموجودة بالمدينة ككل والتي يبلغ عددها 16 جمعية هي في أغلبها ذات طابع ثقافي، رياضي، مهني... لا توجد منها سوى أربع (04)جمعيات نشطة لا علاقة لها بتسيير المجال الحضري وإدارته" [1]، وفي مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت التي هي أيضا عبارة عن مقاطعة كبيرة تضم مجموعة من الأحياء عدد سكانها أكثر من 20 ألف نسمة وحتى وإن كان بها" خمس (05) جمعيات فلا توجد منها سوى اثنتان نشطتان، أما الثلاثة المتبقية فهي معلقة وغير نشطة، وعلى الرغم من وجود 206 جمعية في المدينة ككل إلا أن الغالبية العظمى منها غير نشطة ولا توجد ولا واحدة منها ذات علاقة بتنمية المجال الحضري وإدارته"[2]، فما الذي جعل هذا النوع من المشاركة – أي المشاركة المهيكلة في إطار جمعيات أو لجان رسمية – يبدو ضئيلا إن لم نقل منعدما في مثل أحياء هاتين المقاطعتين الكبيرتين؟ لم لا ينتظم سكانها ويلتفوا حول بعضهم في شكل جمعيات أو لجان رسمية تتولى مَهمة تنمية المجال الحضري بهما وتديره بدلا من الاتكال على ما تقوم به الدولة من مجهودات في هذا الشأن؟

---

(1) تقرير حول الجمعيات، مكتب الانتخابات والجمعيات، مصلحة التنظيم العام، بلدية تيسمسيلت.

(2) تقرير حول الجمعيات، مكتب الانتخابات والجمعيات، مصلحة التنظيم العام، بلدية تيارت

في واقع الأمر أن سكان هاتين المقاطعتين الكبيرتين أو قل أغلب سكان الأحياء الهامشية بأغلب مدن منطقة الونشريس ينحدرون من الأرياف والمناطق المجاورة زحفوا إلى هذه الأحياء زحفا خلال العشرية السوداء، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية هناك، فبعدما كانت مقاطعة الدرب قبل سنة 1990 تتكون من حيين اثنين فقط أصبحت في سنة 2011 تتكون من خمسة عشر حيا (15) موزعة على 25 مقاطعة صغيرة، وبعدما كانت "مقاطعة سوناتيبا في سنة 1990 تتكون من حي واحد وهو حي 947 مسكن أصبحت في سنة 2002 تتكون من 14 حيا وفي سنة 2010 تتكون من 25 حيا"[(1)]، فهل يمكن أن نقول: إن هذه الأوضاع الأمنية التي شهدتها المنطقة في التسعينيات أدت إلى تضخم مجتمعات هذه الأحياء وعجلّت بالتحضر وجعلته يمشي بوتيرة سريعة فلم تُتَحِ الفرصة لسكان الأحياء بهاتين المقاطعتين للانتظام و التهيكل في جمعيات أو لجان رسمية تخدم مصالحهم المشتركة؟ أم أن قضية إنشاء جمعيات أو لجان رسمية أصبح من الصعوبة بمكان خاصة بعد صدور قانون الجمعيات الجديد رقم: 2012/06 وهو القانون الذي يراه الكثير قانونا مجحفا كونه ضيّق من دائرة الخناق على العمل الجمعوي في العديد من مواده" كالمادة 06: التي تنص على ضرورة حضور محضر قضائي يحرر محضر اجتماع الجمعية العامة أثناء تأسيس أو تجديد جمعية ما، والمادة 12: التي تنص على ضرورة تقديم وثائق ثبوتية لعنوان المقر، والمادة 13: التي تمنع من الاتصال بأي حزب من الأحزاب وأن لا تتلقى منه أية إعانات أو هبات أو وصايا...إضافة إلى المادة 18: التي تنص على ضرورة تبليغ السلطات أثناء عقد الجمعيات العامة" [(2)].

فهل يمكن أن نعتبر أيضا أن محتوى هذا القانون الجديد هو في حد ذاته من منع الكثير من الجمعيات من التجديد لذلك هي الآن معلقة وغير نشطة؟ وبالتالي فهو يشكل عقبة أمام كل الذين يريدون الانتظام و التهيكل في جمعيات أو لجان رسمية تخدم المصالح المشتركة؟

---

(1) O.P.G.I: Tiaret, unité Tiaret nord, situation du patrimoine- location- par cite, p01.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 21 صفر عام، 1433 هـ، 15 يناير سنة، 2012، ص ص34- 36.

وبعيدا عن كل هذا وذاك يسوقنا الحديث إلى ضرورة القول بأن الكثير من سكان الأحياء بهاتين المقاطعتين- طالما أن الظروف اضطرتهم إلى الزحف هناك- فقدوا الكثير من مهنهم وأصبحوا يصارعون ويبحثون عن كيفية الحصول على قوت يومهم وبذلك فهم لا يستطيعون الانتظام في ظل هذه الظروف فهل يمكن أن نقول: إن البؤس والحرمان أو بالأحرى- مستواهم الاجتماعي والمعيشي- جعل اهتماماتهم تقتصر على توفير الحاجات الضرورية وبالتالي فلا مجال لهم للانتظام والتطلع نحو المستقبل والتفكير في القضايا العامة المشتركة؟ أم أن هؤلاء ينظرون إلى أنفسهم أنهم كيانات محرومة من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وغير معترف بها ولا بشرعية كلامها، فلا توجد مساحة تسمع فيها أقوالهم أو يمكن أن يتبادلوا فيها وجهات النظر مع أصحاب القرار، فالمشاريع غالبا ما تدار من فوق عن طريق آليات الفرض- القوانين- ولا علم لهم بها، فهل يمكن أن نعتبر أن الإبعاد والإقصاء وضعف الإحساس بالمواطنة جعل هؤلاء يشعرون بأنه لا وجود لهم وبالتالي فهم غير معنيين لذلك لا يشاركون في الحياة العامة المشتركة؟

إن من ينظر إلى مجتمع المدينة اليوم يجده بالفعل مجتمعا يتميز بالتنوع والتفاوت والتفكك والانقسام والانشطار، ومجتمعا يصعب فيه التماسك والالتفاف حول المصالح المشتركة لأن طابع العلاقات بين أفراده- علاقات سطحية- يفرض ذلك ولا يساهم في بناء علاقات ثابتة وشبكات تضامن أو جمعيات نشطة...، فهل يمكن أن نعتبر أيضا صعوبة التماسك و الالتفاف والانتظام في شكل جمعيات أو لجان رسمية هي نقطة ضعف سكان الأحياء بالمقاطعتين طالما أنهم غير متحدين ولا يملكون القوة اللازمة التي تجعلهم مؤثرين في أعين أصحاب القرار خصوصا إذا علمنا أن أي جمعية أو شبكة تضامن تنشأ في حي ما لا يمكن أن تحوز على اعتراف السلطات العامة إلا بقدر إمكاناتها، ولا يمكن أن تصل إلى مركز المحاور إلا بتقديم إثباتات ملموسة لقوتها؟

إن ما يعكسه الواقع اليوم هو أنه هناك الكثير من المواطنين البسطاء من الذين اشتغلوا أو يشتغلون ببعض الوظائف الحضرية(مهن حضرية) تجدهم يعرفون الانتظام ويملكون الجرأة الكافية والفعالية في الحوار مع أصحاب القرار وهذا ما لا نجده مثلا لدى مواطنين آخرين لا يشتغلون في وظائف حضرية ويسكنون معهم في نفس الحي...فهل يمكن أن نعتبر طبيعة المهن(حضرية/غير حضرية) كذلك من الأسباب المؤثرة في مشاركة سكان الأحياء في تنمية أحيائهم الحضرية وإدارتها؟ أم أن هناك أسباب أخرى؟

رابعا: الفرضيات

للمشاركة السكانية أهمية كبيرة في تنمية الأحياء الحضرية وإدارتها لكنها تختلف في صورها وأشكالها ووسائلها من حي إلى أخر بحسب المستوى المعيشي لسكانه، وبمقدار إحساسهم بالمواطنة، ومدى انتظامهم في تنظيمات رسمية تتولى مهمة ذلك، وكذلك تبعا لطبيعة مهنهم، التي يمتهنونها، وعلى هذا الأساس تتفرع هذه الفرضية العامة إلى الفرضيات الجزئية الآتية:

أ– اهتمام السكان بأحيائهم الحضرية له علاقة بمستواهم المعيشي.

ب– نمو حس المواطنة لدى سكان الأحياء الحضرية يزيد من اهتمامهم بأحيائهم.

ج– صعوبة انتظام سكان الأحياء الحضرية في تنظيمات رسمية له علاقة بمشاركتهم في إدارة هذه الأحياء وتجعل منهم طرفا غير معترف به في أعين أصحاب القرار.

د– انخراط سكان الأحياء الحضرية في المهن الحضرية يزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم وتفكيرهم في القضايا العامة المشتركة.

خامسا: منهجية البحث

يقوم الباحث في علم الاجتماع باتباع طريقة علمية منظمة، لتقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة ما، بغية الوصول إلى حلول أو نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات المماثلة لها فيما بعد وهذه الطريقة العلمية المنظمة تسمى بمنهج البحث والذي يعني ذلك" التنظيم الدقيق الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة التي يتضمنها موضوعا ما، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون"[1]، ونحن في بحثنا هذا سنحاول قدر المستطاع أن نتبع خطوات المنهج العلمي ونلتزم بما يتسم به من حياد وموضوعية، وسنستعين بالمناهج والأدوات التي تعيننا على الوصول إلى نتائج دقيقة في نهايته، ومن هذه المناهج والأدوات ما يلي:

أ) مناهج البحث:

يمكن تعريف المنهج العلمي بأنه" عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعالة لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة للكشف عن حقيقة تشكل هذه الظاهرة أو تلك"[2]، وتختلف مناهج البحث عموما باختلاف موضوعات البحث، إذ لكل موضوع منهج بحث خاص به يتلاءم وطبيعته، فهناك من الموضوعات من يصلح له المنهج التاريخي، وهناك من يصلح له المنهج التجريبي، وهناك من يصلح له المنهج الوصفي...، وهناك من يصلح له غير هذه المناهج.

ولما كانت مناهج وطرائق البحث تختلف باختلاف الموضوعات، بات من الضروري أن نختار المنهج الملائم لموضوع بحثنا، والذي يتمثل أساسا في المنهج الوصفي والذي نستعين به على استقصاء وتشخيص ظاهرة المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة التي تربط بينها كمتغير تابع، وبين والمستوى المعيشي والمواطنة، وصعوبة انتظام سكان الأحياء الحضرية في تنظيمات رسمية، وانخراطهم في المهن الحضرية كمتغيرات مستقلة، ذلك أن المنهج الوصفي هو عبارة عن" استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها، وكشف جوانبها وتحديد

---

(1) محمد برو، الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص48.

(2) محمد عبيدات، وزملاؤه منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999، ص35.

العلاقة بين عناصرها..."[1]، بالاعتماد على البيانات الكمية التي يوفرها لنا الاستبان.

أما من حيث المعالجة البيانية فإننا سنحاول قدر الإمكان الاستعانة بنظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لما يتيحه لنا من عمليات إحصائية تساعدنا في فهم المتغيرات المتعلقة بمشكل تنمية المجال الحضري وإدارته ودور المشاركة السكانية في ذلك، كما نحاول من خلال وجودنا بالأحياء المعنية الاعتماد على التحليل والوصف الكيفي الذي توفره لنا ملاحظاتنا للحياة اليومية.

ب) أدوات جمع البيانات:

لما أنهينا تحديد إشكالية البحث وصياغة فروضها واستخراج العينة المطلوبة، لجأنا إلى تحديد الأدوات اللازمة التي ساعدتنا على جمع البيانات والمعلومات الضرورية من الميدان لاختبار صحة هذه الفروض أو خطئها، والإجابة عن الإشكالية المطروحة، وتتمثل هذه الأدوات عموما فيما يلي:

01) الملاحظة المباشرة:

الملاحظة هي أداة رئيسية من أدوات البحث العلمي، تستخدم كطريقة لجمع المعلومات واستخلاص النتائج ... عن ظاهرة ما من الظواهر، أو" هي الانتباه إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو شيء ما بهدف الكشف عن أسبابها وقوانينها"[2].

والباحثون في علم الاجتماع يستعملون أنواعا مختلفة من الملاحظات: مباشرة، غير مباشرة، عابرة علمية منظمة...وغيرها، وأما نحن فقد استعملنا النوع الأول منها أي الملاحظة المباشرة وهي التي" تتم بحضور الملاحِظ والملاحَظ في موقف واحد"[3]، وقد استعنا بها في اختيارنا لأحياء مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت، وأحياء مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت، وذلك بعد ملاحظتنا للحالة المتردية لهذه الأحياء ونقص المرافق والهياكل العمومية، والمشاريع التنموية... بها، وكذا قلة اهتمام السكان بالقضايا العامة المشتركة وتفكيرهم فيها.

---

(1) رابح تركي، مناهج في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص129

(2) محمد برو، مرجع سابق، ص 112.

(3) نفس المرجع، ص 112.

02) الاستبان:

الاستبان هو من أكثر الأدوات استخداما في البحوث الاجتماعية، الهدف منه" الحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء ويساعد الملاحظة ويكملها، وأحيانا يكون الأداة العملية الوحيدة للقيام بالدراسة الميدانية"[1]، ويتطلب صياغة مجموعة من الأسئلة تسلم أو ترسل إلى المبحوثين الذين وقع عليهم الاختيار للإجابة عليها، ومن ثم إرجاعه إلى الباحث.

ونحن قبل أن نرسل استباننا إلى المبحوثين المعنيين قمنا بصياغته صياغة محكمة راعينا فيه مدى استيفائه جوانب الإشكالية المراد دراستها وأهدافها دون الخروج عن نطاقها، بحيث وضعنا لكل فرضية من الفرضيات أسئلة في شكل مجموعات،كل واحدة منها تسهم في توضيح جانب معين من جوانب الإشكالية أو خدمة هدف من أهدافها فبدأنا بالأسئلة السهلة المنصبة على الحقائق، وبعدها أخذنا نتدرج إلى الصعبة منها متجنبين في ذلك الأسئلة المركبة التي قد تجعل من المبحوث يجيب عن جزء منها دون الأخر، ثم ختمناها في الأخير بسؤال عام مفتوح يعبر من خلاله المبحوث بحرية وتلقائية عن أرائه ومواقفه.

وهذا التسلسل والترابط كله من أجل إغراء المبحوث على الاستمرار في استكمال الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه دون ملل أو تردد، وبعدما أنهينا تصميم الاستبان شكلا ومضمونا لجأنا إلى عرضه على المحكمين[*] لتقويمه تقويما علميا مراعين في ذلك أهداف البحث وفرضياته ولما قمنا بهذه العملية طبّقناه على مجموعة من أرباب الأسر بلغ عددهم عشرة (10) بكل مقاطعة، حتى يتسنى لنا اكتشاف العيوب التي يمكن أن نقع فيها فنتفاداها قبل تطبيقيه في الميدان، ولكي نتأكد أيضا من أن هذا الاستبان يغطي كافة أهداف البحث المسطرة سلفا، وفعلا تمكنا من اكتشاف بعض النقائص تتعلق بترتيب الأسئلة وتسلسلها خصوصا في الفرضية الثالثة حيث قدمنا أسئلة كان من حقها التأخير عن أسئلة أخرى كان

---

(1) نفس المرجع، ص 102.

* د/ توفيق سعيدي أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة بن خلدون، تيارت

* د/ أحمد دربالي أستاذ مؤقت بالمركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت.

* أ/ محمد سليمان تيش تيش أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة بن خلدون، تيارت.

من الأولى تقديمها... وبعد هذا كله تمت صياغته صياغة نهائية، ومن ثَمَّ تم تطبيقه ثم مراجعته ومعالجة البيانات وتفريغها عن طريق الحاسوب باستعمال نظام الحزم الإحصائية الاجتماعية SPSS إلى أن حصلنا في النهاية على الجداول الإحصائية ومختلف إمكانيات التقاطع بين المتغيّرات.

03) الوثائق والسجلات:

هي أيضا أداة من الأدوات الهامة التي تمكننا من الحصول على مختلف المعلومات والبيانات التي تخدم أغراض البحث وأهدافه المتنوعة، وقد لجأنا إلى الاستعانة بها وفق حاجتنا وما يتطلبه بحثنا منها، حيث اتصلنا بالإدارات والهيئات المختلفة التي لها علاقة بالموضوع، وقد زودتنا هذه الأخيرة بالمعلومات والبيانات اللازمة والتي كانت في مجملها تتعلق بعدد السكان في منطقة البحث ككل، وبعدد أرباب الأسر بمقاطعتي الدراسة، وعدد الجمعيات واللجان الموجودة بهما...

سادسا: التعريف بمجالات البحث: تحدد مجالات هذا البحث كالآتي:

أ- المجال المكاني: تم إجراء البحث الميداني بأحياء مختلفة من مقاطعتين هامشيتين مختلفتين بمدينتين مختلفتين بمنطقة الونشريس هما مقاطعة سوناتيبا (Sonatiba) بمدينة تيارت، ومقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت ولم يكن هدفنا من اختيار هذه الأحياء بهاتين المقاطعتين المختلفتين هو المقارنة بينها بخصوص المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته، وإنما لتعميم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الشأن على كل الأسر والأحياء والمدن المشابهة لها بالمنطقة.

وقد تم اختيارنا لمدينتي تيارت وتيسمسيلت دون غيرهما من المدن الأخرى بمنطقة الونشريس التي تضم 95 بلدية موزعة على 06 ولايات [*] على أساس أنهما الولايتان الوحيدتان اللتان يقع مركزهما (عاصمة ولايتهما) داخل الحدود الجغرافية للمنطقة، خلافا لمراكز الولايات الأخرى والتي تقع خارجها.

أما اختيارنا لأحياء مقاطعة سوناتيبا لإجراء البحث الميداني فكان أساسا على أنها أكبر مقاطعات مدينة تيارت وتضم خمسا وعشرين (25) حيا يسكنها" حوالي20284 نسمة"[1]...، وللذكر فإن هذه

---

(1) الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية تيارت،2008/2007.

(*) لمزيد من التفاصيل انظر التعريف بالمنطقة في الفصل الخامس من هذا البحث.

المقاطعة هي مقاطعة حديثة كانت في سنة 1990م تتكون من حي واحد كبير هو حي 947 مسكن، فأصبح في سنة 2002 م تتكون من 14 حيا وفي سنة 2010 تتكون من 25 حيا، وهذه الأحياء التي تشكلها موزعة كمايلي:

-جدول رقم (01) الأحياء المكونة لمقاطعة سوناتيبا

رقم الحي	اسم الحي	ع/ المساكن	ع/ السكان	ع/ الأسر
01	حي الملعب	667	4421	688
02	**حي 947**	**267**	**1875**	**289**
03	300مسكن سوناتيبا	256	1689	269
04	245 مسكن	218	1588	237
05	200 مسكن فيدا 1	200	1467	228
06	160 مسكن الرحمة	160	1105	172
07	**140 مسكن الرحمة**	**140**	**1065**	**159**
08	100مسكن فيدا 2	100	681	112
09	214 مسكن قطعة 1	84	601	97
10	80 مسكن سوناتيبا 2	77	578	93
11	110/70 مسكن	70	525	85
12	**80 مسكن سوناتيبا 1**	**79**	**522**	**92**
13	140/90 مسكن	79	521	91
14	80 مسكن سوناتيبا	73	508	85
15	196 مسكن	196	470	73
16	80 مسكن طريق بوشقيف	60	456	74
17	**214 مسكن قطعة 2**	**55**	**407**	**62**
18	50 مسكن	48	360	59
19	60 مسكن قطعة 1	43	289	51

20	80/40 مسكن	38	283	47
21	32 مسكن سوناتيبا	28	243	38
22	**41 مسكن**	**23**	**181**	**31**
23	22 مسكن	20	174	27
24	30/20 مسكن	2	172	27
25	60/12 مسكن	11	103	16
المجموع	25	2282	20284	3202

source: O.P.G.I: Tiaret, unité Tiaret nord, situation du patrimoine- location- par cite, 2012, p01.

وأما اختيارنا لأحياء مقاطعة الدرب فكان أيضا على أساسا أنها أكبر مقاطعات مدينة تيسمسيلت وتضم خمسة عشر (15) حيا موزعة على خمس وعشرين مقاطعة صغيرة يسكنها"حوالي 22060 نسمة"[1]...، وللذكر فإن هذه المقاطعة هي مقاطعة قديمة كانت تتكون قبل سنة 1990 من حيين اثنين فقط، فأصبحت في سنة 2011 تتكون من خمسة عشر (15) حيا"[2]، وهذه الأحياء الموزعة على خمس وعشرين مقاطعة صغيرة و التي تشكل مقاطعة الدرب الكبيرة ككل موزعة في الجدول الموالي كالآتي:

(1) الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية تيسمسيلت،2008/2007.

(2) نفس المرجع.

جدول رقم (2) توزع الأحياء(*) على المقاطعات الصغيرة المشكلة لمقاطعة الدرب الكبيرة

المقاطعة	الحي	اسم الحي	ع/ المساكن	ع/ السكان	ع/ الأسر
41	01	حي غالم	169	1073	164
73	**02**	**حي حسان1**	**147**	**1050**	**170**
72	03	حي البناء الذاتي 456 سيدي الهواري	148	1039	139
65	04	حي حسان	139	1021	168
74	05	حي حسان سيدي الهواري	145	1020	155
78	06	حي البناء الذاتي 456 سيدي الهواري+ حي غالم	151	1020	150
68	**07**	**حي حسان2**	**122**	**1005**	**162**
76	08	حي كاف سيدي الهواري	145	999	145
39	09	حي شريفة + ولاد علّه	153	981	151
66	10	حي حسان	137	966	159
64	11	حي حسان RHP	185	915	163
40	**12**	**حي عين لورة**	**135**	**912**	**151**
69	13	حي حسان + حي حليل	144	909	163
71	14	حي حسان+ حي البناء الذاتي 456 مسكن سيدي الهواري	135	899	138
25	15	حي 94 مسكن عين لورة	140	899	130
81	16	حي بن شرقي	169	893	149
67	**17**	**حي حسان+ تحصيص 89 قطعة**	**284**	**892**	**138**
28	18	حي كاف سيدي بن تمرة	121	871	134
70	19	حي حسان+ حي بن تمار	182	863	174

79	20	حي غالم	144	835	143
80	21	حي بن تمار	170	824	151
47	**22**	**حي الشعباوي**	**130**	**754**	**126**
77	23	حي البناء الذاتي 456 سيدي الهوراي	108	717	115
75	24	حي كاف سيدي الهوراي	134	697	134
82	25	حي 100مسكن طريق الحمادية	06	179	02
المجموع	25	/	3643	22060	3571

المصدر: الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية تيسمسيلت،2008/2007

ب– المجال البشري:

يتضمن المجال البشري للبحث دراسة سكان أحياء مقاطعتين حضريتين هامشيتين من مدينتين مختلفتين بمنطقة الونشريس، تقع المقاطعة الأولى بمدينة تيارت وتسمى مقاطعة سوناتيبا وهي مقاطعة هامشية مخططة، أما الأخرى فتقع بمدينة تيسمسيلت وتسمى مقاطعة الدرب، وهي أيضا مقاطعة هامشية لكنها مختلطة تمتزج فيها الأحياء المخططة بغير المخططة.

1– في مقاطعة سوناتيبا قمنا أولا باختيار عينة أحياء من الأحياء المكونة للمقاطعة لتمثيلها، وتم اختيار هذه الأحياء بالطريقة العشوائية المنتظمة وذلك بعد ترتيبها تنازليا وفق عدد السكان بكل حي وبعدها اخترنا عينة من السكان(أرباب الأسر) من عينة الأحياء التي وقع عليها الاختيار وكان ذلك بالطريقة العشوائية، كما سنوضح ذلك لاحقا في عّينة الدراسة.

2–في مقاطعة الدرب قمنا أيضا باختيار عينة أحياء من الأحياء المكونة للمقاطعة لتمثيلها، وتم اختيار هذه الأحياء بالطريقة العشوائية المنتظمة، وبعدها اخترنا عيّنة من السكان (أرباب الأسر) من عينة الأحياء التي وقع عليها الاختيار وكان ذلك بالطريقة العشوائية كذلك.

(*) أحياء مقاطعة الدرب الكبيرة يبدو فيها تكرار لأسماء الأحياء والسبب في ذلك هو أنه يوجد من هذه الأحياء من هو كبير جدا لذلك تم توزيعه على أكثر من مقاطعة واحدة صغيرة كما هو الشأن لحي حسان مثلا تجده في المقاطعة رقم: 65 والمقاطعة رقم: 66..

ج- المجال الزمني:

وهو الفترة التي استغرقها البحث بجانبيه النظري والتطبيقي، ففي الجانب الأول منهما استغرقنا مدة سنتين كاملتين من شهر جانفي 2012 وهو تاريخ قبول عنوان البحث في مركز بحوث المعلومات العلمية والتقني (CERIST) إلى غاية شهر فيفري 2014، وأما في الجانب الثاني فقد استغرقنا فيه ثلاث سنوات كاملة مقسمة إلى ثلاثة مراحل كانت كالآتي:

01- مرحلة إعداد الاستبان وعرضه على المحكمين، ثم تجريبه على مجموعة من أرباب الأسر بمقاطعتي الدراسة (10 أفراد بكل مقاطعة) لاكتشاف ما فيه من أخطاء، حتى يتم استدراكها قبل تطبيقه، وقد استغرقت هذه المرحلة ما يقارب سنة كاملة أي من شهر مارس 2014 إلى غاية جانفي 2015.

02- مرحلة توزيع الاستبان النهائي: وتم توزيعه على 280 رب أسرة يشكلون عينة البحث بالمقاطعتين استرجعنا منه 257 استبان اخترنا منها 220 صالحا وهو العدد المشكل لعينة بحثنا واستبعدنا الباقي، وقد دامت هذه المرحلة من فيفري 2015 إلى أفريل 2015.

03- مرحلة معالجة البيانات وتبويبها وتحليلها والتعليق عليها ومن ثم إعداد البحث في صورته النهائية، وقد دامت هذه المرحلة من ماي 2015 إلى غاية نوفمبر 2017.

سابعا: العينة وكيفية اختيارها

أ) من مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت:

01) استخراج عينة أحياء من مجموع الأحياء المكونة للمقاطعة:

نستخرج هذه العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة على النحو الآتي:

عندنا عدد الأحياء المكونة للمقاطعة هو 25 حيا (مجتمع البحث) ويرمز لها بالرمز (N)

نرتبها حسب عدد السكان بكل حي من 1 إلى 25 (انظر الجدول رقم:01) ثم نحدد حجم العينة (n) وفق المعادلة الآتية:

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{الحجم الكلي لمجتمع البحث} \times \text{النسبة المختارة}}{100}$$

وبعدها نختار نسبة 20%كنسبة مختارة للعينة لأن" الباحث حر في اختيار هذه النسبة وهي عموما تتراوح مابين 20 إلى 30% من المجتمع الكلي"[1]

فيصبح حجم العينة (n) كالآتي: $n = \frac{25 \times 20}{100} = 5$

وبهذا يكون عدد الأحياء التي نأخذ منها عينة بحثنا هو: 5 أحياء من مقاطعة سوناتيبا بتيارت

وبعدما حددنا العينة نبحث عن طولها(K) بقسمة حجم مجتمع البحث (N) على حجم العينة (n) وذلك وفق المعادلة الآتية: $\boldsymbol{K = \frac{N}{n} = \frac{25}{5} = 5}$

فنحصل على طولها (k)= 5

وبعد هذا اخترنا عشوائيا رقما ما بين 1 و 5 وكان ذلك الرقم هو 02 فأصبح الحي ذو الترتيب الثاني هو الحي الأول الذي اخترناه في العينة، ثم بقينا نضيف دوما 05 أرقام للحصول على رقم واسم الحي الموالي، كمايلي: 2+5=7، 7+5=12، 12+5=17، 17+5=22، وسرنا على هذا الترتيب حتى حصلنا على 05 أحياء وهو العدد المطلوب من مجموع 25 حيا، وهذه الأحياء الخمسة (05) هي كمايلي:

- الحي الأول هو الحي رقم: 02 وهو الحي المسمى بالحي 947 مسكن
- الحي الثاني هو الحي رقم: 07 وهو الحي المسمى بالحي 140 مسكن الرحمة
- الحي الثالث هو الحي رقم: 12 وهو الحي المسمى بالحي 80 مسكن سوناتيبا
- الحي الرابع هو الحي رقم: 17 وهو الحي المسمى بالحي 214 مسكن قطعة 02
- الحي الخامس هو الحي رقم: 22 وهو الحي المسمى بالحي 41 مسكن

---

(1) محمد برو، مرجع سابق، ص182.

02) استخراج عينة من المبحوثين من سكان الأحياء الخمسة الممثلة للمقاطعة:

عندنا الأحياء التي وقع عليها الاختيار هي كالآتي:

جدول رقم (03): يبين الأحياء التي وقع عليها الاختيار لتمثيل مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت.

رقم الحي	اسم الحي	عدد المساكن	عدد السكان	عدد الأسر
02	حي 947مسكن	267	1875	289
07	140 مسكن الرحمة	140	1065	159
12	80 مسكن سوناتيبا	79	522	92
17	214 مسكن قطعة 02	55	407	62
22	41 مسكن	23	181	31
المجموع	05	564	4050	633

– نسحب نسبة أرباب الأسر في الأحياء الخمسة (05) المذكورة في الجدول رقم: 03 بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان بهذه الأحياء.

- عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذه الأحياء الخمسة (05) هو:633 رب أسرة
- عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذه الأحياء الخمسة (05) هو: 4050

الآن نحسب أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الأحياء الخمسة كمايلي:

$$\begin{matrix} 4050 \rightarrow 100\% \\ 633 \rightarrow x\% \end{matrix} \qquad x = \frac{633 \times 100}{4050} = 15,62\%$$

الآن نأخذ عينة متكونة من 15.62 من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 633 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 15,62\% \end{matrix} \qquad x = \frac{633 \times 15,62}{100} = 98,87$$

إذن عدد أفراد عينة الأحياء الخمسة المكونة لمقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت هو: **99 فرد**

03) – نستخرج أفراد العينة من كل حي من الأحياء الخمسة التي وقع عليها الاختيار بمقاطعة سوناتيبا: أي عدد أفراد كل حي من مجموع عدد أفراد العينة للأحياء الخمسة الذي هو 99 فرد

3: 1– من الحي رقم 02:حي 947 مسكن

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو 289 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو 1875 نسمة

نحسب الآن نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 1875 \rightarrow 100\% \\ 289 \rightarrow x\% \end{matrix} \qquad x = \frac{289 \times 100}{1875} = 15,41\%$$

نأخذ عينة مكونة من15,41% من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 289 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 15,41\% \end{matrix} \qquad x = \frac{289 \times 15,41}{100} = 44,53$$

إذن عدد أفراد عينة حي947 مسكن هو: **45 فرد**.

3: 2– من الحي رقم 07: حي 140 مسكن الرحمة

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو :159 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو: 1065نسمة

نحسب الآن نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 1065 \rightarrow 100\% \\ 159 \rightarrow x\% \end{matrix} \qquad x = \frac{159 \times 100}{1065} = 14,92\%$$

نأخذ عينة متكونة من 14.92%من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 159 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 14,92\% \end{matrix} \qquad x = \frac{159 \times 14,92}{100} = 23,72$$

إذن عدد أفراد عينة حي140 مسكن الرحمة: هو **24 فرد**

3:3– من الحي رقم: 12 حي 80 مسكن سوناتيبا1

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو 92 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي لسكان بهذا الحي هو: 522 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 522 \rightarrow 100\% \\ 92 \rightarrow x\% \end{matrix} \qquad x = \frac{92 \times 100}{522} = 17,62\%$$

نأخذ عينة مكونة من 17.62% من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 92 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 17,62\% \end{matrix} \qquad x = \frac{92 \times 17,62}{100} = 16,21$$

إذن عدد أفراد عينة حي 80 مسكن سوناتيبا1 هو **16 فرد**

3: 4– من الحي رقم: 17 حي 214 مسكن قطعة 02

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو: 62

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو: 407 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 407 \rightarrow 100\% \\ 62 \rightarrow x\% \end{matrix} \quad x = \frac{62 \times 100}{407} = 15,23\%$$

نأخذ عينة مكونة من15.23% من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 62 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 15,23\% \end{matrix} \quad x = \frac{62 \times 15,23}{100} = 9,44$$

إذن عدد أفراد عينة حي214 مسكن قطعة 02 هو: **09 أفراد**

3: 5– من الحي رقم: 22 حي41 مسكن

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو: 31 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو: 181 نسمة

نحسب الآن نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 181 \rightarrow 100\% \\ 31 \rightarrow x\% \end{matrix} \quad x = \frac{31 \times 100}{181} = 17,12\%$$

نأخذ عينة متكونة من 38.27%من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 31 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 17,12\% \end{matrix} \quad x = \frac{31 \times 17,12}{100} = 5,30$$

إذن عدد أفراد عينة حي41 مسكن هو: **05 أفراد**

من هذا كله نلخص في النهاية على أن عدد أفراد عينة الأحياء الخمسة المكونة لمقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت هو **99 فرد** موزعة على الأحياء الخمسة كمايلي:

جدول رقم:(04) عدد أفراد عينة مقاطعة سوناتيبا حسب الأحياء التي وقع عليها الاختيار

الرقم	اسم الحي	عدد أفراد العينة
1	947 مسكن	45فرد
2	140مسكن الرحمة	24فرد
3	80 مسكن سوناتيبا 1	16فرد
4	214 مسكن قطعة 2	09 أفراد
5	41 مسكن	05أفراد
المجموع	**05**	**99**

ب) من مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت:

01) استخراج عينة أحياء من مجموع الأحياء المكونة للمقاطعة.

نستخرج هذه العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة على النحو الآتي:

عندنا عدد الأحياء المكونة للمقاطعة هو 25 حيا (مجتمع البحث) ويرمز لها بالرمز (N) نرتبها حسب عدد السكان بكل حي من 1 إلى 25(انظر الجدول رقم: 02)، ثم نحدد حجم العينة(n) وفق المعادلة الآتية:

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{الحجم الكلي لمجتمع البحث} \times \text{النسبة المختارة}}{100}$$

وبعدها نختار نسبة 20% أيضا كنسبة مختارة للعينة

فيصبح حجم العينة (n) كالآتي: $n = \frac{25 \times 20}{100} = 5$

وبهذا يكون عدد الأحياء التي نأخذ منها عينة بحثنا هو: 5 أحياء من مقاطعة الدرب بتيسمسيلت

وبعدما حددنا العينة نبحث عن طولها(K) بقسمة حجم مجتمع البحث (N) على حجم العينة (n) وذلك وفق المعادلة الآتية: $\boldsymbol{K = \frac{N}{n} = \frac{25}{5} = 5}$

فنحصل على طولها (k)= 5

وبعد هذا اخترنا عشوائيا رقما ما بين 1 و 5 وكان ذلك الرقم هو 02 فأصبح الحي ذو الترتيب الثاني هو الحي الأول الذي اخترناه في العينة، ثم بقينا نضيف دوما 05 أرقام للحصول على رقم واسم الحي الموالي، كمايلي: 2+5=7، 7+5=12، 12+5=17، 17+5=22 وسرنا على هذا الترتيب حتى حصلنا على 05 أحياء وهو العدد المطلوب من مجموع 25 حيا وهذه الأحياء الخمسة (05) هي:

-الحي الأول هو الحي رقم: 02 وهو الحي المسمى بحي حسان 1

-الحي الثاني هو الحي رقم: 07وهو الحي المسمى بحي حسان 2

-الحي الثالث هو الحي رقم: 12 وهو الحي المسمى بحي عين لورة

-الحي الرابع هو الحي رقم: 17 وهو الحي المسمى بحي حسان + تخصيص 89 قطعة

-الحي الخامس هو الحي رقم: 22 وهو الحي المسمى بحي الشعباوي

02) استخراج عينة من المبحوثين من سكان من الأحياء الخمسة الممثلة للمقاطعة:

عندنا الأحياء الخمسة التي وقع عليها الاختيار هي كالآتي:

جدول رقم:(05) الأحياء التي وقع عليها الاختيار لتمثيل مقاطعة الدرب الكبيرة بمدينة تيسمسيلت:

رقم الحي	اسم الحي	عدد المساكن	عدد السكان	عدد الأسر
02	حي حسان1	147	1050	170
07	حي حسان2	122	1005	162
12	حي عين لورة	135	912	151
17	حي حسان+ تخصيص 89 قطعة	284	892	138
22	حي الشعباوي	130	754	126
المجموع	**05**	**818**	**4613**	**747**

– نسحب نسبة أرباب الأسر في الأحياء الخمسة (5) المذكورة أعلاه بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان بهذه الأحياء.

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذه الأحياء الخمسة (05) هو:747

عندنا المجموع الإجمالي للسكان بهذه الأحياء الخمسة (05) هو 4613

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الأحياء الخمسة كمايلي:

$$\begin{matrix} 4613 \rightarrow 100\% \\ 747 \rightarrow x\% \end{matrix} \quad x = \frac{747 \times 100}{4613} = 16,19\%$$

الآن نأخذ عينة مكونة من 16.19% من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالطريقة الآتية:

$$\begin{matrix} 747 \rightarrow 100\% \\ x \rightarrow 16,19\% \end{matrix} \quad x = \frac{747 \times 16,19}{100} = 120,93$$

إذن عدد أفراد عينة الأحياء الخمسة المكونة لمقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت هو: **121 فرد**

03)– نستخرج أفراد العينة من كل حي من الأحياء الخمسة التي وقع عليها الاختيار: أي استخراج عدد أفراد كل حي من مجموع عدد أفراد العينة للأحياء الخمسة الذي هو 121 فرد

3: 1 – من الحي رقم: 02 حي حسان 01

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو 170 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي لسكان بهذا الحي هو 1050 نسمة

الأن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكن الحي كمايلي:

$$\begin{matrix} 1050 \rightarrow 100\% \\ 170 \rightarrow x\% \end{matrix} \quad x = \frac{170 \times 100}{1050} = 16,19\%.$$

نأخذ عينة متكونة من 16.19 % من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$x = \frac{170 \times 16,19}{100} = 27,52$$

$$170 \rightarrow 100\%$$
$$x \rightarrow 16,19\%$$

إذن عدد أفراد عينة حي حسان 1 هو **28 فرد**

3: 2– من الحي رقم07: حي حسان 2

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو: 162رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو:1005 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$1005 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{162 \times 100}{1005} = 16,11\%$$
$$162 \rightarrow x\%$$

نأخذ عينة متكونة من16,11%من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$162 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{162 \times 16,11}{100} = 26,09$$
$$x \rightarrow 16,11\%$$

إذن عدد أفراد عينة حي حسان 2 هو: **26 فرد**

3: 3– من الحي رقم 12 حي عين لورة:

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو:151رب أسرة

عندنا العدد الاجمالي لسكان هذا الحي هو: 912 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$912 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{151 \times 100}{912} = 16,55\%$$
$$151 \rightarrow x\%$$

نأخذ عينة متكونة من 16.55%من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$151 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{151 \times 16,55}{100} = 24,99$$
$$x \rightarrow 16,55\%$$

إذن عدد أفراد عينة حي عين لورة هو: **25 فرد**

3: 4– من الحي رقم 17: حي حسان + تخصيص 89 قطعة:

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو: 138 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي لسكان هذا الحي هو: 892 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$892 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{138 \times 100}{892} = 15,47\%$$
$$138 \rightarrow x\%$$

نأخذ عينة متكونة من 15,47% من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$138 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{138 \times 15,47}{100} = 21,34$$
$$x \rightarrow 15,47\%$$

إذن عدد أفراد عينة حي حسان + تخصيص 89 قطعة هو: **21 فرد**

3: 5– من الحي رقم: 22 حي الشعباوي:

عندنا مجموع عدد أرباب الأسر بهذا الحي هو: 126 رب أسرة

عندنا العدد الإجمالي للسكان بهذا الحي هو: 754 نسمة

الآن نحسب نسبة أرباب الأسر بالنسبة للمجموع الكلي لسكان الحي كمايلي:

$$754 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{126 \times 100}{754} = 16,71\%$$
$$126 \rightarrow x\%$$

نأخذ عينة متكونة من 16.71%من العدد الإجمالي لأرباب الأسر بالحي بالطريقة الآتية:

$$126 \rightarrow 100\% \qquad x = \frac{126 \times 16,71}{100} = 21,05$$
$$x \rightarrow 16,71\%$$

إذن عدد أفراد عينة حي الشعباوي هو: **21 فرد**

من هذا كله نلخص في النهاية إلى أن عدد أفراد عينة الأحياء الخمسة المكونة لمقاطعة حي الدرب بمدينة تيسمسيلت هو: 121فرد. موزعة على الأحياء الخمسة كمايلي:

جدول رقم:(06) عدد أفراد عينة مقاطعة الدرب حسب الأحياء التي وقع عليها الاختيار

الرقم	اسم الحي	عدد أفراد العينة
01	حي حسان01	28 فرد
02	حي حسان02	26 فرد
03	حي عين لورة	25 فرد
04	حي حسان+ 89 قطعة	21 فرد
05	حي الشعباوي	21 فرد
المجموع	**05**	**121**

إذن مجموع عدد أفراد عينة الدراسة ككل بأحياء المقاطعتين سوناتيبا بمدينة تيارت والدرب بمدينة تيسمسيلت هو: 99 + 121= 220 فرد

ج)كيفية تطبيق الاستبان:

بالنسبة لأحياء مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت ذهبنا إلى المتوسطات القريبة من الأحياء الخمسة التي وقع عليها الاختيار وهذه المتوسطات هي متوسطة آيت عمران محمد، متوسطة الإخوة بن هني متوسطة بلحسن بكوش، متوسطة مفدي زكرياء، واتصلنا ببعض الأساتذة الذين يدّرسون هناك فسلمناهم 129 استبانا لتوزيعها عشوائيا على التلاميذ الذين يسكنون بهذه الأحياء الخمسة لملئها في البيت من طرف آبائهم، استرجعنا منها 114 اخترنا منها 99 استبانا وهو العدد المطلوب في عينتنا من أحياء هذه المقاطعة واستبعدنا الباقي، وللعلم أن اختيارنا لـ 99 استبان من 114 كان على أساس وضوح الإجابة وتمامها، فهناك من الاستبان من هو غير واضح وناقص الإجابة فاستبعدناه.

وأما بالنسبة لأحياء مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت فقد ذهبنا أيضا إلى المتوسطات القريبة من الأحياء الخمسة التي وقع عليها الاختيار وهذه المتوسطات هي: متوسطة سهلي عبد القادر متوسطة الأمير خالد، متوسطة بن سهلة عبد القادر، متوسطة طالب أمحمد، متوسطة عين لورة، واتصلنا ببعض الأساتذة الذين يدّرسون هناك فسلمناهم151 استبان لتوزيعها عشوائيا على 151 تلميذا يسكنون بهذه الأحياء الخمسة لملئها في البيت من طرف آبائهم، استرجعنا منها 143 اخترنا منها 121 استبان وهو العدد المطلوب في عينتنا من أحياء هذه المقاطعة مراعين في ذلك أيضا وضوح الإجابة وتمامها.

ثامنا: تحديد المفاهيم

1- المستوى المعيشي: "يقصد بمصطلح مستوى المعيشة النوع أو المقدار النسبي من السلع الاستهلاكية التي يجري استعمالها، غير أن البعض يرى في هذا التعريف قصورا لأن هذا المستوى يشتمل عناصر أخرى خلافا لمستوى الاستهلاك منها: ظروف العمل ووقت الفراغ المتاع وحرية اختيار السلع والمهن"[1].

---

(1) راشد البراوي، الوسوعة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1987، ص465.

ويقصد به أيضا:

" أ- الظروف التي تعيش في ظلها جماعة من الناس

ب- ظروف الحياة التي يرجوها الناس وإن لم يتيسر بلوغها

ج- ظروف المعيشة التي تتوفر فيها شروط معينة متفق عليها كحد أدنى للتغذية أو للأجور أو التعليم ويتوقف مستوى المعيشة على أنواع السلع الاستهلاكية وكمياتها وظروف العمل وأوقات الفراغ"[1].

" ويتحدد مستوى المعيشة بمقدار السلع والخدمات التي يستطيع الفرد أو الأسرة أو الفئة الاجتماعية أو الشعب كله الحصول عليه، وهذا المقدار من السلع يتحدد بدوره لدرجة التقدم الحضاري أو التكوين الطبقي للمجتمع أو الوظيفة الاجتماعية للسلع والخدمات، ويقاس مستوى المعيشة على أساس متوسط ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات"[2].

***- التعريف الإجرائي للمستوى المعيشي:** من خلال ما سبق من تعريف للمستوى المعيشي يمكننا أن نصوغ له تعريفا إجرائيا كما يلي: إن المستوى المعيشي هو الواقع الذي يعيشه الفرد من حيث الملبس و المأكل والمسكن ويتحدد، ذلك بمستوى الدخل وظروف العمل وأوقات الفراغ، وما يستهلكه من ضروريات وكماليات ... وكل ما من شأنه أن يوفر له لقدر الكافي من حاجاته ويجعله يخرج من البحث عن ذاته ويتجه نحو الآخرين فيشاركهم في الحياة العامة.

2- المواطنة:" يمكن تعريف الموطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة ... ولقد استخدم المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من طرف الأشخاص والدولة فالشخص يحصل على بعض لحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين لكن عليه

---

(1) مجموعة من الأساتذة المصريين والعرب المختصين، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، 1975، ص541.

(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1982، ص407.

في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات"[1]... كذلك أكد بورجان D.W. Borgan أن فكرة المواطنة ذات جانبين: الأول الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص حين تستعين بآرائه في وضع وتنفيذ السياسة، والثاني التزامه بالإسهام الفعال وخضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج"[2] .

– وتعرف الموطنة أيضا بأنها" صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لبلاده وخدمتها في السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف القومية"[3].

– وتعرف كذلك بأنها" النهوض بالمجتمع من خلال الجهد الذاتي الذي يقوم به كل مواطن وهذه هي التنمية، لأن فلسفة التنمية تقوم على العطاء والعون الذاتي والمشاركة الشعبية، والتنمية لم تخرج عن كونها الجهود التي يبذلها الفنيون والمواطنون لتحقيق التضامن بين أعضاء المجتمع وتحريكهم وإخراج طاقاتهم وتنمية القيادات المحلية وإظهارها وبعث الحياة في المؤسسات القائمة وإنعاشها"[4] .

***حس الموطنة:** هو ذلك الشعور والفعل الايجابي والتصرف الأخلاقي الذي يصدر من صميم ثقافة الفرد ليترجم إلى أداة تزيد المجتمع تماسكا وتدفعه إلى ما هو أفضل حاضرا ومستقبلا عن طريق العمل المؤسساتي والفردي، الرسمي والتطوعي"[5].

***– التعريف الإجرائي لحس الموطنة:** هو ذلك الشعور النفسي الذي يجعل الفرد (المواطن) يشعر بأنه يعيش على أرض وطنه ومع كافة أبناء وطنه سواسية، و من دون أي تمييز، فيستفي حقوقه المدنية كحرية التعبير والفكر والحريات الدينية...، وحقوقه السياسية كحق التصويت والترشح، وحق المشاركة في إدارة الشأن العام...، وحقوقه الاجتماعية كحق الأمن المادي والاقتصادي وما يكفلانه من مسكن

---

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، 1979، ص56 .

(2) نفس المرجع، ص57

(3) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص60.

(4) يحي حسن درويش، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1998، ص30.

(5) كتاب حول التربية على المواطنة سلسلة من قضايا التربية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، العدد 42، 2000، ص06.

وعمل... فاستيفائه لهذه الحقوق والحريات وغيرها يقوي إحساسه بالمواطنة ويزيده التزاما بأداء مسؤولياته والقيام بواجباته، وتجعله يدافع عن المصالح العامة المشتركة، فيحترم القوانين والديانات ومعتقدات الآخرين وثقافتهم وأرائهم وحرياتهم، ويبدى ولاءً خاصا لوطنه فيخدمه بإخلاص ويحافظ على مكتسباته ويدافع عنها، ويحارب الفساد ويبلّغ عن كل عمل ضارٍ، ويؤدي الالتزامات والأعباء المالية والوجبات الضريبية، ويحمي الأملاك العامة والخاصة، ويبادر إلى المشاركة في الواجبات التضامنية والتطوعية، ويشارك في الانتخابات ويرّغب فيها...

3- المصالح العامة (المشتركة):" المصلحة هي ما يجد فيه الفرد أو الجماعة منفعة لها(المصلحة الطبقية)، (ومصلحة الجماعة)، والمصلحة العامة(المشتركة)"[1] .

و تعرف أيضا بأنها" وثيق الصلة بالقوة، وكل جماعة تحدد مصلحتها بنفسها، والمصلحة ليست هي الرغبة، فمصالح الناس هي التي يقولون أنها هي مصالحهم"[2].

- أما المصلحة العامة: هي أحد أهم وظائف الدولة الحديثة في الداخل والخارج، وأيضا قيامها بالدور التنموي الحديث الذي يتمثل في قيام الدولة بدور النَظم الاقتصادي"[3].

***- التعريف الإجرائي للمصلحة العامة (المشتركة):** هي كل ما تقدمه الممتلكات والمرافق العامة والمشاريع والأنشطة المختلفة من منفعة للفرد و للمجتمع ككل يطالب بها أفراد المجتمع لإشباع حاجات عامة كالنقل والكهرباء والتعليم والصحة والأمن ...

4- المشاركة السكانية (الاجتماعية):" هي تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريق تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة، والمشاركة في تحمل المسؤولية، وقد تكون المشاركة رسمية أو غير رسمية"[4] .

---

(1) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص222.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي- انجليزي)، ص 469-470.

(3) نفس المرجع، ص470.

(4) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص305.

– وتعني كذلك" مشاركة الفرد في المنظمات الطوعية وخاصة تلك التي يصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد"[1].

– وتعني أيضا" ذلك الجهد التطوعي الذي يبذله الفرد مختارا لتأدية عمل معين بالنفع على غيره من الأفراد سواء كان هذا الجهد تبرعا بالمال أو الوقت أو الجهد إحساسا منه بالمسؤولية الاجتماعية والتضامن مع أبناء مجتمعه"[2].

– وتعرّف من منظور آخر على أنها" مفهوم عام يعني التعاون بين أعضاء المجتمع للوصول إلى المستوى الأفضل من خلال تطبيق السياسة الاجتماعية والقانون والتخطيط العلمي، ويركّز المنظم الاجتماعي عادة على عملية المشاركة الاجتماعية من جانب الناس لأنها هي أساس النجاح في عمله المكلف به، وتأخذ المشاركة أشكالا وأنماطا ومستويات مختلفة سواء من قبل الفرد أو المجتمع"[3].

***– التعريف الإجرائي للمشاركة السكانية:** بناءً على التعاريف السابقة للمشاركة السكانية نعرفها إجرائيا كمايلي: هي كل ما يبذله ويقدمه الفرد مختارا من أنشطة وجهود ومساهمات سواء بالرأي أو الجهد أو المال أو الوقت أو المطالبة (الضغط)... من أجل إدارة وتنمية المجال الذي يسكن فيه، وأن لا يتوانى في أخذ المبادرة والاستجابة لها.

5– تنظيمات اجتماعية رسمية، أو تنظيم رسمي، أو جماعة رسمية:

أ– التنظيم الرسمي:" جماعة على درجة عالية من التنظيم ذات أهداف واضحة، وقوانين ولوائح موضوعة بصفة رسمية، ولها نسق تنظيمي وأدوار محددة، كما أن حقوق وواجبات كل دور محددة بوضوح، واصطلاح التنظيم الرسمي أكثر تحديدا في استخدامه عن اصطلاح الجماعة الرسمية، ولذلك فبينما كل التنظيمات الرسمية هي في نفس الوقت جماعات رسمية، فلا تعتبر كل الجماعات الرسمية منظمات رسمية، فالجماعات التي على درجة عالية من التنظيم وغير الشخصية والكبيرة إلى حد ما هي

---

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص318.

(2) إبراهيم عبد الرحمان رجب وآخرون: قراءات في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1982، ص 162.

(3) يحي حسن درويش، مرجع سابق، ص26.

التي تعتبر وحدها منظمات رسمية وتتضمن المنظمات الرسمية المدارس والمستشفيات والجمعيات الاختيارية والمؤسسات والمصالح الحكومية الخ...كذلك تتضمن دراسة المنظمات الرسمية عادة المظاهر الرسمية وغير الرسمية لتنظيمها الاجتماعي، ويسير العمل في التنظيم الرسمي وفقا للمنطق العقلي الرشيد في العلاقات والتصرفات"[1].

ب–الجماعة الرسمية:" مجموعة من الأفراد لها تنظيم خاص بها ودستور مكتوب ومعايير محددة معروفة وتتسم عادة بالاستقرار وطول الأمد، والتنظيم الرسمي الذي تخضع له الجماعة يحدد السلطة التي يمارسها من يشغل كل وظيفة، كما يحدد العلاقات التنظيمية الرسمية، أي بيان علاقة الرئيس بالمرؤوس وطريقة تسلسل إعطاء التعليمات وطريقة تبادل البيانات إلخ... "[2].

– وتعرّف أيضا بأنها" جماعة اجتماعية لها شخصيتها الحقوقية والقانونية وتنظيمها الخاص بها وقواعد مرسومة للعضوية وللسلوك فيها ومن أمثلتها النقابات والأحزاب السياسية"[3].

***– التعريف الإجرائي للتنظيم الرسمي:** من خلال التعاريف السابقة للتنظيم الرسمي نخلص إلى تعريفه كمايلي: إنه ذلك التنظيم الذي ينشأ بطريقة قانونية وفيه تحدد الأدوار والعلاقات بدقة ووضوح... ولهذا النوع من التنظيم أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المشتركة للأفراد والجماعات فبه تزداد قوتهم ويعترف بهم غيرهم (أصحاب القرار) ومن دونه يضعفون ولا يوضع لهم حساب.

***– التعريف الإجرائي لصعوبة الانتظام في تنظيمات رسمية:** من خلال تعريفنا للتنظيم الرسمي والجماعات الرسمية نعرّف صعوبة الانتظام في تنظيمات رسمية بأنها هي عدم قدرة الأفراد على التوحد في وحدات اجتماعية رسمية تحقق أهدافهم، وتشبع حاجاتهم، بسبب التعقيدات البيروقراطية التي تواجههم من جهة، وبساطتهم وعدم ثقتهم في مثل هذه التنظيمات من جهة أخرى، الأمر الذي يحول بينهم وبين مشاركتهم مشاركة فعالة في إدارة حياتهم المشتركة، ويجعل منهم طرفا غير معترف به في أعين أصحاب القرار.

---

(1) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص ص 297-298.

(2) نفس المرجع، ص183.

(3) ناتاليا يفريموف، توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، مصطلحات وأعلام، (روسي إنجليزي عربي)، دار التقدم موسكو، ط1، الشركة العالمية للتجارة والتسويق، بيروت 1992، ص167.

6- المهن الحضرية: قبل تعريفنا للمهن الحضرية نشير إلى مفهوم المهنة أولا والتي تعني" نوع العمل الذي يقوم به الفرد بغض النظر عن الصناعة التي يتم فيها هذا العمل، وعن مركز وظيفة الفرد"[1].

"ونظرا لكثرة وتعدد الأعمال والمهن فإنها تصنف إلى مجموعات حسب الغرض من التصنيف، وهناك تصنيف المهن حسب التعداد العام للسكان ويستخدم في أعمال التخطيط، وتصنيف المهن حسب الألقاب المهنية وما تتضمنه من صفات وواجبات... "[2].

وترتبط المهنة بنوع المجتمع فتميّزه عن غيره من المجتمعات وتجعله مختلفا عنه فقد" توصل سوروكن وزيمرمان أن المهنة هي المقياس الأساسي للاختلاف بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري"[3]، ويرى محمد عاطف غيث أن" الغالبية العظمى من السكان الريفيين وعائلاتهم في الزراعة...أما في المجتمع الحضري الذي يقوم على تنوع المهن فإن الغالبية العظمى من السكان يعملون في الصناعة وما يتصل بها من عمليات، وفي التجارة وعمليات التبادل، والوظائف المتخصصة والإدارة و الحكم، أو بصفة عامة يعمل الحضريون في كل الأعمال غير العمل الزراعي"[4] .

***- التعريف الإجرائي للانخراط في المهن الحضرية:** هو ارتباط الفرد بالأعمال والأنشطة والخدمات المتنوعة التي يوفرها الإطار الحضري في مختلف القطاعات ومهما كان نوعها، صناعية، تجارية، إدارية ترفيهية... باستثناء قطاع الزراعة.

7- الاندماج الحضري: لتعريف مفهوم الاندماج الحضري نشير إلى مفهوم الاندماج قبل ذلك والذي يعني" انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها البعض ولكن توجد بينها بعض فروقات فيما يتعلق بأساليب قادتها، وقد يكون الاندماج مؤقتا لمواجهة حالة طارئة"[5].

- ويعرّف أيضا بأنه:" اتحاد جماعات كانت منفصلة من قبل، في جماعة واحدة وفي نفس الوقت الذي تزول فيه المفارقات الجماعية والثقافية"[6].

---

(1) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص292.

(2) نفس المرجع، ص65

(3) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية- بيروت 1983، ص79.

(4) نفس المرجع، ص80

(5) أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص171.

(6) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص251.

– **أما الاندماج الحضري:**" هو اندماج أفراد من أوساط ريفية وأوساط حضرية وهذا الاندماج يحدث تدريجيا وبمساعدة عوامل مادية التي تتمثل في (المهنة – الصحة – التعليم) وموضوعية تتمثل في الإطار الثقافي، وعادات واصطلاحات، وأراء، أي ما يطلق عليه طرائق الحياة الاجتماعية"[1].

*– **التعريف الإجرائي للاندماج الحضري:** هو عملية ضم مختلف الأفراد والجماعات التي تعيش في مجال حضري معين في وحدة متكاملة وإزالة الحواجز القائمة بينهم، رغم اختلاف أصولهم وعاداتهم وتقاليدهم ومستوياتهم ووظائفهم...بهدف خلق مجتمع للجميع يتمتع فيه كل فرد بحقوقه ويؤدي فيه واجباته على أحسن وجه، فيتفاعل ويتعايش مع غيره ويكون معهم علاقات اجتماعية تسمح له بالتعاون والتشارك و بتبادل المنافع والآراء ووجهات النظر في القضايا المشتركة التي تهمهم، ولا يتحقق الاندماج في المجتمع الحضري إلا إذا شعر الفرد بالمساواة مع غيره في العمل والسكن والتعليم والرعاية الصحية وممارسة الأنشطة المختلفة (الرياضية والثقافية والترفيهية والسياسية وغيرها...).

تاسعا: الدراسات السابقة

للدراسات السابقة أهمية كبيرة في اختيار وتحديد مشكلة البحث فانطلاقا من النتائج التي توصل إليها أصحابها يبدأ الباحث بحثه، ولما ينتهي من إعداده يقارن نتائجه بنتائج تلك الدراسات فيكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، ومن ثم يوضح الإضافة التي قدمها في الموضوع الذي بحث فيه، ونحن في بحثنا هذا سنحاول قدر الإمكان أن نعرض لأهم الدراسات السابقة المشابهة والقريبة من موضوعنا، بذكر عنوان الدراسة، موضوعها، القضايا التي عالجتها، منهجها، ثم النتائج التي توصلت لنخلص في الأخير إلى تقييم عام لها، وكل هذا نورده كالآتي:

---

(1) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص175.

I- دراسات جزائرية

01- دراسة خوان شاوش جهيدة:

أ- عنوان الدراسة:

" المجتمع المدني والتنمية المحلية جمعيات أحياء بسكرة نموذجا"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تخصص علم اجتماع التنمية، بجامعة محمد خيضر ببسكرة سنة 2004.

ب- موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع دور المجتمع المدني في مشاركته مشاركة واعية في تحديد الاختيارات التنموية الملائمة وفي حل مشاكله بنفسه دون الاتكال على المرجعية العمومية من خلال الاستغلال الأمثل لموارده والمتمثلة أساسا في جمعيات الأحياء.

ج- القضايا التي عالجتها:

تتحدد القضية الأساسية لهذه الدراسة في مدى مساهمة جمعيات الأحياء في تنمية المجتمعات المحلية ومدى تأطيرها للمشاركة الشعبية، ثم العراقيل التي تحول دون مساهمتها في التنمية المحلية.

د- منهج الدراسة وأدواتها:

استعانة الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، وترى بأنه المنهج المناسب لموضوعها، أما بخصوص الأدوات التي استعملتها فتمثلت في الاستبان كأداة أساسية وقد وجهته إلى عينة مكونة من 100 مبحوث تم التحقيق معهم، إضافة إلى استعمالها للمقابلة كأداة موجهة إلى بعض المسؤولين والمهتمين بالشأن الجمعوي، كما استعملت كذلك الملاحظة المباشرة لوضعية الأحياء المعنية.

هـ- النتائج التي توصلت إليها: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

01- نشاط الجمعيات نشاطا ظرفيا محدودا يتمحور حول الجوانب الخيرية ومتابعة سير المشاريع الحكومية في الحي مع تدخلها لحل بعض المشاكل التي تطرأ على سير الإنجاز.

02- علاقاتها بالسلطات المحلية مناسباتية وغير مستقرة، وبهذا فهي لا تساهم فعليا في صنع القرار تعتمد عليها الدولة في نطاق الأغراض السياسية فقط كالمشاركة في تنظيم الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين، أو تنظيم الانتخابات، أو بعض العمليات التحسيسية.

03- ضعف التأطير القانوني للقائمين على هذه الجمعيات وعدم التحكم في آليات وأساليب العمل الجمعوي من اتصال وتعبئة وعدم شعورهم بالمسؤولية اتجاه المجتمع...وغيرها.

04- نقص الشهرة وعدم علم السكان بالجمعيات، نظر لاعتمادهم على أساليب الاتصال الشخصي إضافة إلى السلبية وعدم التعاون.

و- تقييم عام للدراسة:

تناولت هذه الدراسة قضية جوهرية تمثلت في الدور الحقيقي للمجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال مساهمة الجمعيات وأهم المجالات التي تدخلت فيها(كالأعمال الخيرية بالحي، متابعة سير المشاريع الحكومية، تنظيم الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين، تنظيم الانتخابات...)، وقد اتفقت مع دراستنا في أثر جمعيات الأحياء على مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية، لكنهما اختلفتا في الطرح فبينما ترى هذه الدراسة أن جمعيات الأحياء تساهم في التنمية المجتمعات المحلية ترى دراستنا أن صعوبة الانتظام في مثل هذه الجمعيات يؤثر على مشاركة السكان في تنمية الأحياء الحضرية وإدارتها.

II- دراسات عربية:

01 - دراسة عبد الحليم رضا عبد العال:

أ- عنوان الدراسة:

" استثارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية، بجامعة حلوان سنة 1976.

ب- موضوع الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بموضوع المشاركة الشعبية المنتظمة في البيئة الحضرية المتخلفة والتي تبدو نسبيا ضعيفة ومحدودة، وبما أن جهود التنمية قاصرة دون مشاركة هؤلاء فإنه بات من الضروري استثارة السكان للتغلب على عوائق هذه المشاركة، وتحديد أنسب الصور للزيادة من فاعليتها.

ج- القضايا التي عالجتها:

تتمثل القضية الأساسية لهذه الدراسة في أن المشاركة الشعبية في المناطق الحضرية المتخلفة منخفضة وغالبا ما تتم عن طريق المنظمات الرسمية، ويرجع سبب انخفاضها إلى قلة الثقة لدى السكان في تغيير

الظروف القائمة، وشعورهم بأن منطقتهم مهملة من جانب المسؤولين، لكن هذه المشاركة تزداد كلما أدرك السكان وجود فائدة مباشرة تعود عليهم وعلى أسرهم، وكلما كانت تتطلب قدرا أقل من الجهد من جانب السكان، كما تزداد أيضا كلما كانت هناك مشاركة من طرف المسؤولين.

د- منهج الدراسة وأدواتها:

استعانة هذه الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، ورأت بأن هذا المنهج هو المنهج الملائم لموضوعها، أما بخصوص الأدوات التي استعملتها فتمثلت في الاستبان كأداة أساسية وقد وجهه الباحث إلى عينة مكونة من 500 مبحوث من أرباب الأسر بالجيزة.

هـ- النتائج التي توصلت إليها: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية

01- المشاركة السكانية في المناطق الحضرية المتخلفة منخفضة.

02- المشاركة لا تتم عن طريق المنظمات الرسمية.

03- قلة الثقة لدى السكان في تغير الأوضاع السيئة السائدة لا يؤثر على مشاركتهم ذلك أن 90% أعربوا عن اعتقادهم في إمكانية التغيير.

04- المشاركة تزداد كلما أدرك السكان وجود فائدة مباشرة تعود عليهم وعلى أسرهم، وكلما كانت تتطلب قدرا أقل من الجهد من جانب السكان، كما تزداد أيضا كلما كانت هناك مشاركة من طرف المسؤولين.

و- تقييم عام للدراسة:

أولت هذه الدراسة أهمية كبيرة للمشاركة الشعبية في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة، وتوصلت إلى سببين هامين في انخفاضها أو ارتفاعها تمثلا في(وجود فوائد يجنيها المشاركون مقابل مشاركتهم، أن لا تكون المشاركة متعبة)، وأغفلت العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك كعامل المستوى المعيشي مثلا، وعاملي المواطنة والانخراط في المهن الحضرية... وغيرها من العوامل الأخرى، وقد اتفقت مع دراستنا في تناولها لقضية المشاركة السكانية في تنمية المناطق الحضرية من خلال وجود تنظيمات رسمية تتولى ذلك، غير أنها توصلت في النهاية إلى أن هذه الأخيرة – أي المشاركة- لا تتم عن طريق التنظيمات الرسمية نظرا لخصوصية منطقة الدراسة(كونها متخلفة) وهذا ما توصلت إليه أيضا دراستنا، لكن هذه الدراسة اختلفت عن دراستنا في كونها اقتصرت على منطقة حضرية متخلفة بينما اعتمدت دراستنا على

منطقتين حضريتين هامشيتين بمدينتين مختلفتين الأولى بمدينة تيارت (أحياؤها مخططة)، والثانية بمدينة تيسمسيلت (أحياؤها مختلطة) أي مخططة وغير مخططة.

02 – دراسة عائشة عثمان عبد الله:

أ– عنوان الدراسة:

" المشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية لمجتمع الجزيرة بالسودان "، رسالة دكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية، بجامعة حلوان سنة 1983.

ب– موضوع الدراسة:

انصب اهتمام هذه الدراسة على مدى استعداد الأفراد للمشاركة الشعبية في أمور المجتمع، وقد ركزت على التعريف بالمشاركة الشعبية، وأبرزت أهميتها في إطار السياق التنموي بحيث إذا ما كانت هذه الأخيرة مقننة يمكن من خلالها ضمان مردود مناسب لبرامج ومشروعات التنمية.

ج– القضايا التي عالجتها:

تتمثل القضية الأساسية لهذه الدراسة في أن استعداد الأفراد للمشاركة في أمور المجتمع المتنوعة يختلف باختلاف الفئات والشرائح في المجتمع وفقا للسن والدخل والمهنة والتعليم ومدة الاستيطان وعلى هذا الأساس صاغت الفرضيتين الآتيتين:

–هل الأسر ذات الدخل الأعلى تشارك بفعالية أكبر من الأسر ذات الدخل الأقل؟

– يزداد حماس الفرد للمشاركة في ضوء تصوره للمركز الذي يتخيله لنفسه أو العائد الذي يعود عليه

د– منهج الدراسة وأدواتها:

استخدمت هذه الدراسة المدخل البنائي الوظيفي كإطار أساسي دارت في نطاقه مناهج الدراسة وطرائقها، ورأت بأن هذا المدخل هو المدخل الملائم لموضوعها، أما بخصوص الأدوات التي استعملتها فتمثلت في المقابلة المقننة، وكذا استمارة مقابلة كأداة أساسية وجهتها إلى عينة مكونة من 100 مبحوث من أرباب الأسر بقرية الكريبية بالسودان.

هـ– النتائج التي توصلت إليها: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية

01– المشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدخل والمهنة والتعليم و مدة الاستيطان.

02- لا يوجد هناك ارتباط جوهري ذا دلالة بين كل سمات المشاركين وبين ارتفاع معدلات المشاركة.

و- تقييم عام للدراسة:

أولت هذه الدراسة أهمية كبيرة للمشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية، واستعانة جاهدة بالنظرية البنائية الوظيفية، لكنها أخلطت بين المناهج والأدوات والنظرية الموجِهة للدراسة ولم تضع حدودا فاصلة بينها، وقد وتوصلت إلى أن الدخل والمهنة والتعليم ومدة الاستيطان هي من الأسباب المؤثرة في ارتفاع وانخفاض المشاركة الشعبية في برامج التنمية المحلية لكنها أغفلت العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في ذلك كعامل المواطنة مثلا، وعامل الانخراط في التنظيمات الرسمية (لجان أحياء، جمعيات ...) وغيرها من العوامل الأخرى، وقد اتفقت مع دراستنا في تناولها لقضية المشاركة السكانية في التنمية المحلية من خلال المستوى المعيشي، وكذا طبيعة المهن، لكنها اختلفت عنها في كونها اقتصرت على قرية متخلفة بينما اعتمدت دراستنا على منطقتين حضريتين هامشيتين بمدينتين مختلفتين بمنطقة الونشريس.

III- دراسات أجنبية:

01- دراسة هيئة البحوث بالاتحاد الدولي للسلطات المحلية (أبولا):

أ- عنوان الدراسة:

" ديناميكية التسيير في دول أوروبا الغربية" سنة 1988.

ب- موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع المحددات المتحكمة في بلورة الاتجاهات الأساسية للسكان إزاء المبادرات التشاركية والأساليب المتبعة من طرفهم للتعاون مع أجهزة الخدمات في مجتمعاتهم.

ج- القضايا التي عالجتها:

تتحدد القضية الأساسية لهذه الدراسة في الفئات الاجتماعية الأكثر اهتماما والتزاما بالمشاركة والدوافع التي تؤسس نزعة المشاركة لدى الأفراد والجماعات، ثم الآليات المتبعة من طرف السكان في تنظيم وتنفيذ مشاركتهم.

د- منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المقارن ورأت بأنه منهجا مناسبا لموضوعها، وقد ركزت فيه على اختيار عينة مكونة من مجموعة من الدول بالجهة الغربية للاتحاد الأوروبي استهدفت فيها مختلف الفئات العمرية من كلا الجنسين، ومختلف الفئات السوسيو مهنية...

هـ- النتائج التي توصلت إليها: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية

01- الظروف السوسيو مهنية للمجتمعات المحلية لها دور في للتعاون مع أجهزة الخدمات في مجتمعاتهم فالملاك يبادرون أكثر من المستأجرين، والسكان الأصليون أكثر من الأجانب...

02- المصلحة الخاصة تدفع المجتمعات المحلية إلى المشاركة وتحفزهم أكثر من المصلحة العامة.

03- تتمثل آليات المشاركة في مبادرات خاصة من طرف الأفراد أو الجماعات عن طريق الاتصال بالسلطات المحلية مباشرة من خلال صور الملصقات والعرائض والشكاوي دون واسطة، أو في مبادرات عن طريق وسائط رسمية كالجمعيات والمنظمات وأصحاب الجاه والنفوذ.

و- تقييم عام للدراسة:

تطرقت هذه الدراسة إلى قضية جوهرية تمثلت في تحديد الأسباب التي أدت إلى التباين القائم في مستويات المشاركة الاجتماعية في التسيير الحضري، من خلال مجموعة من المتغيرات أهمها متغير الظروف السوسيو مهنية ومتغير الدافعية... وقد تداخلت مع دراستنا في اعتمادها على متغير الظروف السوسيو مهنية والذي سميناه بالمستوى المعيشي في بعض العوامل، فبينما ركزت هي فيه على عامل(السن، الجنس، المهن، الحالة المدنية...) ركزت دراستنا في متغيرها على عامل(المهنة والدخل والممتلكات ونوع المسكن وصفة حيازته...) وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراستنا في المتغير الثاني اختلافا كليا فبينما اعتمدت هي على متغير الدافعية (المحفز) الذي ركزت فيه على عامل (المصلحة بنوعيها المادية والمعنوية، وعامل الامتيازات...) اعتمدت دراستنا على متغير الإحساس بالمواطنة الذي ركزنا فيه على عامل(المناقشة في الأمور، اهتمام المبحوثين بما يجري في الحي، استشارة السلطات السكان عند جلبها مشروع ما للحي، الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق وكيفية التصرف معها...).

الفصل الثاني: المدينة في التراث النظري السوسيولوجي

تمهيد

- أولا: تعريف المدينة (محدداتها)
- ثانيا: وظائفها
- ثالثا: المداخل المفسرة لنشأتها ونموها
- رابعا: اتجاهات دراستها

خلاصة (الاقتراب النظري)

تمهيد

حظيت المدينة باهتمام كبير لدى الباحثين والمفكرين في شتى فروع العلم والمعرفة، خصوصا لدى باحثي ومفكري علم الاجتماع، من أمثال فيبر وبارك وزيمل و ويرث ...، وقد أسفرت نتائج أبحاثهم واهتمامهم البالغ بها عن ظهور جملة من المداخل النظرية المفسرة لنشأتها ونموها وتطورها، وعن عدد من الاتجاهات النظرية التي تعنى بدراستها، وهذه المداخل والاتجاهات النظرية سنحاول الوقوف عندها في هذا الفصل بشيء من التفصيل، بعدما نقف عند تعريف المدينة أولا، ثم وظائفها ثانيا، وسنتناول هذه المداخل والاتجاهات كي نتمكن في الأخير من وضع بحثنا هذا في إطاره النظري ويتسنى لنا فهم وتفسير دور المشاركة السكانية في إدارة المجال الحضري وتنميته كظاهرة حضرية في ضوئها.

أولا: تعريف المدينة (محدداتها)

اختلف علماء الاجتماع وغيرهم من المفكرين الذين اهتموا بشؤون المدينة في أن يحددوا تعريفا واضحا لها، وأن يضعوا مقياسا محددا وثابتا يمكن أن يعتمدوا عليه في التفريق بينها وبين غيرها من التجمعات السكانية الكبيرة التي تضاهيا، ونظرا لهذا الاختلاف لجأ بعضهم إلى تحديدها تحديدا إحصائيا، وبعضهم الأخر تحديدا تاريخيا، وبينما حددها البعض تحديدا إداريا، نجد أنه هناك من حددها على أساس المظهر الخارجي، وهناك من حددها على أساس نوعية الحياة...وسنحاول في هذه النقطة أن نقف عند هذه المحددات المختلفة حتى نعطي صورة واضحة ومتكاملة عن مفهومها.

01- التحديد الإحصائي للمدينة:

يتخذ الكثير من العلماء المهتمين بشؤون المدينة عدد السكان كمقياس لتحديد المدينة والتفريق بينها وبين القرية" ففي فرنسا- مثلا- كل مجموعة من السكان تعيش في مركز واحد يبلغ عددها أو يزيد عن ألفين نسمة تعتبر مجموعة حضرية، وكل مركز يقل عدده عن هذا الرقم يعتبر قرية ويدخل في عداد الريف، وفي أيرلندا كل مجموعة يبلغ عددها 1500 نسمة تعتبر مركزا حضريا، وفي الولايات المتحدة يصل الرقم إلى 2500 نسمة، ويرتفع الرقم إلى خمسة ألاف في بلجيكا وهولندا واليونان والهند"[1]، وفي

(1) حسين عبد الحميد رشوان، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، 22 شارع الدكتور علي رامز، محطة الرمل، الإسكندرية، ط5، 1989، ص ص 71-72.

الجزائر" اعتبر 5000 نسمة كحد أدنى ينبغي أن يتوفر عليه أي تجمع حضري إلا في حالة توفر مقر دائرة أو ولاية بالنسبة للتجمع السكاني، ففي هذه الحالة يمكن أن ينزل الحد الأدنى إلى 2000 نسمة كأدنى معيار"[1].

إن هذا التحديد العددي حتى وإن كان مفيدا للأغراض الإحصائية إلا أنه من الناحية السوسيولوجية يبدو غير كاف ولا يستوفي المدينة حقها من التعريف، ولا ينبغي أن يكون مقياسا عاما موحدا، لأن الكثير من القرى ربما يكون لها نفس كثافة المدن أو يزيد عنها في بعض الأحيان ولا نطلق عليها اسم مدينة" فمثلا نجد في المجر وبلغاريا وصقلية تجمعات للسكان يصل عددها إلى عدة ألاف ولا نعتبرها سوى قرية كبيرة"[2]، ومن ناحية أخرى" قد يتناقص عدد السكان في مدينة من المدن لسبب من الأسباب حتى يصل إلى أقل من 2000 نسمة ومع ذلك فهي تحتفظ بجميع مظاهر المدينة"[3].

إذن لهذه الأسباب يبقى تحديد المدينة إحصائيا تحديدا ناقصا.

02- التحديد التاريخي للمدينة:

يرى العديد من المهتمين بشؤون المدينة أن التاريخ يفيدنا في تعريف مراكز تجمع السكان في الماضي فكثير من الآثار القديمة والقلاع الضخمة والأسوار العالية والبوابات والحصون تعطينا فكرة واضحة عن وجود المدينة، أكثر مما تعطينا إياها الأرقام" فمثلا عند دخولنا إلى البحر البلطي ترى عند الأفق تلك الحوائط العالية لمدينة فيسبي (visby) القديمة لازالت أثارها باقية عند السفوح السفلى للتلال في تلك المنطقة"[4].

وفي القاهرة القديمة لازالت العديد من الأحياء القديمة والأسوار والبنايات العالية باقية كدليل شاهد على وجود مدينة قديمة" والقاهرة من المدن القلائل في العالم التي انطبعت حياتها على بنيتها، وخلفت عصور تلك الحياة الطويلة أحياء بأكملها في تلك المدينة لازلت باقية ومحتفظة بتلك الآثار القديمة حتى الوقت الحاضر ولم يؤثر فيها دخول الحضارة الحديثة..." [5].

---

(1) بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص31.

(2) عطيات عبد القادر حمدى، جغرافية العمران، دراسة موضوعية تطبيقية، دار المعارف، الإسكندرية، 1965، ص23.

(3) نفس المرجع، ص23-24.

(4) نفس المرجع، ص24.

(5) نفس المرجع، ص230.

وفي الجزائر الشواهد على ذلك كثيرة فالمدن التي شيدها الرومان لا تزال أثارها موجودة حتى الآن وفيها أقيمت المعابد وكثرت الحمامات واشتهرت المسارح" ومن أجمل أثار المعابد معبد تيمقاد، وكثرة الحمامات كحمام تيمقاد وشرشال وتيبازا... وأشهر المسارح هو مسرح جميلة وقالمة وتيبازا..."[1].

إن هذا التحديد التاريخي للمدينة كذلك لا يبدو كافيا في تحديد تعريف واضح للمدينة" لأن هناك مدنا تنمو بسرعة وليس لها تاريخ، ولا تفيدنا مسألة التحديد التاريخي إلا في التفرقة بين المدينة والقرية في زمن قديم"[2].

03- التحديد الإداري للمدينة:

يرى الكثير من العلماء ممن اهتموا بالمدينة أن وجود التجارة وانتشار الأسواق وكثرة السكان واختلاف طبقاتهم وتنوع وظائفهم... ليس بالضرورة دليلا على المدينة، فكثير من القرى الكبيرة الحجم يكثر بها السكان وتنتشر فيها التجارة والأسواق... ولا نسميها مدينة إن المدينة بالإضافة إلى هذه المظاهر تمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع، ففيها تتركز مختلف مظاهر النشاط الإداري والسياسي من مجالس قضائية ومجالس بلدية منتخبة وغيرها، وهذا ما جعل ماكس فيبر في تحديده للمعايير التي بموجبها يعتبر المكان مدينة يركز على ضرورة أن:

" أ- أن توجد فيه محكمة أو قضاء وتشريع يتمتع بقانون مستقل.

ب- وجود نقابة أو أي شكل من التعاون النقابي.

ج- أن يتمتع ذلك المكان بحكم ذاتي مركزي يستند على مبدأ الانتخاب"[3].

إن تحديد المدينة على أساس إداري هو حقا محدد مهم يفيدنا في التعريف بالمدينة والتفريق بينها وبين القرية، لكنه يبقى غير كافي" فبعض التجمعات وضعت في عداد المدن على أساس اعتبارات خاصة دون أن تستند على هذه الاعتبارات- أي الإدارية-"[4].

---

(1) بشير التجاني، مرجع سابق، ص ص10-11

(2) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص24.

(3) عبد الجبار ناجي، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، دار الكتب والوثائق الوطنية، البصرة، العراق، 1986 ص16.

(4) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص25.

04- تحديد المدينة على أساس المظهر الخارجي:

يميز الكثير من الباحثين المدينة عن غيرها من التجمعات السكانية بمظهرها الخارجي من خلال كثرة السكان وكذا المساكن المرتفعة، والشوارع الطويلة المتسعة الغنية بالمحلات التجارية المختلفة، وأيضا فيما يتوفر فيها من مصانع ومؤسسات وهياكل متنوعة وأسواق... لذلك يعرفها H. Dories فيقول" تعرف المدينة بتكوينها أولا وبأنها عبارة عن تجمع للسكان حول نواة واضحة، ثم بمظهرها الذي يتكون من عدة عناصر"[1] فالمظهر الخارجي في نظره سمه وخاصية تعرف بها المدينة وتميز عن غيرها من التجمعات، والفكرة نفسها نجدها أيضا لدى الباحث الاجتماعي هوسر Hauser لما حدد جملة من الشروط والخصائص لتمدن مكان ما أهمها" توفر الكثافة في حجم السكان والتقدم التكنولوجي ومدى الإمكانية في لسيطرة على الظروف الطبيعية، وتطور المؤسسات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية"[2].

إذن فالمظهر الخارجي في نظر الباحثين في المدينة مقياس مهم لتحديد ماهيتها، كونه يحمل صورا عديدة تقربنا من تمييزها عن غيرها، لكنه لم يعطينا فكرة واضحة عن المجتمع المديني وعن نوع حياته.

05- تحديد المدينة على أساس نوع الحياة:

تحدث الكثير من علماء الاجتماع وغيرهم من الباحثين عن نوع الحياة التي يحياها سكان المدن وعن الأنشطة التي يمارسونها وجعلوا من هذه الحياة الخاصة بهم مقياسا يفرقون به بين المدينة وغيرها من التجمعات، فربطوا المدينة بتنوع المهن وذكروا بأن الغالبية العظمى من سكانها" يعملون في الصناعة وما يتصل بها من عمليات، وفي التجارة وعمليات التبادل والوظائف المتخصصة، والإدارة والحكم..." [3] أضف إلى ذلك أن الحياة التي يحياها سكان المدينة تتميز بطابع العلاقات الثانوية نتيجة كبر حجم المدينة واتساع نطاقها فهي- أي العلاقات- "تتميز بأنها انتقالية ومتحفظة ومتعددة الأدوار والمرجعيات، زيادة على كونها معقدة ومتشابكة وهو ما لا نجده في المجتمع الريفي"[4].

إن هذا التحديد على الرغم من أنه مهم إلا أنه يبقى أيضا ناقصا فقد توجد بعض التجمعات التي لا

---

(1) نفس المرجع، ص25.

(2) عبد الجبار ناجي، مرجع سابق، ص15.

(3) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص80.

(4) Yves Grafmeyer, Sociologie Urbaine, Edition Nathan, Paris, 1994, p15.

يمكن أن نضعها لا في القرية ولا في المدينة" فمثلا ينشأ مصنع منفرد في منطقة بعيدا عن المدينة فهو لا يمكن أن يكون مدينة ولا يمكن اعتباره قرية "[1].

مما سبق نرى أن هذه التعريفات كل منها اعتمد على ظاهرة أو أكثر في تمييزه للمدينة عن غيرها من التجمعات وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها متداخلة فيما بينها ومتكاملة وقد حاول Sorre أن يجمع بينها فقال:" إن المدينة بالنسبة لنا اليوم هي مجتمع كبير أو صغير محدد ودائم وهو مستقل كثيرا أو قليلا عن بيئته في وسائل حياته ولكنه كثير النشاط والحركة دأب الاتصال بغيره من مراكز العمران ويمتاز بدرجة عالية من التقدم والتنظيم"[2].

ثانيا: وظائف المدينة

من المعروف أن المدن عموما تنشأ تلبية لرغبة الناس في التجمع ولتأدية وظائف معينة، لكن هذه الوظائف تختلف من مدينة إلى أخرى، وأحيانا تتداخل خصوصا في المدينة الحديثة، ومهما كان اختلافها أو تداخلها إلا أنها غالبا ما تتراوح ما بين عسكرية، دينية، إدارية، ترفيهية، تجارية، صناعية وهي وظائف سنتناولها في هذه النقطة كمايلي:

01- الوظيفة العسكرية (الحربية):

هي من أقدم الوظائف التي عرفتها المدن ولا يمكن للمدينة قديما أن تحقق هذه الوظيفة إلا إذا شيّدت على قمم التلال وفي المناطق المرتفعة المنعزلة، أو في موقع سهل يسهل الدفاع عنه وسط سهل مرتفع أو على ربوة عالية...فمدينة سيرتا مثلا- قسنطينة حاليا- نشأت في موقع استراتيجي هام" بحيث يحيط بها أخدود الوادي، وذلك زاد من حصانتها وجعلها قلعة شامخة محفوفة بالمنحدرات الشديدة من أغلب جهاتها"[3]،" وقلعة بلفور نشأت أيضا في موقع حصين على صخور الجيري وسط أودية جبال الألب الكبرى"[4]، وغيرهما من المدن.

---

(1) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص27.

(2) نفس المرجع، ص30.

(3) عبد الحميد بعطيش، ملامح المدن النوميدية، حوليات التاريخ والجغرافيا، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، العدد05، جوان 2012، ص ص 12-27.

(4) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص38.

لكن هذه الوظيفة العسكرية التي أنشئت من أجلها الكثير من المدن قديما لم تعد لها أهمية في وقتنا الحاضر بعدما تطورت الوسائل التكنولوجية واستكملت الحرب عدتها، لذا نجد أن الكثير من المدن الحربية أصبحت اليوم تمارس وظائف أخرى كالسياحة والتجارة وغيرها من الوظائف" فمدينة سطيف مثلا التي كانت حلقة أساسية في خط الليمس الذي يمتد من منطقة المزاق شرقا إلى موريطانيا القيصرية غربا وهو حزام أمني أقامه الرومان لحماية المناطق الشمالية من خطر القبائل الرافضة لسلطتهم..."[1] أضحت اليوم مدينة تجارية بامتياز تتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية وتكثر فيها أسواق الجملة والمراكز التجارية العصرية كالبارك مول الذي يعتبر من أكبر المراكز التجارية في الجزائر.

02- الوظيفة الدينية:

هي أيضا من أقدم الوظائف فهناك الكثير من المدن في العالم أنشئت خصيصا لهذا الغرض سواء كانت الديانة سماوية كما هو الحال بمكة مثلا التي يفد إليها الحجاج المسلمون كل عام ومن كل بقاء العالم بأعداد هائلة لأداء مناسك الحج أو العمرة أو كانت غير سماوية كما هو الحال بالنسبة لمدن حوض الجانج بالهند كمدينة هاراوار وأمرتسار وبنارس، إذ تعبر هذه الأخيرة أي بنارس من أشهرها" فهي مدينة دينية كبرى لها مركزها وقداستها في كل أنحاء الهند..."[2].

لكن الملاحظ على هذه المدن التي ذكرناها وغيرها من المدن التي أنشئت لأداء هذه الوظيفة باتت تمارس وظائف أخرى تجارية وسياحية إلى جانب وظيفتها الدينية فموسم الحج إليها يعتبر فرصة يغتنمها التجار لبيع الكثير من" البضائع المقدسة كالسجاجيد والمسابح، وتماثيل الآلهة والملائكة والقديسين"[3] وبعد الانتهاء من مناسك الحج يلجأ الحجاج إلى زيارة مختلف الأماكن للترفيه عن النفس فتصبح هذه الأخيرة أماكن سياحية بامتياز.

03- الوظيفة الإدارية:

هناك مدن كثيرة في العالم أنشئت لأجل هذه الوظيفة فكان من حظها أن تكون عاصمة للدولة التي أنشئت بها فتصبح هي مركز السلطة الإدارية والسياسية وفيها توجد مقرات الرئاسة ومباني الحكومة

---

(1) محمد الحبيب بشاري، مدينة سطفيس، حوليات التاريخ والجغرافيا، مرجع سابق، ص ص 28-44.

(2) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص44.

(3) نفس المرجع، ص43-44.

والوزراء ومختلف المصالح، ومنها تخرج القوانين والتنظيمات...، وقد تتسع هذه الوظيفة وتتشعب أكثر خصوصا في المدن التي ابتسم لها الحظ فغدت عاصمة عالمية كنيويورك حاليا التي يقع بها مقر هيئة الأمم المتحدة و" جنيف حينما كان بها مقر عصبة الأمم...فقد شيدت بها حينذاك قصورا كبيرة لكي يقوم بها المكتب الدولي للعمل، وكذلك مكاتب عصبة الأمم، وقد عقدت بها الكثير من المجالس، وكانت فنادقها الكثيرة معدة لاستقبالهم وكان يقيم فيها ممثلو الدول، وفيها بين فترات الجلسات كان كذلك يوجد بها جيش من المدرين والسكرتاريين ومحرري الصحف يعملون على ترتيب الجلسات والاتصال بين الدول"[1]، وبهذا ازدهرت هذه الوظيفة بمثل هذه المدن وازدهرت معها وظائف أخرى تجارية، ثقافية سياحية ... الخ.

04- الوظيفة الترفيهية (السياحية):

هي وظيفة غالبا ما تؤديها المدن القريبة من الجبل والمدن القريبة من الأماكن التاريخية، والمدن الشاطئية، فالمدن القريبة من الجبل يلجأ إليها السياح للتزود بمختلف مستلزمات السياحة ومن أمثلة هذه المدن مدينة شامونكس Chamounisx في واد أرف (Arve) وإليها يفد السياح للتموين وهي تعتبر مركزا لتموين كل فنادق ومساكن المنطقة المجاورة لجبل مون بلان Mont blanc بالغذاء، وهي من أهم مراكز السياحة في جبال الألب"[2]، أما المدن القريبة من الأماكن التاريخية (الآثار) فيفد إليها أيضا السياح من مختلف أنحاء العالم للتمتع بجبالها وأثارها القديمة كما هو الحال بمدينة تمنراست بالجنوب الجزائري والتي توجد بها جبال الهقار ومنطقة الايسكريم التي بها أجمل غروب للشمس في العالم، وأما المدن الشاطئية فهي كذلك وجهة مفضلة للكثير من السياح والمصطافين ففيها يقضون إجازتهم الصيفية وذلك نظرا تتمتع به من هياكل سياحية وأماكن مريحة للسكن كما هو الحال ببعض المدن التونسية كالقيروان والحمامات وسوسة...

---

(1) نفس المرجع، ص55.

(2) نفس المرجع، ص64.

05- الوظيفة التجارية:

تعتبر الوظيفة التجارية من الوظائف القديمة للمدن، ولا يمكن للمدينة أن تؤديها كما ينبغي إلا إذا كانت تتمركز في موقع تسهل من خلاله المبادلات كأن تقع على طرق المواصلات العالمية سواء كانت برية كما هو الحال لمدينة" لي Leh التي تقع في منتصف المسافة بين أسواق الهند وأسواق وسط أسيا...والتجار يأتون إليها من كل فج في الهند ومن وتركستان والتبت وسيبيريا"[1]، أم بحرية كما هو الحال مثلا" لبور سعيد والسويس فقد وقعت كل منهما على أحد طرفي قناة السويس التي تعتبر طريق التجارة العالمي"، وقيام المدن في مثل هذه الأماكن الحساسة هو ما يجعلها ذات تجارية وذات أهمية تبعا لأهمية الممر الذي توجد قريبة منه.

06- الوظيفة الصناعية:

كثير من المدن تنشأ خصيصا للوظيفة الصناعية في الأماكن التي توجد بها المناجم والبترول والمعادن الثمينة..." كمدن الفحم في بريطانيا وفي شمال فرنسا"[2]، والمدن البترولية في الشرق الأوسط كمدينة مسيعيد في قطر مثلا والتي أنشئت لغرض الاهتمام بالصناعة البترولية وهي تضم حاليا" محطة لتكرير النفط ومجمعا لإنتاج الأسمدة والبتر وكيماويات، ومحطة للغاز الطبيعي المسال، ومصنعا للحديد والصلب إلى جانب مرافق استيراد وتصدير النفط..." [3]، وإلى جانب وظيفتها الصناعية تؤدي مثل هذه المدن وفي نفس الوقت أيضا وظيفة تجارية ذلك أن هاتين الوظيفتين متكاملتان إذ لا يعقل أن تؤدى الوظيفة الصناعية بمعزل عن الوظيفة التجارية.

من خلال عرضنا لأهم وظائف المدن نخلص إلى أن هذه الوظائف متعددة، وقد تعددت بتعددها أنواع المدن، وحتى وإن فقدت بعض المدن وظيفتها القديمة التي أنشئت من أجلها إلا أنه يوجد منها من استطاعت أن تنقل إلى وظيفة أخرى، وكذلك فالوظائف تتداخل فيما بينها، فقد تجد مدينة واحدة تؤدي وظيفة دينية تجارية سياحية في آن واحد، وقد تجد أخرى تؤدي وظيفة صناعية تجارية أيضا في آن واحد، وهكذا...

---

(1) نفس المرجع، ص77.

(2) نفس المرجع، ص83.

(3) https://www. qp.com.qa/ar/QPActivities.

ثالثا: المداخل النظرية المفسرة لنشأة المدينة ونموها

حاولت العديد من النظريات الحضرية تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور المدن ونموها وقد تناولت ذلك ضمن مجموعة من المداخل أهمها المدخل الاقتصادي والمدخل الاجتماعي والمدخل السياسي، والمدخل الديمغرافي، والمدخل المتعدد العوامل وهذه المداخل سنوردها فيما يلي كالآتي:

01- المدخل الاقتصادي:

يرى هذا المدخل أن المدينة هي إنتاج اقتصادي مر بعدة مراحل إلى أن وصل إلى درجة عالية من التعقيد" بالانتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولي كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات" [1] لهذا" اعتبر مونتسكيو المدينة جزءً من النظام الاقتصادي" [2] فبنموه يزداد عدد السكان وتنمو المدن وتزدهر.

وقد نحا هذا المنحى أيضا جراس لما بيّن أن المدينة خلال نشوئها" تمر بخمس مراحل تطورية أساسية هي مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط، فمرحلة اقتصاد الرعي، تليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المتروبوليتي" [3]، وفي نفس الاتجاه أيضا سار ايرك لامبارد Eric.E. Lampard في وصفه للمدينة الحديثة التي" كانت في نظره نتاجا مباشرا للتزايد السريع والمتواصل في الإنتاج الزراعي والتطبيق الواسع المجال للتكنولوجيا الصناعية إبان القرن الثامن عشر" [4].

وقد ساهمت هذه التكنولوجيا في ارتفاع أعداد السكان واتساع التجمعات الحضرية وتعقيدها مما أدى إلى طغيان الجانب السطحي والنفعي على العلاقات بين الأفراد واتسامها بالطابع الثانوي واللاشخصي إلى درجة أصبح فيها المجتمع الحضري" مجرد تكديس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الأخر"[5] مما انعكس سلبا على المدينة وأصبح من الصعوبة بمكان التفاف سكانها حول بعضهم لإدارتها والمساهمة في تسييرها ومن ثم تنميتها.

---

(1) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2013، ص97-98.

(2) حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 117.

(3) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 98.

(4) نفس المرجع، ص 99.

(5) نفس المرجع، ص 245.

02- المدخل الاجتماعي:

ربط هذا المدخل نشأة المدن ونموها بالتغير الاجتماعي على اعتبار أن المجتمع يمر بمراحل عديدة يتحول خلالها من حالة البساطة إلى حالة التعقيد وفي هذه الحالة الأخيرة تتنوع الوظائف وتتحدد المهن ويرتفع مستوى المعيشة ومستوى التعليم والصحة والثقافة وبهذا يتسع العمران وتشتد رغبة الناس في التمدن فيسارعون نحوه" طمعا في الحصول على فرص أفضل وظروف معيشية أرقى"[1]، وهكذا تكون" الرغبة في التغيير إحدى العوامل الهامة في التحضر"[2]، ونمو المدن واتساعها.

ولقد تناول ابن خلدون هذه الفكرة- فكرة التغير الاجتماعي- وأثرها في نشأة المدن ونموها لما أشار في مقدمته إلى أن التحضر ينشأ عن التطورات والتغيرات التي تنتج عن المجتمع ذلك أن الناس يجتمعون مع بعضهم للتعاون على تحقيق معاشهم، ولما يحققون ما هو ضروري يلتفتون إلى ما هو كمالي فيلبسون الملابس الأنيقة ويبنون البيوت ويخططون المدن وفي هذا الشأن يقول" اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي... ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعاونوا في الزائد على الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر"[3].

وهكذا نخلص إلى أن الإنسان أول ما يبدأ به يبدأ بتحقيق ما هو ضروري ثم يلتفت بعد ذلك إلى غيره، ولا يمكن له أن يتجه نحو الآخرين ويشارك معهم فيما هو زائد عن الضروري إلا إذا تحرر منه، لذا فتعاونه مع غيره في القضايا العامة المشتركة ينطلق وفقا لهذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن اهتمام الإنسان بهذه القضايا وتعاونه مع غيره مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيقه لحاجاته ومتطلباته الضرورية من مأكل ومسكن وعمل وغيرها أولا" لأن أول مطالب الإنسان الضروري ولا ينتهي إلى الكمال والترف إلا إذا كان الضروري حاصلا"[4].

---

(1) السيّد الحسني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص279.

(2) محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001، ص61.

(3) عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 2006، ص96.

(4) نفس المرجع، ص 97.

03- المدخل الاجتماعي:

اهتم هذا المدخل بالجانب السياسي (القوة) واعتبره عاملا أساسيا في نشأة المدن ونموها، ذلك أن الدولة كثيرا ما تلجأ في إطار سياستها العامة إلى تخطيط المدن وتنظيمها وهذا ما يؤكده وليام فورم" إذ يرى أن بناءات القوة السياسية لعبت دورا متميزا في تشكيل المدن وتحديد بنائها إذ تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن"[1]، ولما تستقر هذه الأخيرة- أي الحكومات – في المدن تعمل على إنشاء المراكز الإدارية التي تتولى تنظيم الحياة الاجتماعية وتسييرها، فتصدر القارات وتنفذ البرامج والمشاريع المخططات المختلفة، خصوصا تلك المتعلقة بمصالح السكان، فيترتب عن ذلك ظهور مدن وتوسع أخرى ونموها اجتماعيا وإيكولوجيا ذلك أن" البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة يمكن أن يتأثر بالقرارات التي تصدرها مراكز القوة على المستوى القومي والأمثلة على ذلك كثيرة من كل أنحاء العالم ذلك أنه قد ترتب على تنفيذ بعض المشروعات أو على تنفيذ برامج التخطيط على المستوى القومي إقامة مدن لتؤدي وظائف معينة"[2].

وقد ربط ابن خلدون إنشاء المدن واستمرارها بعامل القوة واعتبره عاملا مهما في كسبها قوة وصلابة أمام المخاطر التي تهددها قائلا:" فأما الحماية فيراعى لها أن يدار على منازلها جميعا سياج الأسوار وأن يكون وضع ذلك في ممتنع من الأمكنة، إمّا على هضبة متوعرة من الجبل وإما باستدارة بحر أو نهر بها حتى لا يوصل إليها إلا بعد العبور على جسر أو قنطرة فيصعب منالها على العدو ويتضاعف امتناعها وحصنها"[3]، كما ربط أيضا اتساع المدينة ونموها بالقدرة المالية فالمدينة التي تكون مقرا للدولة في نظره يكثر فيها إنفاق الأموال وبالتالي تكون أكثر استقطاب للبشر من غيرها" فالمال للبشر كالماء للعشب والمال تابع للدولة والناس تابعين للمال، والنظريات الحديثة والواقع الإمبريقي الحديث يؤكد هذه النظرية وهو أن النقود والقدرة الاقتصادية يخلقان المدن"[4]، وهذه الظاهرة هي ما نجدها بالفعل في مدننا اليوم فالأحياء والتجمعات القريبة من مراكز المدن أو بالأحرى المواقع التي توجد بها المقرات التابعة للدولة

---

(1) حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص 130-131.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص62.

(3) عبد الرحمان بن خلدون، مرجع سابق، ص259.

(4) محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص63-64.

كمقر البلدية أو الدائرة أو الولاية يكثر فيها إنفاق الأموال وتحظى بالاهتمام والعناية اللازمين وهذا ما يجعلها أكثر استقطاب للناس والأنشطة المختلفة، وأن الأحياء والتجمعات العمرانية الهامشية والبعيدة عن ذلك يقل فيها إنفاق الأموال ويغلب عليها الحرمان والإهمال وبالتالي تكون أقل استقطاب.

04- المدخل الديمغرافي: ركز هذا المدخل على العوامل السكانية وذكر بأنها من الأسباب التي تؤدي إلى نمو المدن وتوسعها، وتتمثل هذه العوامل عموما في الزيادة الطبيعية لعدد السكان نتيجة زيادة عدد المواليد وانخفاض نسبة الوفيات من جهة، وفي الزيادة غير الطبيعية نتيجة الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثا عن ظروف أفضل وفرص ملائمة للكسب ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى، ففي المدينة يوجد العمل الصناعي وترتفع الأجور، وتوجد الجامعات والمدارس الكبرى والمعاهد وتتنوع فيها مصادر الرزق وتكثر بها الخدمات...وتوفر هذه المغريات كلها هو ما جعلها محط أنظار أهل الريف فيتركون أريافهم وقراهم ويهاجرون نحوها، فتزداد هي أي المدينة نموا واتساعا، لكن وعلى الرغم من أن الهجرة نحو المدن" تساهم في القضاء على مشكلات البطالة في الريف وتسهم مساهمة فعالة في القضاء على مشكلات تابعة أخرى مثل انخفاض مستوى المعيشة ومستوى التعليم والمستويات الصحية والثقافية والحضارية بوجه عام"[1]، إلا أنها" تخلق الكثير من المشكلات لمجتمع المدينة مثل الزيادة المضطردة في السكان، وزيادة البطالة، وخفض الأجور والدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة انخفاض مستويات الخدمات وارتفاع نسبة الجريمة"[2]، والزيادة في حجم التضخم الحضري بحيث تصبح المدينة غير قادرة على تلبية متطلبات وحاجيات سكانها نظرا للكثافة العالية للسكان.

05 – المدخل المتعدد العوامل:

يرى هذا المدخل أن نشأة المدن وتطورها هو نتاج لعوامل عدة اقتصادية، اجتماعية، سياسية ديمغرافية ولا يمكن ردها إلى عامل واحد محض كأن ترد مثلا إلى عامل اقتصادي فقط أو سياسي أو ديمغرافي، فالعوامل كلها مترابطة فيما بينها ذلك" أن التحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي متغيران تابعان لبعضهما البعض يصعب تحديد أسبقية أحدهما عن الأخر، وبالمثل التحول التكنولوجي

---

(1) حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص111.

(2) نفس المرجع، ص113.

والتحولات السكانية فهي دون شك تابعة للتحولات الاقتصادية لكنها تؤثر بدورها وبقوة في التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"[1]، وهكذا فإن ظاهرة التحضر ونمو المدن وتطورها لا يمكن فهمها إلا في ضوء تكاتف هذه الأبعاد المختلفة" فمدينة برازيليا مثلا بنيت في منطقة خالية من السكان نتيجة تضافر عوامل سياسية واقتصادية وإستراتيجية"[2].

وإلى جانب هذه العوامل التي ذكرناها توجد أيضا عوامل أخرى مهمة لا يمكن تجاهلها كالعوامل الدينية والجغرافية وغيرهما من العوامل، فبسب العامل الديني مثلا ظهرت مدن في الشرق وتوسعت ونمت" كالقدس ومكة ومزار شريف"[3]، وبعض المدن في حوض الجانج" كبنارس وأمرتسار"[4]، وبسبب العامل الجغرافي أيضا ظهرت مدن ونمت كمدن شبه جزيرة إيطاليا" البندقية أو نابلي...ولوجانو Lugano (ايطاليا)، ومونترو، ولوزان (سويسرا)" [5].

رابعا: اتجاهات دراسة المدينة

يكاد يجمع علماء الاجتماع الحضري على أنه يوجد هناك خمسة اتجاهات نظرية ينطلقون منها في دراستهم للمدينة وتتمثل هذه الاتجاهات عموما في الاتجاه الإيكولوجي، الاتجاه النفسي الاجتماعي اتجاه الثقافة الحضرية، الاتجاه القيمي، والاتجاه التكنولوجي، وسنعرضها بشيء من التفصيل كما يلي:

01 – الاتجاه الإيكولوجي:

ينتسب هذا الاتجاه إلى المدرسة الأمريكية وينطلق روادها وعلى رأسهم بارك وبيرجس وماكينزي في دراستهم للمدينة من مجموعة من الأفكار أهمها أن المدينة مكان طبيعي يتكون من مناطق متباينة، تخضع لقوانين معينة تحكمها وتنظمها، يقيم فيها سكان متحضرون ثقافتهم تختلف عن ثقافة باقي التجمعات الأخرى... وفي هذا السياق يرى بارك بأنها عبارة عن" بناء طبيعي يخضع لقوانين خاصة من الصعب تجاوزها لإجراء أي تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي"[6].

---

(1) محمد بومخلوف التحضر، المرجع السابق، ص 65.

(2) جاكلين بوجوقاربي، الجغرافيا الحضرية، ترجمة عبد القادر حليمي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1989، ص 93

(3) عطيات عبد القادر حمدى، مرجع سابق، ص43.

(4) نفس المرجع، ص43.

(5) نفس المرجع، ص61.

(6) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 294.

ويرى بيرجس بأنها تنمو في شكل خمس حلقات مختلفة ومتحدة المركز، ورغم اختلاف كل حلقة عن الأخرى وتمايزها إلا أنها متكاملة لذا فهي" تمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري"[1]، وهذه الحلقات أو المناطق الطبيعية المتمايزة التي تشكل البناء الفيزيقي للمدينة توجدها حسب ماكينزي مجموعة من القوانين تتمثل أساسا في" المنافسة والعزل والغزو والتعاقب"[2].

ويضاف إلى هذه الأفكار أيضا فكرة النويات المتعددة، فقد أشار كل من هاريس وأولمان إلى أن نمو المدينة وتطورها لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة" فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك نواة الصناعات على أطراف المدينة وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود وبعض أخر للدخل المتوسط وبعض ثالث للدخل المرتفع"[3]، وبهذه الطريقة تتعد النويات وتتوزع على مختلف المناطق المشكلة للمدينة.

لكن الملاحظ على هذه الأفكار التي جاء بها هذا الاتجاه أنها أحيطت بانتقادات شديدة أهمها أن" المكان الحضري ليس مجرد موقع فيزيقي طبيعي، بل يستخدم دائما وفقا لحاجات ثقافية تتحدد من خلال المشاعر والقيم والأفكار"[4]، أي أنه اهتم بالجانب المادي للمدينة وأغفل الجانب الاجتماعي وما فيه من تفاعل ومختلف العمليات الاجتماعية الحضرية، كما اهتم أيضا بتقسيم المدينة إلى مناطق متمايزة ولم يهتم بنوع ومستوى الحياة الذي أدى إلى هذا التمايز، أضف إلى ذلك أن المفاهيم التي استخدمها استعان بها على فهم المناطق المتمايزة التي تشكل الجانب الفيزيقي للمدينة ولم يستعن بها على فهم أسلوب أو نمط الحياة التي يتميز بها سكان المدينة وما يتعلق بحياتهم الاجتماعية كمسألة أثر المجتمع في تنمية الجانب الفيزيقي مثلا، واعتباره طرفا مهما في إدارته وتسييره.

ولاستدراك بعض ما ورد في هذا الاتجاه من هفوات نشر لويس ويرث مقاله الشهير بعنوان الحضرية كطريقة للحياة لكي يبين أن هذا النوع من الحياة يتميز به سكان المدن وهو أسلوب لا تفرضه الطبيعة

---

(1) نفس المرجع، ص297.

(2) نفس المرجع، ص297.

(3) نفس المرجع، ص298.

(4) نفس المرجع، ص299.

الإيكولوجية للمدينة وحدها فحسب بل الاجتماعية كذلك، وعلى نفس الخطى سار هاولي لما أوضح بأن مهمة الإيكولوجي تكمن" في وصف الخصائص المتميزة لتجمعات الحشود السكانية، وتحليل بناء المجتمع المحلي والاتجاهات الكامنة في هذا البناء..." [1].

02 – الاتجاه النفسي الاجتماعي:

ويسمى أيضا بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي، يركز رواده وعلى رأسهم فيبر وزيمل وشبنجلر في تناولهم للمدينة على المجتمع الحضري من عدة جوانب أهمها"جانب السلوك والفعل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية"[2]، لذلك ركز فيبر على الفعل وعلاقته بالجانب الفيزيقي لما ذكر بأن مهمة علم الاجتماع تتمثل" في شرح وتفسير الأفعال الإنسانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها وأيضا في ضوء ما يرتبط بها من تغيرات فيزيقية خاصة"[3].

أما زيمل فقد ركز على ما يسمى بالشكل والمضمون في الحياة الاجتماعية وضرورة التمييز بينهما لما ذكر بأن مَهمة علم الاجتماع هي" دراسة صور التفاعل الاجتماعي بعيدا عن مضمونها"[4]، ذلك أن الصور الاجتماعية قد تبدوا لك أحيانا متشابهة من ناحية الشكل لكنها تختلف في مضمونها، كما يرى أيضا بأن الحياة الحضرية هي حياة معقدة ومتعددة الجوانب" وأن الحضر يفرض على الفرد الاندماج ضمن مجموعات جديدة سماها ثانوية"[5]، تتسم فيها العلاقات الاجتماعية بالسطحية والانفصالية تدعوا ساكن الحضر إلى الحذر والذكاء الشديدين في التفاعل مع غيره بعقله لا بقلبه" لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره كان الضياع قدره لا محالة"[6]، وأما شبنجلر فقد ركز على ما يسمى بالتعارض في نظام الحياة البشرية وهو تعارض يكمن في عدم التوازن بين المدينة والريف خصوصا في طبيعة العلاقات بين السكان

---

(1) نفس المرجع، ص302.

(2) محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص71.

(3) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 308.

(4) نفس المرجع، ص312.

(5)Yankel fijalkow Sociologie de la ville, Editions la découvert, syros, Paris, 2002, p46

(6) محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص73.

ذلك" أن المدن ذات الأحجام المعينة سوف تعمل على إفساد سكانها حينما تكسب عمليات العلاقات المتبادلة بين الناس طابعا نظاميا واضحا وتجعلها روتينية خالية من العاطفة"[1] خلافا للريف وهذه الفكرة تتفق كثيرا مع ما أشار إليه فيبر في حديثه عن المدينة لما ذكر بأنها تمثل بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد.

03 – اتجاه الثقافة الحضرية:

اهتم رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم لويس ويرث وروبرت رادفيلد عموما بدراسة أثر المدينة على البناء الاجتماعي والإيكولوجي واتخذوها- أي المدينة- متغيرا أساسيا لتفسير بعض الأنماط الحضرية، لما تتميز به من خصائص ومميزات مثل الكثافة وكبر حجم السكان والتجانس" فويرث يرى أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري (المدينة) اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة ويؤدي هذا العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد عام مشترك"[2]، وهكذا نرى بأن ويرث قد انتقل من قضية فرعية إلى قضايا أخرى تتعلق بالمجتمع بحيث كل قضية تتولد عنها قضية أخرى حسب نظره وهذا ما يمكننا تصوره كمايلي:

كبر حجم المدينة ⟵ تنوع فردي ⟵ تمايز ⟵ عزل مكاني للأفراد والجماعات

⟵ إضعاف روابط الجيرة (علاقات سطحية) ⟵ فقدان روح المشاركة الطوعية.

أما رادفيلد فإنه يرى بأن لمجتمع المدينة خصائص وثقافة مختلفة عن مجتمع الريف، وأن الثقافة الحضرية تمر عبر الانتقال التدريجي من حياة الريف إلى حياة الحضر" من خلال زيادة التغاير الاجتماعي وإمكانيات التفاعل وفقدان العزلة أو زيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات الأخرى"[3]، فكلما اتجهنا من الريف نحو الحضر تتاح فرص التفاعل ويزداد الاحتكاك الثقافي وتتقلص فجوة العزلة ويتكيف السلوك حسب البيئة.

---

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص36.

(2) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 76-77.

(3) نفس المرجع، ص 319.

ويمكننا تصور هذا الانتقال الذي تمر به من خلاله الثقافة الحضرية عبر قطبي الريف والحضر كمايلي:

اتجاه نحو الحضر ⟵ تغاير اجتماعي ⟵ تفاعل ⟵ فقدان العزلة ⟵

زيادة الاحتكاك الثقافي ⟵ ثقافة الحضرية.

04 – الاتجاه القيمي:

اهتم رواد هذا الاتجاه بالقيم بمختلف أنواعها ورأوا بأنها تؤثر في البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، إذ يمكن من خلالها تحديد الإيكولوجيا أو الفلسفة العامة لأي مجتمع من المجتمعات وهي على حد تعبير روكيتش" إحدى المؤشرات الهامة لنوعية الحياة ومستوى الرقي في المجتمع"[1].

ولقد تناول ماكس فيبر هذا الموضوع واتخذ" من القيم المسيطرة على الأنساق الاجتماعية والثقافية متغيرات أساسية مستقلة، ومن البناء الاجتماعي للمدينة متغيرا تابعا ومعتمدا"[2].

وعلى إثره نحت الكثير من الدراسات هذا المنحى وبينت الدور الكبير الذي تلعبه القيم في التباينات القائمة بين المدن التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، وأكدت أن المدن ما هي في الواقع إلا انعكاس لسلوكات وتصرفت سكانها ومعتقداتهم وقيمهم التي يحملونها، وهذا ما نجده عند جرونيوم لما أوضح بأن" القيم الدينية في المدن الإسلامية تهيمن على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية"[3].

ولم يقتصر أصحاب هذا الاتجاه على القيم الدينية وحدها فقط في تفسير البناء الايكولوجي للمدينة وإنما ذهبوا إلى أبعد من ذلك فالأفكار والمبادئ والإيديولوجيا والتقاليد وحتى العواطف والمشاعر اعتبروها

---

(1) محمود فتحي عكاشة، محمد شفيق زكي، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002 ص336.

(2) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 327.

(3) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص60.

متغيرات لتفسير ذلك" ففايري w.firey استطاع من خلال ما أتيح له من بيانات ومعلومات عن بوسطن أن يقارن بين العواطف والمشاعر والتي تشير عنده إلى القيم وبين العوامل الاقتصادية من حيث التأثير على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة"[1]، وعلى الرغم من توضيح أصحاب هذا الاتجاه لمتغير القيم وتوسيع معناه ليشمل الأفكار والمبادئ والإيديولوجيا والعواطف...إلا أن هذا غير كاف في معرفة حقيقة تأثير هذه الأخير في البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، إذ أنه" من الصعب استكشاف القيم التي يشترك الجميع في اعتناقها أو تلك التي تؤثر في السلوك الفعلي للغالبية العظمى من السكان"[2].

05 – الاتجاه التكنولوجي:

ركز هذا الاتجاه على أهمية التكنولوجيا واعتبرها متغيرا مستقلا يؤثر في تشكيل البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة، وقد وسع رواده من أمثال وليم أوجبرن وآموس هاولي من مفهوم التكنولوجيا ليشمل أيضا وسائل النقل لما لها من دور كبير في التأثير على المجالين الزماني والمكاني للمدينة" فطبيعة سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم تعد في نظر أوجبرن نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي، بل إن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى"[3]،" كما أن تشتت المراكز الحضرية وإعادة التوزيع السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات إيكولوجية هي في نظر هاولي استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانيات الحركة وتسهيلاتها"[4].

فبفضل تكنولوجيا النقل اختزلت المسافات واتصل الناس ببعضهم بعض، وأصبحت وسائل النقل من دواعي الوحدة والتقارب الكبير لذلك قال لويس مومفورد بشأن شبكة السكك الحديدية في مقال كتبه

---

(1) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 227.
(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص61.
(3) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص 325.
(4) نفس المرجع، ص 325.

سنة 1934" الآن أصبحت توجد عوامل تقارب كبيرة نحو الوحدة السياسية التي يمكن أن تتحقق ذات يوم"[1]،" وهذا ما نشاهده اليوم في دول الاتحاد الأوروبي التي استكملت هيكلتها بدخول العمل الموحدة اليورو حيز التنفيذ بداية من شهر جانفي 2002..." [2]. عموما يمكن القول إن هذا الاتجاه أعطى أهمية مطلقة للتكنولوجيا في تشكيل البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة لكنه أغفل عوامل أخرى غير تكنولوجية كالقوة والقيم والثقافة في التأثير على هذا البناء.

خلاصة: (الاقتراب النظري)

من خلال وقوفنا على تعريف المدينة (محدداتها)، وأهم وظائفها، والمداخل النظرية المفسرة لنشأتها واتجاهات دراستها نخلص في الأخير إلى ما يلي:

01- أن كل التعريفات التي عرضناها سابقا بخصوص تحديد ماهية المدينة على الرغم من اختلافها واعتماد كل منها على ظاهرة أو ظواهر معينة في التمييز بينها وبين غيرها من التجمعات إلا أنها متداخل ومتكاملة فيما بينها وغير متعارضة، ولا يمكننا تحديد المدينة باعتماد أحدها دون غيره من المحددات.

02- أن وظائف المدينة متعددة وبتعددها واختلافها تعددت أنواع المدن، وأن هناك من المدن من لم تحافظ على وظيفتها الأولى، لكنها استمرت وأصبحت تؤدي وظيفة أخرى غيرها، أضف إلى ذلك أن هذه الوظائف على الرغم من اختلافها إلا أنها متشابكة ومتكاملة فيما بينها، فقد نجد المدينة الواحدة تؤدي مجموعة من الوظائف في آن واحد دون تعارض بينها، وقلما تجد مدينة تنفرد بوظيفة واحدة.

03- أن كل المداخل النظرية والاتجاهات التي تناولناها على الرغم من أن كل منها يفسر المدينة ويدرسها من زاوية معينة تختلف عن زاوية غيره، وعلى الرغم من احتواء كل منها على نقاط ضعف وقوة معا إلا أنها متداخلة فيما بينها هي كذلك ومتشابكة ولا يمكننا فهم المدينة وتفسيرها ودراستها إلا في ضوء تكاتفها وتكاملها.

---

(1) حسين خريف، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، مختبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص35.

(2) نفس المرجع، ص35.

لذا يتعين علينا عند تفسيرنا للمدينة ودراسة الظواهر المختلفة المتعلقة بها أن نراعي جميع هذه المداخل والاتجاهات وأن نأخذ بمقدار حاجتنا منها، وحتى وإن كانت تنسحب فقط على المدن الصناعية الغربية التي تختلف عن المدن الإفريقية والأسيوية كثيرا في تاريخها وظروف نشأتها.

وطالما أنه لا توجد هناك لا توجد اتجاهات نظرية خاصة بمدننا سنحاول في بحثنا هذا أن نستعين قدر الإمكان باتجاه الثقافة الحضرية لأنه يجمع بين الاتجاهين الإيكولوجي والقيمي، ويتداخل مع الاتجاهين التنظيمي والتكنولوجي، ولأنه ينظر إلى الحضرية على أنها أسلوب حياة يتميز به سكان المدن وهو نمط تفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدينة، نتيجة لما تتميز به من تفاعلات اجتماعية وعلاقات ثانوية وروابط الطوعية ...وغيرها.

وقد استعنا بهذا الاتجاه النظري كي نتمكن في الأخير من تأكيد ما ذهب إليه رواده في تناولهم للمدينة وما يتصل بها من الظواهر الحضرية المختلفة خصوصا تلك التي تتعلق بمشاركة السكان في إدارتها وتسييرها ومن ثم المساهمة في تنميتها، لاسيما في أحيائها الهامشية وهذا ما سنعرفه من خلال النتائج المتوصل إليه في بحثنا هذا بمدينتي تيارت وتيسمسيلت بمنطقة الونشريس.

الفصل الثالث: التحضر وإدارة المدينة الجزائرية

تمهيد

- أولا:التحضر في الجزائر

1- مراحل التحضر

2- خصائصه

3- عوامل تنشيطه

4- انعكاساته

- ثانيا: إدارة المدينة الجزائرية

1 - مفهوم المدينة في الجزائر

2- تصنيفاتها

3 - استراتيجية إدارتها وأهدافها

4- مكانة المواطن من هذه الإستراتيجية

5- مشاركة المواطن في إدارة مدينته

خلاصة

تمهيد:

التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة قدم الحضارات الإنسانية التي تعاقبت على البحر الأبيض المتوسط وليس وليد الساعة، ساهمت في وجوده العديد من العوامل تاريخية، تنموية، سياسية ديمغرافية...طبعته بخصائص جعلته يتميز عن غيره في باقي دول العالم، وقد تركت هذه العوامل أثارا بالغة على المدينة الجزائرية اليوم من نواح مختلفة، وأدخلتها في العديد من الأزمات كأزمة السكن ونقص المرافق والخدمات والبطالة ...وغيرها، ولم تكن هذه العوامل وحدها هي من أدخل مدننا في مثل هذه الأزمات فحسب فهناك عوامل أخرى إدارية تخطيطية سنقف عندها في هذا الفصل الذي نتناوله في عنصرين رئيسيين يتعلق الأول منهما بالتحضر في الجزائر وفيه نتطرق إلى مراحل هذا التحضر، ثم إلى أهم خصائصه وكذا عوامل تنشيطه وبعدها إلى انعكاساته، وأما الثاني فيتعلق بإدارة المدينة الجزائرية وفيه نتطرق إلى مفهوم المدينة في الجزائر، ثم تصنيفاتها وكذا استراتيجية إدارتها وأهداف هذه الاستراتيجية، وبعدها نتطرق إلى مكانة المواطن من هذه الاستراتيجية، ومشاركته في إدارة مدينته، وكل هذه الأمور سنوردها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

أولا: التحضر في الجزائر سنتناول في هذا العنصر أهم مراحل التحضر في الجزائر، ثم أهم خصائصه وكذا عوامل تنشيطه وبعدها بعض انعكاساته كمايلي:

أ) مراحل التحضر في الجزائر:

مر التحضر في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا بخمس مراحل رئيسة ارتبطت بأحداث هامة شهدتها البلاد تمثلت عموما في" الاحتلال الفرنسي، ثورة التحرير، الاستقلال الوطني، التنمية الصناعية والتحول الديمقراطي"[1]، وهذه المراحل هي كالآتي:

1- مرحلة الاحتلال الفرنسي: وفيها عرف المجتمع الحضري الجزائري تقهقرا كبيرا بسبب السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا والتي أدت إلى تشريد الأهالي وتجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم والدفع بهم إلى المناطق النائية والأرياف، لكن بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت الجزائر نزوحا سكانيا

---

(1) محمد بومخلوف، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع جامعة منتوري – قسنطينة، العدد: 07 – مارس 2005، ص ص07 -32 .

كبيرا نحو المدن والمراكز الحضرية" طلبا للرزق والعمل في ورشات البناء والأشغال العمومية والموانئ وغيرها"[1]، وقد استقر النازحون على حواف هذه المدن والمراكز الحضرية وأقاموا بها أحياء فوضوية شوهت البيئة الحضرية ولوثتها وهو ما جعل من السلطات الفرنسية تفكر في كيفية التخلص منها لذلك" أصدرت إعلانا يقضي بإزالتها ووضع سكانها في تجمعات سكانية صالحة"[2]،" تقع معظمها في مناطق هامشية بهدف عزل العرب وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوربية"[3]، لكن هذه التجمعات أصبحت فيما بعد غير صالحة للسكن نظرا للعدد الهائل من السكان الذي عجزت عن استيعابه.

2- مرحلة الثورة التحريرية وتعتبر من الأحداث الهامة في تاريخ الحياة الحضرية للمدن الجزائرية التي شهدت توافدا سكانيا كبيرا من الأرياف والبوادي وذلك بسبب السياسة الاستعمارية التي انتهجها المستعمر في إطار مخططاته للقضاء على الثورة" وقد كشفت تقرير الصندوق الوطني الجزائري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(A.A.R.D.E.S) سنة 1960 بأن 44.5% من أرباب العائلات المقيمين في مدينة كبيرة نزحوا إليها مباشرة من بلديات ريفية، و15.1% نزحوا إليها من مراكز أقل أهمية"[4]، ولم يكتف المستعمر بتهجير السكان من أريافهم وقراهم فحسب بل عمل على الزج بهم في مراكز ومحتشدات قريبة من الثكنات العسكرية مُشَكِّلَةً هياكل بدون روح ثقافية وحضرية.

3- مرحلة الاستقلال: وفيها شهدت المدن الجزائرية إقبالا هائلا من طرف سكان الأرياف والقرى بحثا عن المسكن والعمل، وبذلك توسعت ونمت نموا كبيرا وارتفع عدد سكانها إذ بلغ في المدن الساحلية التالية" الجزائر، قسنطينة، وهران 1/6 من المجموع الكلي للسكان حسب إحصائيات 1966"[5].

---

(1) بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 19.

(2)Farouk Benatia, Alger: Agrégat ou cité: L'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger 1980, p26.

(3) بشير التيجاني، نفس المرجع، ص 20.

(4) محمد بومخلوف، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص07 -32.

(5) Mustafa boutefnouchet, la famille Algérienne, Evolution et caractéristique Récentes Société Nationale, D'édition et Diffusion, 3 Boulevard Zirout Youssef, Alger 2eme, edition, 1982, P 83.

ولما رأت الدولة الجزائرية أن السكنات التي تركها المعمرون في المدن لا تكفي استيعاب كثرة الوافدين إليها أخذت على عاتقها مسؤولية إنجاز السكنات، فاتجهت في بداية الأمر إلى إتمام البرامج السكنية التي تركتها السلطات الفرنسية فأنجزت" 1600 سكن ريفي، وتم القضاء على 1200 بيت قصديري... وأنجزت أيضا 2000 مسكن من نوع سكنات نظام الرهن العقاري FDH و 1400 مسكن من نوع سكنات ذات الإيجار المتوسط HLM "[1].

وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات إلا أن المدينة الجزائرية عجزت عن استيعاب موجات المهاجرين النازحين إليها والذين لجأوا إلى بناء البيوت الفوضوية والأكواخ على حوافها.

4- مرحلة التنمية الصناعية: وفيها شهدت المدن الجزائرية أيضا إقبالا كبيرا بسبب التغيرات الجذرية التي حدثت في القطاع الصناعي" بإضافة سلسلة من الوحدات الصناعية ومناطق وأقطاب صناعية مهمة"[2] أدت إلى اتساع مجال المدينة بفعل الهجرة المتزايدة إليها بحثا عن العمل والأجور المرتفعة والامتيازات...، وبهذا أصبحت المدينة تعاني من ظاهرة التشبع الحضري الذي بدأت ملامحه تظهر في شكل أكواخ وأحياء قصديرية ضخمة على الحواف والأطراف وهو ما جعل الحكومة تفكر في مخططات جديدة في فترة الثمانينيات فجاء المخططان الخماسيان الأول (1980- 1984) والذي ألح على ضرورة" تطوير الحياة السكنية في الريف...وبعث مدن جديدة في مناطق الهضاب العليا والصحراء"[3] والثاني (1984- 1989) الذي أكد على ضرورة" إعادة تنظيم المدن وذلك بتجديد الأحياء القديمة على أساس أنماط حديثة وتكامل المرافق"[4].

---

(1) M.V. Benarbia M.Atmani et autres , la question du logement a Alger, OPU, Algérie,1976, P29

* FDH: le fond de datation de l'habitat

* HLM: habitat a loyer modère

(2) بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 20.

(3) محمد بلقاسم حسن بهلوم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر 1999 ص 60.

(4) نفس المرجع، ص 195.

5- مرحلة التحول الديمقراطي: وفيها شهدت المدن اختلالا كبيرا سببه سوء الأحوال الأمنية التي أدت إلى هجرة سكان الأرياف والقرى نحو المدن لاستقرار بها هروبا من خطر الجماعات المسلحة التي اتخذت المناطق الريفية خاصة الجبلية منها مناطق تأوي إليها، ففرغ الريف بذلك من سكانه مثلما حدث أثناء الثورة، واكتظت المدن اكتظاظا كبيرا أدخلها في أزمات خانقة أدت بالحكومة إلى تبني سياسات سكنية جديدة أسفرت عن ظهور الكثير من الصيغ السكنية تمثلت عموما في السكن الاجتماعي والسكن الترقوي وكذا السكن التساهمي، وسكن البيع بالإيجار... وكلها صيغ كان الهدف منها القضاء على السكن الفوضوي والأكواخ المتناثرة على حواف المدن.

ب) خصائصه:

نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري والأحداث التي مر بها في تاريخه فإن تحضره اتسم بخصائص ميزته عن باقي الدول النامية، كالاختلاف الكبير في حجم التجمعات الحضرية، ونمو السكان وسيطرت المدن الساحلية، والتركز الصناعي، ونمو المدن الداخلية والمدن الجنوبية... وهذه الخصائص سنوردها كالآتي:

1 - الاختلاف في حجم التجمعات الحضرية: يمكننا أن نميز بين أربعة أنواع من المدن (أو التجمعات الحضرية) في الجزائر من حيث حجم السكان " مدن صغيرة جدا يتراوح عدد السكان في كل منها ما بين 2000 و4999 نسمة... تشكل جوالي 11% من مجموع عدد التجمعات ... وتجمعات حضرية صغرى يتراوح عدد سكانها ما بين 5000 و9999 نسمة في التجمع الواحد ... وتشكل 41.5 % من مجموع التجمعات الحضرية ... ومدن كبرى يتراوح حجمها السكاني ما بين 10000 و100000 نسمة وتمثل 44% من حجم الشبكة الحضرية الكلي... ومدن كبرى يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة تمثل 04% من مجموع التجمعات الحضرية "[1]، وبهذا نلاحظ أن نمط المدن الصغرى والمتوسطة هو النمط الأكثر انتشارا في الجزائر، إذا ما قورن بنمط التجمعات الكبرى.

---

(1) بشير التيجاني، مرجع سابق، ص ص31-32.

2- نمو سكان المدن: عرفت المدن الجزائر نموا سكانيا متذبذبا عبر تاريخها الطويل إذا ما قورنت بالأرياف خاصة أثناء فترة الاستعمار الفرنسي وبعدها وهذا ما يبينه الجدول التالي :

- جدول رقم (07) يبين نمو السكان في الجزائر 1830-1987

السنة	سكان المدن	%	سكان الأرياف/ن	%
1830	150000 ن	05	2850000	95
1936	587000 ن	15.64	3165000	84.36
1954	2416000 ن	24.41	6395200	72.59
1987	11444249 ن	49.81	11527309	50.19

- **المصدر**: التيجاني بشير، ص 34

يتضح لنا من خلال الجدول أنه مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر قدر سكان المدن بحوالي 05% مقابل 95% لسكان الأرياف ليرتفع بعد قرن من الاستعمار إلى 15.64% (سنة 1936) مقابل 84.36% في الأرياف، ثم يقفز أثناء الثورة التحريرية إلى 27.41% مقابل 72.59% في الأرياف ليصل بعد الاستقلال وبالضبط في سنة 1987 إلى 49.81% مقابل 51.19% في الأرياف، وبهذا نلاحظ أن سكان المدن في ارتفاع مستمر، ففي عهد الاستعمار الفرنسي ارتفع بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على تهجير سكان الأرياف والزج بهم في المحتشدات خاصة أثناء الثورة التحريرية الكبرى، وأما أثناء الاستقلال وبعده فبسبب عودة اللاجئين الجزائريين إلى وظنهم و كذا بسبب تحسن المستوى المعيشي و الصحي إضافة إلى ارتفاع معدلات الزواج و توفر الأمن و الاستقرار .

3- سيطرت المدن الساحلية: سيطرت المدن الساحلية سيطرة كبيرة على النظام الحضري الجزائري إذ إننا نجد" 80 % من التجمعات السكانية المقدرة بـ 5647 متركزة في الجزء الشمالي للبلاد" [1]، ويرجع هذا إلى عدة أسباب خاصة التاريخية منها والاقتصادية التي تعود إلى العهد الاستعماري الذي عمل على تنمية المناطق الشمالية كونها مناسبة للاستيطان وتتوفر على أراضي صالحة للزراعة، إضافة إلى احتوائها

(1) فاروق يعلى، مرجع سابق، ص 87.

على موارد مائية ومنجمية هائلة ...كل هذه الأسباب أدت إلى مركزية المدن الساحلية فيما بعد الاستقلال، الأمر الذي جعل الدولة تعمل على التخفيف من ضغط وسيطرة هذه المدن خاصة الكبيرة منها كالجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وذلك باستحداث مراكز صناعية وتنموية جديدة في المدن الداخلية محاولة منها إيجاد نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الجهات والمناطق.

4- التمركز الصناعي: على الرغم من السياسة التي انتهجتها الدولة للتخفيف من حدة التمركز الصناعي في المدن الساحلية الكبرى كالجزائر وعنابة وقسنطينة ووهران بتوجيهها للنشاط الصناعي إلى المدن الداخلية والمتوسطة الحجم مثل تيارات وبشار وسكيكدة وغرداية إلا أن المدن الساحلية الكبرى ما زالت مستمرة كمدن مركزية بسبب قلة الاستثمارات الصناعية في المدن الداخلية.

5- نمو المدن الداخلية و المدن الجنوبية: تميزت الحياة الحضرية في الجزائر لاسيما في العشرية الأخيرة بنمو المدن الداخلية والمدن الجنوبية نتيجة سوء الأحوال الأمنية إذ أن العديد من سكان الأرياف هجروا أريافهم وتركوا منازلهم واتجهوا نحوا المدن خاصة الداخلية منها والجنوبية بحثا عن الأمن والاستقرار وبذلك فرغت معظم الأرياف و القرى و اختنقت المدن اختناق كبيرا، أدى إلى نموها و اتساعها فيما بعد.

ج) عوامل تنشيطه:

ساهمت عوامل عديدة في تنشيط التحضر في الجزائر، وتشجيع الهجرة الريفية نحو المدن أهمها:

1- العامل الديمغرافي: شهدت الجزائر نموا ديمغرافيا متزايدا بعد الاستقلال وذلك نظرا لانخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات الزواج وإعادة الزواج، وانخفاض نسبة الطلاق وارتفاع مستوى المعيشة وكذا مستوى الرعاية الطبية، ففي سنة 1989" بلغ عدد السكان المقيمين في تجمعات سكانية (ثانوية أو رئيسية، حضرية أو غير حضرية) نسبة 80.8% من مجموع السكان، بينما كانت هذه النسبة 56.1% عام 1966، و61.2% عام 1977 و70.8% عام 1987[1].

(1) محمد بومخلوف، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص07- 32 .

2- عامل غياب المراقبة العمرانية: لقد أدى غياب عامل المراقبة العمرانية في المدينة إلى اتساع مجالات البناء غير المخطط والعشوائي، على حساب الأراضي الفلاحية، فظهر بذلك العديد من المستوطنات الفوضوية على حواف المدن الأمر الذي أدي إلى اتساع مساحاتها وتضاعفها" فالجزائر العاصمة مثلا التي كانت تحتل ما لا يزيد عن 7500 هكتار سنة 1970، قد تضاعفت مساحتها بثلاث مرات منذ ذلك الوقت باستهلاكها حوالي 17000هكتار، وارتفعت مساحة تلمسان من 535 هكتار سنة 1965 إلى 2200 هكتار حاليا، وكانت سيدي بلعباس تحتل 480 هكتار في سنة 1968 فتوسعت لتحتل اليوم 1910 هكتار سنة 2000..." [1] وللذكر فإن هذه التوسعات تمت بطريقة غير شرعية بسبب عدم وجود نصوص تشريعية وتنظيمية مناسبة، من جهة وبسبب غياب المراقبة العمرانية من جهة أخرى.

3- العامل الأمني: أدت الأحداث السياسية التي مرت بها الجزائر لاسيما في فترتي الثورة التحريرية وفترة التسعينيات إلى هجرة سكان الأرياف والبوادي وتوافدهم نحو المدن بأعداد كبيرة، ففي الفترة الممتدة ما بين (1962-1984) ارتفع معدل النمو الحضري ارتفاعا كبيرا" محققا بذلك نموا سكانيا بالمدن وصل إلى 08% سنويا"[2]، وذلك بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على طرد السكان وتشريدهم و تجمعهم في محتشدات لعزل الثوار ... و قد ازدادت الهجرة الريفية نحو المدن في التسعينيات نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية وازدادت معها نسبة التحضر التي بلغت حوالي 60% سنة 2005.

د) انعكاساته:

أدت عوامل التحضر التي سبق ذكرها إلى ظهور العديد من المشكلات الحضرية أثرت تأثيرا سلبيا على النسيج العمراني وعلى الوسط المحيط به بصفة عامة ومن بين هذه المشكلات نذكر ما يلي:

1- أزمة السكن: ساهمت الزيارة الطبيعية للسكان وكذا الهجرة الريفية في ارتفاع سكان المدن ارتفاعا كبيرا خاصة في فترة التسعينيات وذلك نظرا للتدهور الأوضاع الأمنية بالأرياف من جهة وإلى تحسن المستوى المعيشي والصحي لسكان المدن من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى كثرة الطلب على السكن بالمدينة بحثا عن الأمن و الاستقرار وأملا في إيجاد مستقبل أفضل، وأمام هذا التزايد والتوافد المستمر

(1) تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000، 10.

(2) بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 54.

للسكان على المدن لجأت الدولة إلى سياسة إنشاء مجموعات سكنية جديدة للتخفيف من حدة أزمة السكن لكنها وجدت نفسها عاجزة عن تلبية طلبات كل هؤلاء وذلك بسبب ضعف وسائل إنجاز السكن العمومي والخاص وكذا ضآلة الاعتمادات التي كانت تخصص لهذا القطاع.

2- نقص المرافق و الخدمات في المدن: إن التزايد المستمر لعدد سكان الحضر أدى إلى تدهور مستوى المرافق و الخدمات بالمدن وذلك نظرا لقلتها من جهة وتمركزها بمناطق معينة من جهة ثانية وانعدامها في كثير من الأحيان خاصة بالمناطق السكنية الهامشية، الأمر الذي أدى إلى اختناقها وضعف قدرتها وتقديمها للخدمات الضرورية اللازمة وهذا ما جعل الدولة في الآونة الأخيرة تفكر في إخراج مقرات الإدارة العمومية و المؤسسات الإنتاجية و محطات النقل خارج مراكز المدن وإنشاء ملحقات وفروع تابعة لها بمناطق متفرقة من المدينة، تخفيفا للخناق وتوفيرا للخدمات اللائقة و قد نجحت هذه الإجراءات التي أقبلت عليها الدولة إلى حد ما في فك الخناق على مراكز المدن وكذا توفير الجهد والوقت للمواطنين، ولكنها مازالت تحتاج إلى التعميم على كافة المدن خاصة الجديدة منها .

3- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية:

اتبعت الجزائر كما سبق وأن ذكرنا سياسة جديدة لتوسيع المدن وذلك بإنشاء مراكز وأحياء حضرية جديدة تخفيفا للضغط على المراكز، لكن هذه المدن والمنشآت والأحياء الجديدة تم توسيعها وإقامتها في الأراضي الصالحة للزراعة" وقد قدرت مساحة-الأراضي – التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 لغاية 1992 بحوالي 150000 هكتار وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات أو انتشرت فوقها الأحياء العشوائية ... الخ [1].

وهناك أمثلة كثيرة على اكتساح الأراضي الزراعية خاصة تلك المحيطة بالمدن الكبرى والتي أنشئت بها العديد من المناطق الصناعية، كمنطقة أرزيو وبطيوة شرق مدينة وهران، والتي خصص للمجال الصناعي بها حوالي 2000 هكتار ...كانت تزرع بالكروم والأشجار المثمرة ... وخصص للمنطقة الصناعية بمدينة سكيكدة حوالي 1500 هكتار من الأراضي الزراعية ...وغيرها من الأراضي المكتسحة.

(1) بشير التيجاني، مرجع سابق، ص 60.

ثانيا: إدارة المدينة الجزائرية

بعدما تناولنا في العنصر السابق مراحل التحضر بالجزائر وخصائصه وكذا عوامل تنشيطه وانعكاساته سنحاول في هذا العنصر أن نتناول مفهوم المدينة في الجزائر، ثم تصنيفاتها وكذا استراتيجية إدارتها وأهداف هذه الاستراتيجية، وبعدها نتطرق إلى مكانة المواطن من هذه الاستراتيجية، ومشاركته في إدارة مدينته، كي نأخذ صورة متكاملة عن التحضر وإدارة المدينة الجزائرية، وهذه النقاط المتعلقة بهذا العنصر نوردها كمايلي:

أ) مفهوم المدينة في الجزائر: يرى كثير من الخبراء والمختصين في شؤون المدينة الجزائرية أن مفهوم المدينة في الجزائر– خصوصا من الناحية القانونية– كان مغيبا تماما وكانت هذه الأخيرة تعالج في إطار ما يسمى بالبلدية وأن الاعتراف بها كان من خلال المنظور البلدي" وحتى عند تحليل مختلف النصوص القانونية المتعلقة بالإدارة المحلية وكذا التسيير الحضري للمدن يلاحظ شبه غياب لمصطلح المدينة سواء في قوانين الولاية(قانون 09/90)، البلدية(قانون 08/90)، وكذا القوانين المرجعية في مجال التوجيه العقاري(قانون 25/90)، وكذا التهيئة والتعمير (قانون 29/90)، باستثناء القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية، الذي أورد بعض أصناف المدن، مثل التجمعات الحضرية الكبرى في المادة 08 منه، المراكز الحضرية الكبرى في المادة 15، التجمعات السكنية والمدن الصغيرة والمتوسطة والمدن الجديدة في المادة 12""[1]، لكن دون إعطاء تعريف واضح لها فهي في كل هذه القوانين تم الاعتراف بها في إطار جماعة إقليمية ممثلة في البلدية.

وهذا ما جعل الأستاذ بن أقزوح يقول:" في الجزائر لا يوجد معيار قانوني صارم ومدروس لتعريف المدينة التي تتجسد فضلا عن ذلك في البلدية وفقا للتنظيم الإقليمي أو التقسيم الإداري المعمول به، فالمدينة لا يتم تصورها إلا من المنظور البلدي، فالبلدية يمكن اعتبارها كمدينة، وهذه الأخيرة كبلدية، كل هذا في أطار تشبيه يعتمد فقط على المعيار الإداري المحض، لكن ما تجدر الإشارة إليه أن كل بلدية لا تعد مدينة بصفة آلية"[2].

---

(1) أمال حاج جاب الله، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2014، ص 11.

(2) نفس المرجع، ص14.

وهكذا ظل مفهوم المدينة في الجزائر يعتمد على معيار إداري محض إلى جانب المعيار الديمغرافي في بعض الأحيان –كما سنرى ذلك في العنصر الموالي– إلى غاية صدور القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق لـ 20فيفري سنة 2006، الذي تضمن تعريف المدينة وحدد أصنافها وأبرز المتدخلين في تسييرها حيث جاء في المادة 03 من الفصل الثاني: التعاريف والتصنيف ما يلي" يقصد بالمدينة كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية"[1]، ويعتبر هذا التعريف أول تعريف واضح وصريح عن المدينة، أما قبله فالمدينة لا يمكن تصورها إلا من خلال المنظور البلدي مثلما ذكرنا.

ب) تصنيفاتها: أشرنا في الفصل السابق إلى أن دول العالم تختلف في المعايير التي تعتمد عليها في تحديدها للمدينة ومن ثم تصنيفاتها، فهناك من تعتمد على المعيار الإحصائي، وهناك من تعتمد على المعيار التاريخي وهناك من تعتمد على المعيار الإداري...وغيرها من المعايير، ولا يوجد هناك معيار موحد يعتمد عليه جميعها، ففي فرنسا مثلا يعد المعيار الديمغرافي هو المعيار المعتمد لذلك" فإن البلدية التي يكون سكانها أكثر من 2000 نسمة تعد مدينة"[2]، وفي أمريكا يُعتمد في تصنيف المدن الكبرى إلى جانب المعيار الإحصائي على معيار أخر غير المعايير التي ذكرناها وهو" معيار مدى وجود مقرات الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات ذات النفوذ المعتمد"[3]، وأما في الجزائر فقد تم الاعتماد على معيار حجم السكان في تصنيفها لها ففي القانون رقم: 87/ 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية الصادر بتاريخ 28 يناير 1987 في المادة 21 منه خلال حديثه عن التنمية الحضرية ذكرت عدة أصناف تمثلت في "التجمعات الحضرية الكبرى، المدن الصغرى والمتوسطة، المدن الجديدة..."[4]وفي القانون رقم: 01/ 20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الصادر بتاريخ 12 ديسمبر سنة 2001 وردت أيضا بعض التصنيفات للمدن منها ما اعتمد كذلك على معيار حجم السكان ففي الفصل الأول مبادئ وأسس

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12صفر عام 1427، الموافق لـ 12مارس سنة 2006، العدد 15، ص18.

(2) أمال حاج جاب الله، نفس المرجع، 16.

(3) نفس المرجع، ص16.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 جمادى الأولى 1407، الموافق لـ 28 يناير سنة 1987، العدد 05، ص154.

السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في المادة 03 منه ذكرت هذه التصنيفات بتعاريفها كمايلي:"

1 – الحاضرة الكبرى: التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.000) نسمة ولها قابلية لتطوير وظائف دولية زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية.

2– المساحة الحضرية: الإقليم الحضري الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها.

3– المدينة الكبيرة: تجمع حضري يشمل على الأقل مائة ألف(100.000) نسمة.

4– المدينة الجديدة: تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكنات الموجودة.

5– المنطقة الحساسة: فضاء هش من الناحية الإيكولوجية، لا يمكن أن تنجز فيها عمليات إنمائية دون مراعاة خصوصيتها"[1].

وزيادة على الأصناف التي وردت في هذا القانون جاء القانون 06/06 الذكور آنفا بأصناف أخرى للمدينة في المادة 04 منه كانت كالآتي:"

1– المدينة المتوسطة: تجمع حضري يشمل مابين خمسين ألف(50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة.

2– المدينة الصغيرة: تجمع حضري يشمل مابين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف(50.000) نسمة.

3– التجمع الحضري: فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة ألاف (5.000) نسمة"[2].

إن الملاحظ على هذه على هذه الأصناف أنها تمت أغلبها على معيار حجم السكان وهو معيار اعتمده الديوان الوطني للإحصاء والعديد من الهيئات العمومية في تصنيف المدن، والجدول الآتي يبين لنا تطور المدن الجزائرية وفقا لتصنيفاتها ومعيارها الديمغرافي (الإحصائي):

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،30 رمضان عام 1422، الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 2001، العدد 77، ص19.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، سنة 2006، المرجع السابق، ص 18.

جدول رقم: (08) تطور المدن الجزائرية وفقا لتصنيفاتها– ومعيارها الديمغرافي–

حجم المدن	عدد المدن		عدد السكان	
	1987	**1998**	**1987**	**1998**
المدن الكبرى أكثر من 100 ألف نسمة	16	32	4514900 (%39.4)	7087384 (%41.8)
مدن متوسطة من 50 ألف إلى 100ألف نسمة	26	34	1857464 (%16.1)	2212786 (%13)
مدن صغيرة أقل من 50ألف نسمة	405	513	5078131 (%44.9)	7655737 (%45)
المجموع	447	579	11444249	16966937

المصدر: أمال حاج جاب الله، مرجع سابق، 25ص.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معيار الحجم السكاني هو المعيار المعتمد في عملية تصنيف المدن إلى كبرى ومتوسطة وصغرى، من خلال وضع مجال سكاني محدد لكل صنف، لكن هذا المعيار الإحصائي لا يمكن اعتباره المعيار الوحيد في تصنيف المدن الجزائرية، فهناك معايير أخرى جاء بها القانون السابق 06/06 ففي المادة 05 منه جاء ما يلي" زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي و الجهوي والوطني والدولي وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري"[1]، وبهذه المعايير كلها مضاف إليها المعيارين الإداري والإحصائي تم تصنيف المدن الجزائرية بعدما كان من قبل يُعتمد على هذين المعيارين الأخيرين فقط وبهذا أصبح الفرق بينها وبين الجماعة الإقليمية (البلدية) واضحا وأصبح لكل منهما مجاله وصلاحياته.

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، سنة 2006، المرجع السابق، ص 18.

ج) إستراتيجية إدارتها وأهداف هذه الإستراتيجية

I- إستراتيجية إدارتها:

في إطار إستراتيجيتها لتسيير المدينة وإدارتها لجأت الجزائر إلى استحداث مجموعة من المؤسسات والهياكل التي تهتم وتتكفل بالمشاكل التي تواجهها المدن، أهمها مديرية ترقية المدينة، والمجلس الوطني للمدينة، إضافة إلى المرصد للمدينة، وهذه المؤسسات سنوردها وما تقوم به من مهام كمايلي:

01- مديرية ترقية المدينة: هي عبارة عن" مديرية تساهم في تحقيق التنمية النوعية للمدينة والمنظومة الحضرية وفي تحضير شروط تنمية المدينة، بالتشاور مع القطاعات المعنية، وتسمح بالتحكم في نمو المدن وتوجيهها اعتمادا على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخطط تهيئة الفضاءات المبرمجة"[2]، كما" تسهر على وضع وتنفيذ برامج تحسين الإطار المعيشي للمواطن لاسيما من خلال عصرنة آليات التسيير والتحكم في المدن، إلى جانب التنسيق مع مختلف الهيئات المكلفة بتسيير المدن الجديدة"[3]، ومن أجل أداء هذه المهام تفرعت عنها مدريتان هما:

1.1 – المديرية الفرعية للتنمية النوعية للمدينة: ومن مهامها ما يلي:"

- تقترح النصوص التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تحسين نوعية الإطار المعيشي للمواطن.

- تُعد بالاتصال مع الهياكل المعنية كل الدراسات المرتبطة بالمشاريع الحضرية العصرية الكبرى والقضاء على السكن الهش أو غير الصحي والتحكم في مخطط النقل داخل المدينة وحولها والتقليص من التباين بين الأحياء، وترقية الترابط الاجتماعي.

- تساهم بالاتصال مع القطاعات المعنية في ترقية العمال الرامية إلى ترقية الإطار المبني وتنمية المساحات الخضراء وفضاءات الراحة والترفيه"[4].

---

(1) أمال حاج جاب الله، مرجع سابق، ص36.

(2) نسيمة بلعيدي، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة قسنطينة1، 2013- 2014، ص 119-120.

(3) أمال حاج جاب الله، مرجع سابق، ص43.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 ذو القعدة عام 1431، الموافق لـ 28 أكتوبر سنة 2010، العدد 64، ص12.

2.1 – المديرية الفرعية للمنظومات الحضرية: ومن مهامها ما يلي:"

– تبادر بالدراسات حول المنظومة الحضرية.

– تسهر على ترقية المدن الجديدة وتحديد مواقع ملائمة لها.

– تسهر على التكفل بمواصفات تهيئة الإقليم المقررة بموجب أدوات تهيئة الإقليم"[1].

02– المجلس الوطني للمدينة:" يعتبر المجلس الوطني إطارا للتشاور وتنسيق السياسة الوطنية للمدينة وسلطة لاتخاذ القرار في ميدان سياسة المدينة ومتابعة تطبيقاتها وترقيتها"[2].

03– المرصد الوطني للمدينة: هو أداة من الأدوات الفعالة التي تعول عليها وزارة السكن والعمران في إيجاد الحلول التي للمشاكل التي تعاني منها المدن، من خلال تكفله بمتابعة سياسة المدينة واقتراح التدابير اللازمة التي من شأنها أن ترتقي بهذه السياسة، من مهامه ما يلي:"

– متابعة تطبيق سياسة المدينة.

– إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

– إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها.

– اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة.

– اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة.

– متابعة إجراء تقرره الحكومة في إطار رقية سياسة وطنية للمدينة"[3].

"أما عن تسير المرصد الوطني للمدينة فإنه يكون تحت إشراف مجلس توجيه وإدارة مدير عام إلى جانب مجلس علمي"[4].

II– أهداف هذه الإستراتيجية:

تسعي الدولة الجزائرية من خلال هذه الإستراتيجية التي تتبعها في تسيير المدينة وإدارتها إلى مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:"

---

(1) نفس المرجع، ص12-13.

(2) نسيمة بلعيدي، مرجع سابق، ص121.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، سنة 2006، المرجع السابق، ص 21.

(4) أمال حاج جاب الله، مرجع سابق، ص44.

- تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
- ضمان توفر الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية"[1].

كما تهدف أيضا إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف.

د) مكانة المواطن من هذه الإستراتيجية

إضافة إلى المؤسسات والهياكل التي استحدثتها الدولة الجزائرية لإدارة المدينة وتسييرها خصصت هذه الأخيرة حيزا مُهما للموطن من أجل المشاركة في إدارة مجاله وتسييره باعتباره فاعلا من الفاعلين في سياسة المدينة إلى جانب الجماعات الإقليمية(البلدية، الولاية) والمستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين... ففي القانون التوجيهي للمدينة 06/ 2006 في الفصل الأول منه المبادئ العامة وفي المادة 02 التي تضمنت المبادئ العامة لسياسة المدينة التي من بينها: مبدأ التسيير الجواري مبدأ الحكم الراشد، مبدأ الإعلام، تم إدراج المواطن إدراجا واضحا في هذا الشأن وهذا ما نجده في ثنايا التعريف بهذه المبادئ التي وردت كمايلي:"

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، سنة 2006، المرجع السابق، ص ص 18- 19.

1- التسيير الجواري: الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق لحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقرير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها.

2- الحكم الراشد: الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية.

3- الإعلام: والذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها و أفاقها..." [1].

وفي الفصل الرابع منه الفاعلون والصلاحيات في المادة 14 جاء ما يلي" تحدد السلطات العمومية سياسة المدينة عن طريق ... تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية للمواطنين..." [2].

أما في المادة 17 من نفس الفصل فقد نصت عن المشاركة الصريحة للمواطن حيث جاء فيها ما يلي:" يتم إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحيائهم طبقا للتشريع الساري المفعول- كما جاء فيها أيضا- تسهر الدولة على توفير الشروط والآليات الكفيلة بالإشراك الفعلي للمواطنين في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة"[3].

من خلال هذه المواد التي تنص على ضرورة إشراك المواطن في إدارة وتسيير محيطه الذي يعيش فيه والتي وردت في هذا القانون تبدو سياسة الدولة الجزائرية واضحة في الاهتمام بدور المواطن من أجل إدماجه في الحياة الحضرية الجماعية، حيث أتاحت له فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، والحق في أخذ المعلومات الكاملة عن مدينته والمشاركة في كل ما يتعلق بها من برامج ومشاريع وأنشطة والتحقيق فيها.

---

(1) نفس المرجع، ص18.

(2) نفس المرجع، ص20.

(3) نفس المرجع، ص20.

هـ) مشاركة المواطن في إدارة مدينته (أهميتها، معوقاتها، الزيادة من فاعليتها)

أشرنا في النقطة السابقة إلى أن الدولة الجزائرية خصت المواطن بمكانة مهمة في الآونة الأخيرة في إطار إستراتيجيتها في إدارة المدينة وتنميتها لما لمشاركته من أهمية كبيرة في نجاح عملية التنمية، لكن لا يمكن لهذه التنمية أن تحقق أهدافها إلا إذا عرفنا أهمية هذه المشاركة حق المعرفة ووقفنا عند أهم معوقاتها وتمكنا من وضع حد لها للزيادة من فاعلية المشاركة، وهذا ما نتناوله في هذه النقطة كمايلي:

I– أهمية مشاركته: تعتبر مشاركة المواطن في إدارة مدينته وتنميتها من الموضوعات التي أولتها الجزائر اهتماما بالغا نظرا لأهميتها الكبيرة في مساعدة الجهود التي تقوم بها الدولة في هذا الجانب لضمان نجاح سياستها المدينية وما تحمله من مشاريع تنموية، ذلك أن ما تقوم به الدولة وحدها اليوم غير كاف لتقديم الحلول لعديد المشكلات التي تعاني منها المدينة، ولا تكمن أهمية هذه المشاركة في كونها سندا لما نقوم به الدولة وتبذله بخصوص المدينة فحسب وإنما" لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية وترسيخ الشعور بالانتماء للمجتمع"[1].

وقد تزداد أهمية هذه المشاركة في كونها فرصة للمواطن تشجعه على التعبير عن آرائه ومقترحاته من جهة وضمان مساندته وتأييده واهتمامه بإدارة وتنمية مدينته من جهة أخرى، وهذا ما يوسع نطاق مشاركته ويجعل منها مشاركة ناجحة وأكثر فائدة.

وتبرز أهمية مشاركة المواطن في إدارة مدينته أيضا فيما يقدمه من مقترحات هامة، وما يطالب به من مشاريع ضرورية تجعل من القائمين على شؤون المدينة يتوجهون إلى انتقاء المشروعات المناسبة وذات الأولوية والأهمية والعمل عل تنفيذها، ويضاف إلى هذا كله أن" إشراك المواطنين في برامج ومشروعات التنمية يساعد على تعليمهم وتدريبهم وإكسابهم الدور الاجتماعي المطلوب، مما يزيد من ولائهم وانتمائهم من خلال تفاعلهم الإيجابي مع مجتمعاتهم، بما تحويه من فرص ومشكلات وإمكانيات أيضا الأمر الذي ينعكس في تعديل اتجاهاتهم وتطوير قدراتهم وتنمية مهاراتهم بشكل فعال"[2]، ولقد نص

---

(1) محمد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة، من منظور الخدمة الاجتماعية، تقديم: علي ليله، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر 2002/2001، ص204.

(2) هالة منصور، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية–مصر، 2001، ص 212.

القانون الجزائري على أهمية مشاركة المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي واعتبر ذلك حقا من حقوقهم إيمانا منه بأنها-أي المشاركة-تسهم في تحقيق حلول أفضل لكثير من المشاكل التي تعاني منها المدينة، وتعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية إذا ما تم تجسيدها فعلا.

II- معوقاتها:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة الجزائرية لمشاركة السكان في إدارة مدنهم وتنميتها إلا أن الملاحظ أن حجم هذه المشاركة دون المستهدف بكثير نظرا لوجود عدة أسباب ثقافية اجتماعية اقتصادية، إدارية، نفسية... تعوقها فتقلل منها أو تضعفها أو تمنعها وتقف حائلا أمامها وهذه الأسباب نوردها كالآتي:

أ- أسباب ثقافية اجتماعية: وتتلخص عموما في:

- عدم فهم المواطن أنه من حقه المشاركة في إدارة وتنمية مجاله الذي يعيش فيه من جهة وإهماله لواجبه اتجاهه من جهة أخرى.
- تأثير بعض الفئات الاجتماعية على بعض المشاريع واستئثارها بها دون غيرها من الفئات الأخرى.
- تخوف المواطنين من عدم الوفاء بالالتزامات التي تفرضها عليهم المشاركة نتيجة عدم وجود وقت كاف يخصصونه لها.
- تدني مستوى الوعي الحضري لدى المواطنين وافتقارهم للخبرة في مثل هذا النوع من المشاركة.

ب- أسباب اقتصادية: ويمكن تلخيصها أيضا فيما يلي:

- الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الكثير من في المدن
- سوء توزيع الدخل بين المواطنين وتباينه
- انتشار البطالة وتقلص فرص العمل
- انشغال المواطنين بتوفير متطلبات الحياة
- محدودية الإمكانات المادية للسكان في أغلب الأحيان يرهن عملية المشاركة، وقد يؤدي إلى التأخر في إنجاز بعض المشاريع أو إلغائها نهائيا خصوصا المشاريع التساهمية والتطوعية.

ج– أسباب إدارية: ويتمثل أهمها فيما يلي:

– عدم وضوح القوانين التي تنظم المشاركة الفعلية للسكان وإسناد الأمر في المقام الأول عموما إلى الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 13 من القانون التوجيهي للمدينة والتي جاء فيها ما يلي:

" تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية"[1].

– عدم وجود أجهزة خاصة يشارك من خلالها المواطنون مشاركة حقيقية وفعالة حتى إنشاء جمعيات في هذا الشأن أصبح من الصعوبة بمكان خصوصا بعد صدور قانون الجمعيات الجديد 06/12 الذي يهدف في الكثير من مواده إلى التضييق على العمل الجمعوي[*] إذ يوجد هناك شبه تضارب بين القوانين في حد ذاتها فهي من جهة تقر بحق المواطن في المشاركة فرديا أو من خلال الحركة الجمعوية ومن جهة أخرى تضيق عليه الخناق في إنشاء جمعيات أو تجديدها.

– نقص الجمعيات التي تهتم بشأن المدينة وضعف ما هو موجود منها من الناحية التنظيمية والمادية والقانونية، وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات السريعة التي تشهدها المدينة.

د– أسباب نفسية: ويمكن إيجازها كمايلي:

– طغيان النزعة الفردية واللامبالاة والتهرب من تحمل المسؤوليات

– إحساس بعض المواطنين بأنه لا قيمة لهم في المجتمع الذي يعيشون فيه وأنهم غرباء ولا أحد يعيرهم اهتماما، خصوصا أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا.

– التشاؤم من إمكانية تغير المحيط نتيجة الإحباطات التي يعيشها كثير المواطنين لاسيما الفقراء منهم.

---

(1) أمال حاج جاب الله، مرجع سابق، ص 37.

(*) من أجل المزيد من التفاصيل حول التضييق على العمل الجمعوي انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

III- الزيادة من فاعليتها:

بعد عرضنا لأهم الأسباب التي تعوق مشاركة السكان في تنمية مدينتهم وإدارتها وكشفنا عنها على أنها أسباب مختلفة، ثقافية اجتماعية، اقتصادية، إدارية، نفسية...نحاول في هذه النقطة أن نتناول أهم المقترحات التي نرى من الممكن أنها قد تحقق حلا فعالا لهذه المعوقات إذا ما طبقت وترجمت على أرض الواقع، وللذكر فإن هذه المقترحات منها ما توصلنا إليه من خلال دراستنا الميدانية (انظر الجدول رقم:86) ومنها ما هو مجرد اقتراح، وهذا ما نوجزه فيما يلي:

1- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين

2- التوعية بأهمية المشاركة وتهيئة البيئة لها اجتماعيا وإعلاميا...

3- الإحساس بالمسؤولية اتجاه المحيط الذي نعيش فيه وضرورة الإدراك بأن المشاركة في تنميته وإدارته هي حق وواجب في آن واحد.

4- تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية خصوصا فيما يتعلق بإنشاء جمعيات تهتم بشأن المدينة

5- الاهتمام بآراء المواطنين والأخذ بمقترحاتهم

6- انتقاء المشاريع المناسبة والضرورية التي يكون المواطنون في أمس الحاجة إليها

7- العدالة في توزيع المشاريع والخدمات بين مختلف جهات المدينة الواحدة

8- تعاون المواطنين فيما بينهم وتحسين العلاقة بينهم وبين القائمين على شؤون المدينة

9- تنمية الولاء والانتماء إلى الحي أو المدينة التي يسكن بها المواطن.

خلاصة:

بعد عرضها لأهم مراحل التحضر في الجزائر و لعوامل تنشيطه ثم لخصائصه وانعكاساته ووقوفنا أيضا على مفهوم المدينة في الجزائر وأهم تصنيفاتها ثم إستراتيجية إدارتها وأهداف هذه إستراتيجية ومكانة المواطن منها، وكذا أهمية ومعوقات مشاركته ومقترحات الزيادة من فاعليتها يمكن القول: إن الجزائر عرفت تحضرا مضطربا على مر التاريخ، و تحكمت فيه عوامل مختلفة استعمارية،تنموية ديمغرافية،أمنية ... أثرت تأثيرا كبيرا على البناء الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة الجزائرية،كما اختص بخصائص معينة ميزته عن التحضر في باقي دول العالم كالاختلاف في حجم التجمعات الحضرية و نمو المدن الداخلية والجنوبية

وقد كان للتحضر بالجزائر أيضا عدة انعكاسات سلبية مباشرة أو غير مباشرة على مستوى النسيج العمراني أهمها ظهور أزمة السكن و نقص المرافق والخدمات بالمدن و كذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية كل هذه الأمور جعلت المدينة الجزائرية تنمو نموا متذبذبا وغير طبيعيا تفتقر فيه إلى سياسة حضرية واضحة المعالم.

كما نخلص أيضا إلى أن مفهوم المدينة في الجزائر لم يكن واضحا وأصنافها لم تحدد بالشكل اللازم وقد اقتصرت في مجملها على المعيارين الإداري والإحصائي، ولم تبيّن إستراتيجية إدارتها كما ينبغي ولم يكن للمواطن دور بارز يلعبه في إدارتها وتنميتها إلا بعد صدور القانون التوجيهي 2006/06 الذي كشف النقاب عن كل هذه الأشياء وأفرد للمدينة مكانة خاصة وفرق بينها وبين التجمعات التي تضاهيها، أما قبله فإن المدينة كانت تعالج في إطار ما يسمي جماعة إقليمية (بلدية/ ولاية).

لكنه وعلى الرغم مما جاء به هذا القانون الجديد المتعلق بالمدينة من صلاحيات وإستراتيجيات وآليات لتسييرها...إلا أن هذه الأخيرة لازالت تعاني من مشاكل عدة كالتلوث والإسكان، وظهور الأحياء الفوضوية، ونقص المرافق والتضخم...وغيرها من المشاكل ولم تفلح في تجاوزها لأن ما جاء به هذا الأخير لم يطبق على أرض الواقع كما ينبغي، وبقيت الدولة هي وحدها من يدير شؤون المدينة فهي من يقترح ويخطط وينفذ ولم تشرك المواطن في ذلك إشراكا حقيقيا ولم تعالج ظروفه والأسباب التي جعلته يعزف عن المشاركة، وقد تبقى المدينة الجزائرية كما هي إن لم نقل إن مشاكلها قد تزداد تفاقما ما لم يعاد النظر في كيفية التعامل مع كافة الفاعلين فيها بما فيهم المواطن أو على الأقل السهر على تطبيق ما جاء به قانونها التوجيهي.

الفصل الرابع: التنظيم الاجتماعي في الجزائر

تمهيد

- أولا: الملامح العامة للتنظيم الاجتماعي في الجزائر
- ثانيا: مراحل التنظيم الاجتماعي في الجزائر
- ثالثا: واقع التنظيم الاجتماعي في الجزائر
- رابعا: سبل تنظيم المجتمع الجزائري النهوض به

خلاصة

تمهيد

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، يميل تلقائيا إلى التجمع مع بني جنسه، ولا يمكن له أن يعيش بمفرده وبمعزل عنهم، فهو يحتاج إليهم ويستعين بهم للحصول على معيشته، ويتعاون معهم ضد الأخطار التي تحيط به وتهدد وجوده وكيانه، وهذا التجمع الطبيعي فرض عليه ضرورة وضع مجموعة من القواعد التي تنظم حياته ومعيشته المشتركة وتسيّرها، ومن هنا بدأت تظهر الجذور الأولى لما يسمى بظاهرة التنظيم الاجتماعي، والذي يقصد به ارتباط أفراد المجتمع بمجموعة من العلاقات لتحقيق أهداف معينة وغايات مشتركة سواء كانت هذه العلاقات رسمية أو غير رسمية.

وكل المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ عرفت هذه الظاهرة فاهتمت بتنظيم حياتها حتى أصبح التنظيم سمة من سمات حياتها، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف أيضا هذه الظاهرة عبر تاريخه الطويل فنظم حياته من مختلف الجوانب و وضع القواعد اللازمة لذلك حفاظا على كيانه وضمانا لاستقراره واستمراره، وقد اختلفت من زمن إلى آخر صور وأشكال تنظيمه وذلك بحسب ما أملته الدواعي والظروف التي أحاطت به، هذه الصور والأشكال التي عرفها المجتمع الجزائري من ناحية التنظيم الاجتماعي سنحاول الوقوف عندها في هذا الفصل بشيء من التفصيل من خلال التطرق إلى التنظيم الاجتماعي في الجزائر، ملامحه، مراحله، واقعه، سبل النهوض به.

أولا: الملامح العامة للتنظيم الاجتماعي بالجزائر

عرف المجتمع الجزائري منذ القدم- قبل تشكل الدولة الجزائرية بمفهومها الحديث- صورا وأشكالا مختلفة من التنظيم الاجتماعي تجلت فيما يسمى بالقبائل والعشائر و الأعراش وما شيدته من مراكز دينية و اجتماعية وثقافية... كالمساجد والزوايا والأوقاف والمعمرات...و للذكر فإن هذه القبائل و العشائر والأعراش وما تتميز به من بناء أو هيكلة بسيطة نشأت بصورة عفوية وتلقائية نتيجة التفاعلات الاجتماعية والعلاقات المختلفة بين الأشخاص، ولم تقم على أساس قواعد وقوانين مدروسة لذلك فهي عبارة عن تنظيمات اجتماعية غير رسمية" ليست لها قواعد وإجراءات رسمية ولكن تدار وفقا لضوابط محددة بقيم ومعايير اجتماعية" [1] .

وتعود جذور تنظيم المجتمع الجزائري تنظيما رسميا في شكل تنظيمات أو جمعيات أو لجان أو حركات... تحدد فيها العلاقات بين أعضائها وتقسم الأعمال وتوزع الاختصاصات وتحدد المسؤوليات...إلى صدور" قانون الجمعيات الفرنسي في 1901/07/05"[2] الذي أتاح بعض الحريات للجزائريين في الانتظام فتأسست بذلك "الجمعية الرشيدية، الجمعية التوفيقية نادي صالح باي، دار الجماعة بميزاب، نادي الإقبال بجيجل، نادي الشباب بتلمسان، الجمعية الصديقية بتبسة، جمعية الأخوّة الجزائرية، جمعية ودادية تلاميذ شمال إفريقيا" [3]، وكانت "جمعية العلماء المسلمين التي تأسست في 1931/08/05 بالعاصمة... بعد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية"[4] أبرز وأقوى تنظيم ظهر على

---

(1) حسان الجيلالي، التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، د.و.م.ج، 1985، ص 49.

(2) يمين رحايل، الأبعاد الأنثروبولوجي للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، مذكرة ماجستير في الأنتروبولوجية جامعة قسنطينة، 2010، ص 34.

(3) عبد المجيد بن عدة، الخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث المعاصر (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2005، ص 96.

(4) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع 15 حي النصر، الحجار- عنابة، 2002، ص237.

الساحة آنذاك وقد كانت غايتها" الرجوع بالأمة الجزائرية إلى عقائد الإسلام المبنية على العلم وفضائله المبنية على القوة والرحمة، وأحكامه المبنية على العدل والإحسان، ونظمه المبنية على التعاون بين الأفراد والجماعات"[1]

وعلى الرغم من الحريات التي منحها القانون الفرنسي السابق للجزائريين في تأسيس الجمعيات والتنظيمات إلا أن "مجموع التنظيمات الخاصة بالجزائريين لم يتعد 08.50% من مجموع التنظيمات الموجودة آنذاك"[2]، وذلك في الفترة الممتدة مابين 1900 إلى 1962 ويمكن إرجاع هذا النقص إلى سياسة التضييق التي اتبعها المستعمر الفرنسي فيما بعد للحد من حريات هذه التنظيمات كونها التفت حول الثورة وساهمت بشكل كبير في تعبئة الشعب، وجمع الأموال والدعوة إلى الإضرابات لذلك عملت بشتى الطرق والوسائل لاحتوائها وتوجيهها لخدمة مصالحه.

وبعد الاستقلال أخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية تنظيم المجتمع الجزائري وبناء الدولة الحديثة فبسطت سيطرتها على جميع فضاءات التنشئة الاجتماعية وأصبحت هي من يؤطرها ويراقبها من كثب وكانت ترى بأن مجلات العمل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيره كلها مدمجة في طبيعة النظام السياسي ولا ينبغي أن تمنح الحرية التامة في النشاط الجمعوي الأمر الذي جعل من السيد أحمد مدغري وزير الداخلية آنذاك يصدر تعليمة يمنع فيها " تشكيل جمعيات تحت غطاء اجتماعي، ثقافي أو حرفي تميل إلى ممارسة أنشطة ذات أغراض سياسية تؤثر على الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد"[3] ولذلك أيضا "أصدرت عام 1971 الأمر 79/71 الذي يعطي الإدارة صلاحيات عديدة في مراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا وخارج الإطار القضائي المخول قانونا لذلك"[4].

---

(1) نفس المرجع، ص 238

(2) Omar Derras, le phénomène associatif en Algérie, Editeur: Fondation Friedrich Ebert, Bureau Alger, 60bis Boulevard Bougara 16039, El Biar-Alger, 2007, p.17

(3) Ibid. pp. 18, 19.

(4) يمين رحايل، مرجع سابق، ص 44.

وظلت الأوضاع على حالها إلى ما بعد 1988م وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر أحداثا وتغيرات سياسية ترتب عنها مطالبة المجتمع بحقه في المشاركة وتسيير شؤونه، وهو ما أدى إلى صدور القانون"رقم 31/90بتاريخ 1990/12/04 المتضمن لشروط جديدة في تأسيس الجمعيات"[1].

ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة في مجال العمل الجمعوي والتنظيم الاجتماعي تمخض عنه ظهور الكثير من الجمعيات والتنظيمات المختلفة دينية ثقافي رياضية..." بلغ عددها الإجمالي سنة 2007 حوالي 81 ألف جمعية بعدما كان عددها 30 ألف جمعية سنة 1992، و 56 ألف جمعية سنة 2001"[2]، وظل القانون 31/90 سائدا إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي في الدول العربية المجاورة أين سارعت الدولة الجزائرية إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الجمعيات فأصدرت بذلك القانون العضوي 06/12 وهو القانون الذي وسع من خلاله نشاط الجمعيات ليشمل العمل البيئي والخيري والإنساني"[3].

وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يبدو أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي إذ سعى إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات، وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية وعلاقاتها بالأحزاب ومختلف الجمعيات والمنظمات الدولية، وهذا ما نجده واضحا في المادة 13 من الفصل الثاني المتعلق بحقوق الجمعيات وواجباتها التي تنص على أنه" لا يمكن للجمعيات أن تكون لها أي علاقة بالأحزاب سواء كانت تنظيمية أم هيكلية كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"[4].

وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات فعلى الرغم من كثرة أعدادها إلا أنها نشاطها اتسم بالضعف إن لم نقل عنه إنه نشاط مناسبات ليس إلاّ.

---

(1) Omar Derras, op.cit, p26.

(2) يمين رحايل، مرجع سابق، ص50.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 21 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ 15يناير سنة 2012، العدد 02، ص 34.

(4) نفس المرجع، ص 35.

ثانيا: مراحل التنظيم الاجتماعي في الجزائر

يعد التنظيم سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة والمعاصرة على السواء، والجزائر في تنظيمها الاجتماعي مرت بالعديد من المراحل سنعرض لها بشيء من التفصيل في هذه النقطة بدءً بمرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي(1830-1962)، وبعدها مرحلة الاستقلال وفيها مرحلتان: الأولى من (1962 -1988)، والثانية من (1988 إلى يومنا هذا).

1 – مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

تنوعت أشكال وصور التنظيم الاجتماعي في الجزائر واختلفت- قبيل فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر- وقد تمثلت هذه الأشكال والصور كما سبق وأن أشرنا فيما يسمى بالقبائل و الأعراش و ما شيّدته من المساجد والزوايا و الأوقاف والمعمرات... تعلموا أبجديات التعاون فيما بينهم إغاثة بعضهم بعض حيثما تحل بهم الأزمات والحوادث، إذ أصبح من عاداتهم التكافل العائلي والقبلي، وتقديم المساعدات إلى بعضهم والعيش في مجتمع ملؤه الأخوة والمساواة، وهو ما جعل هانوتو(*) يقول عن أهل زواوة" أن الغني والفقير عندهم سواء في اللباس وغيره... وهم يقدمون المساعدات إلى بعضهم حتى أنه لا يوجد بينهم فقير دون أكل"[1]، ومن هنا نرى بأن المجتمع الجزائري حتى ولو كان مجتمعا بسيطا إلا أنه كان مجتمعا منظما، تسهر على تنظيمه مؤسسات دينية اجتماعية تنظيما محكما، فتوفر المال والسكن للعلماء والطلبة وتعين الفقراء والمحتاجين وتصلح ذات بين المتخاصمين، فالزاوية مثلا " كانت مؤسسة كاملة فيها السكن والطعام والملجأ والتعليم والعبادة"[2] وفضاءً نشطا تدب فيه الحركة في كل الأوقات" فهي خلية نحل حقيقية فيها العبّاد والزّهاد، والفجّار والتّجار، والسماسرة والمختلون والمثقفون والفنانون والمكبوتون"[3] فهي المكان الذي كان يلتقي فيه كل هؤلاء فتذوب بينهم الفوارق على اختلاف طبقاتهم

---

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، دار البصائر-الجزائر، الجزء الخامس، دت، ص204.

(2) نفس المرجع، ص 110.

(3) شريبط أحمد شريبط، بناء الفضاء في رواية" غدا يوم جديد" مجلة الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الاتصال والثقافة- الجزائر، السنة الثانية والعشرون، العدد 115، 1997، ص ص 141-201.

(*) ألبرت أوغست غابرييل هانوتو، (19 نوفمبر 1853 -11 أبريل 1944) المعروف باسم غابرييل هانوتو مؤرخ ورجل دولة فرنسي من أجل المزيد من التفاصيل أنظر: -https://ar.wikipedia.org/wiki/

مستوياتهم، وبهذا كان للزاوية دور كبير في التقارب بين أفراد المجتمع وإرساء روح الأخوة والتكافل بينهم إذ "عملت على إزالة الفوارق الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فقربت بين الأغنياء والفقراء والعلماء والأميين وشرفاء الأصل وغيرهم، وصهرتهم في بوتقة واحدة وألفت بينهم جميعا"[1].

والأوقاف كمؤسسة دينية كانت لها أيضا أهمية اجتماعية واقتصادية وعلمية" استحدثها المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء...وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب..."[2].

والمعمرات[*] كذلك مؤسسة دينية ثقافية اجتماعية فإلى جانب تعليمها للقرآن وتحفيظه ونشره" احتضنت الفقراء وآوت المساكين وقدمت لهم العون والمساعدات المجانية الممكنة ماديا وثقافيا وساعدتهم على شق طريق الحياة إلى المستقبل"[3].

هذه المؤسسات حتى وإن كانت تهتم بالعمل الخيري وتطغى عليها سمة الرعاية الاجتماعية ولم تكن تسعى إلى تمكين المواطن وإشراكه إشراكا واسعا في عملية التنمية آنذاك إلا أنها كانت بمثابة الدواليب التي الرئيسة التي تدير حياته وتنظمها فمن لم يتأطر في المساجد ويتكون تأطره الزوايا وتكونه ومن لم تؤطره الزوايا وتكونه تؤطره الأوقاف أو المعمرات وتكونه ... وهكذا نرى بأن هذه المؤسسات حتى ولو أنها كانت بسيطة وتسير بطرائق تقليدية بسيطة إلا أن دورها ومركزها في المجتمع الجزائري كان دورا مهما بفضل ما بفضل ما كانت تقوم به من أعمال وأنشطة.

---

(1) يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون-الجزائر، 1990، ص 134.

(2) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص152.

(3) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 137.

2 – مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830–1962):

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر على إخضاع جميع المؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية... كالمساجد والأوقاف والزوايا والمعمرات...والسيطرة عليها ووضعها تحت تصرفه الخاص وسن في هذا الشأن قوانينا جائرة" سلبت الجزائريين حقوقهم مرحلة بعد مرحلة، إلى أن اندمجت مداخيل الأوقاف الإسلامية في ميزانية الدولة الفرنسية، وضاع حق الجزائريين في التعليم منها وفي المساعدات الاجتماعية لفقرائهم...وكان حظ الزوايا...هو الهدم والتصرف الحر فيها والتعطيل عن الغرض"[1]، وبهذا تلاشت هذه المؤسسات وتلاشت معها وحدة المجتمع الجزائري، وأصبح يعيش حالة من الفقر والفوضى والاضطراب والتدهور، ولتدارك هذا الوضع أنشأ المستعمر مكاتبا تسمى المكاتب الخيرية الإسلامية في المدن محاولة منه لملمة المجتمع وتنظيمه مثلما تدعي لذلك جعلت مهمتها" توزيع الإغاثات والتبرعات والهبات، وتنظيم استغلالها... وكان الهدف من ذلك هو مكافحة التعاسة والبؤس الذي تولد عن حرمان المسلمين من عقاراتهم وبناياتهم الدينية وأملاك الوقف"[2].

كما أنشأ أيضا جمعيا ت في الأرياف سماها جمعيات احتياطية" ينخرط فيها الفرد سواء كان من الفلاحين أو الخماسة أو العمال الزراعيين بشرط أن يتعهد بدفع حصة من حصاده من الحبوب سنويا...وتعتبر الجمعيات الاحتياطية جمعيات خيرية من ناحية وجمعيات قرض من ناحية أخرى فل فالمحتاجون يلجأون إليها باعتبارهم فقراء أو مصابين أو مرض،و في هذا الحال تقوم الجمعية مقام الأوقاف أو بالأحرى مقام المكتب الخير بالمدينة"[3]، وقد عملت السلطات الفرنسية على توسيع هذه الجمعيات وتشجيع الانخراط فيها" ففي سنة 1886 عدد الجمعيات الاحتياطية أربعا وأربعين فقط...أما في سنة 1926 فقد بلغ عددها 219 جمعية"[4]، لكن ما يلاحظ على هذه الجمعيات الاحتياطية أنها لم تكن أبدا جمعيات مساعدة وإعانة بقدر ما كانت جمعيات نهب واستغلال لخيرات وجهد الجزائريين، ونصب واحتيال بطرق ممنهجة، فالمستفيد الأول منها هم الفرنسيون أنفسهم لا الجزائريين كما كانت

---

(1) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص154.

(2) نفس المرجع، ص189.

(3) نفس المرجع، ص205.

(4) نفس المرجع، ص206.

تدعى لأن هذه الجمعيات" نظريا كانت تقدم القروض والمساعدات العينية إلى الفلاحين والخمّاسة لتطوير زراعتهم، وتنميتها بشراء الآلات وتحسين الإنتاج، وكل المردود كان يذهب إلى الإدارة"[1]، وهكذا ظلت هذه المكاتب والجمعيات تخدم الأقليات الأوروبية وتدعم الوجود الاستعماري، واقتصرت في معظمها على الأوروبيين، أما فيما يخص السكان المحليين-الأهالي- فلم تسمح لهم بتأسيس جمعيات ونوادٍ، إلا بعد إصدارها قانون الجمعيات بتاريخ 1901/07/05 وفية أعطت الضوء الأخضر للجزائريين بتكوين الجمعيات التعليمية والاجتماعية" فظهرت في العاصمة عدة تنظيمات، أبرزها الرشيدية والجمعية التوفيقية..."[2]، واهتمت" بميدان التعليم والتوعية وتنشيط الشباب وحمايته من الانحراف وحثه على العمل"[3].

وإلى جانب هذا "ظهرت بعض الجمعيات والنوادي مثل نادي كرة القدم التي كانت تطلق على نفسها الجمعيات الإسلامية، وذلك كي تميز نفسها عن الجمعيات الفرنسية"[4]، وكذلك "جمعية الشبيبة الإسلامية، ونادي الترقي... وقد شهدت مدينة قسنطينة وحدها ميلاد حوالي 26 جمعية مدنية قبل الحرب العالمية الثانية"[5]، وظهرت فيما بعد تنظيمات ذات نزعة وطنية موجهة للنضال ضد المستعمر مثل تنظيم" حركة الإخوة الجزائرية، الذي أسسه الأمير خالد في 23 جانفي 1922 والذي كان يحمل روحا إسلامية واضحة في البيان التأسيسي للحركة"[6]، وجمعية العلماء المسلمين في 1931/05/05 التي كانت تهدف إلى إصلاح المجتمع الجزائري والنهوض به من خلال زرع القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة والمحافظة على هويته وهذا ما نجده واضحا وصريحا في شعارها - الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا- وغيرهما من الجمعيات.

---

(1) نفس المرجع، ص206.

(2) نفس المرجع، ص314.

(3) نفس المرجع، ص315.

(4) مراد زعيمي، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية-الجزائر، ط1، 2007 ص200.

(5) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص315.

(6) عروس الزبير، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، دار الأمين، القاهرة-مصر، ط1، 2006، ص32.

وقد حذرت السلطات الفرنسية من مثل هذه الجمعيات وتعاملت معها بشيء من الحذر وقد عبرت "بالخطر الحقيقي على السلطات الفرنسية بالجزائر وهذا ما جاء في التقرير الرسمي الذي أعته الإدارة الفرنسية في جانفي1954 في حديثها عن التنظيمات الجمعوية بصفة عامة، وعن جمعية العلماء المسلمين بشكل خاص والتي يقدمها التقرير على أنها المدرسة الحقيقية للوطنية بشمال إفريقيا "[1]، أما التنظيمات الخاصة والمسماة اجتماعية فقد تعاملت معها بشيء من اللين والتسامح" فازداد نشاطها وتداخلت مهامها مع المراكز الاجتماعية التي أوجدتها السلطات الاستعمارية لتنفيذ سياستها تجاه الأهالي كآخر ما بقي لها من وسائل الترغيب"[2].

وعلى أية حال فإن التنظيمات الخاصة بالجزائريين-الأهالي-مهما كان نوع النشاط الذي كانت تمارسه لم تكن لتتعدى 8.5% من مجموع التنظيمات الموجودة آنذاك، فنسبتها كانت ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالتنظيمات الخاصة بالفرنسيين والتي تمثل حوالي 88.39% من المجموع الكلي للتنظيمات في ذلك الوقت وهذا ما يمثله لنا الجدل الآتي:

جدول رقم (09): انتشار التنظيمات وسط الفرنسيين والمعمرين والأهالي من 1900-1962

تنظيمات خاصة بالفرنسيين	3481	%88
تنظيمات خاصة بالأهالي	338	%8.5
تنظيمات خاصة باليهود	40	%1
تنظيمات معمرين غير فرنسيين	81	%2
المجموع	3940	%100

Source : Omar Derras, op.cit.p17

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، الجزء السادس06، ط2، 2005 ص ص89-90.

(2) يمين رحايل مرجع سابق، ص 41.

3 – مرحلة الاستقلال 1962 إلى غاية 1988:

لقد أشرنا إلى أن الجزائر بعد الاستقلال مباشرة سارعت إلى بسط هيمنتها على جميع فضاءات التنشئة الاجتماعية والجمعوية محاولة منها لدولنة المجتمع وإضفاء طابع الواحدية عليه فمنعت من" إنشاء كل تنظيم أو جمعية لا تستقيم مع مبادئ الحزب الوحيد الحاكم"[1]، وحلّت الحركات والجمعيات السياسية ذات النزعة النضالية" كجمعية العلماء المسلمين سنة 1963 ... وجمعية القيم سنة 1967 ..." [2]، وكانت ترى أن هذا النوع من التنظيمات و الجمعيات يشكل تهديدا مباشرا لأحادية الحزب وحتى لا تفلت الأمور من بين يديها أصدرت" الأمر 71/79 المؤرخ في 03ديسمبر 1971 الخاص بالجمعيات، وهذا الأمر يخضع إنشاء الجمعية لموافقة السلطات العمومية، وزير الداخلية إذا كانت الجمعية وطنية، والوالي إذا كانت محلية... ويمنع قيام أية جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد..." [3].

وفي مقابل هذا تسامحت مع بعض المنظمات الجماهيرية والاتحادات الوطنية التي لا تتعارض مع إيديولوجية الحزب وتوجهاته كالمنظمة الوطنية للمجاهدين مثلا والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للفلاحين... وأوجبت عليها السعي لتطوير الوعي السياسي والتكوين الإيديولوجي بما يتماشى وأهداف الحزب، وهذا ما نص عليه صراحة الميثاق الوطني لسنة 1976 إذ جاء فيه:" ويجب أن تصبح المنظمات الجماهيرية، بإشراف ومراقبة الحزب مدرسة للتربية المدنية والانضباط الوطني ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية، كما يجب أن تصبح أجهزة نشطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطني" [4].

وهكذا نرى بأن النظام الجزائري ومنذ بدايته عمل على" إحداث تنظيمات مشبعة بأفكاره ولو ظاهريا

---

(1) فتيحة أوهايبية، الاتصال الجمعوي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار–الجزائر، 2012، ص66.

(2) يمين رحايل، مرجع سابق، ص42.

(3) فتيحة أوهايبية، نفس المرجع، ص67.

(4) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976، ص63.

وكلفها بمهام الشريك المطيع، وابعد كل منافس أو معارض من ممارسة أي نشاط يقربه من عامة أفراد المجتمع" [1].

وظلت هذه المنظمات الجماهيرية إضافة إلى أنشطتها الخاصة تعمل على تعبئة أوسع لفئات الجماهير من عمال وفلاحين وشباب ونساء... حتى غدت هي المهيمنة على الساحة، إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية والرياضية، وعلى الرغم من التحوّلات التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينات والتي أدت إلى ظهور" ما يسمى بالربيع الأمازيغي في أفريل 1980 وإدراج مناضلو الحركة البربرية مطالبهم ضمن سياق حقوق الإنسان " [2] وتنامي فكرة المطالبة بإنشاء جمعيات مستقلة عن المنظمات الجماهيرية والحزب الحاكم إضافة إلى إلغاء الأمر 71/79 المتعلق بالجمعيات وإحلال محله القانون 87/15 المؤرخ في21 يوليو 1987، إلا أن الوضع بقي على حاله فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانتظام في تنظيمات وجمعيات فرئيس الجمهورية آنذاك" أكد أن من يريد أن يعبر عن رأيه ووجهة نظره أن يفعل ذلك في إطار منظم ضمن هيئات الدولة وهياكل الحزب، وأكد رفضه كل نشاط خارج الأطر النظامية، لأن الديمقراطية في رأيه هي سمة من سمات حزب جبهة التحرير الوطني"[3].

وأما فيما يتعلق بالقانون 87/15 المؤرخ في 21 يوليو1987 المتعلق بالجمعيات لم يكن هو الأخر في مستوى التطلعات إذ" منح السلطة الإدارية حق منع الاجتماعات وإغلاق المجال وتجميد الحسابات ووضع الختم على الأملاك، وكذلك حق حل أي جمعية تسعى لغير الهدف الذي حدد في قانونها الأساسي..." [4].

إن ما ميز هذه الفترة عموما هو أن الدولة الجزائرية لم تسمح للمجتمع الجزائري أن يتهيكل وينتظم في جمعيات وأحزاب سياسية كما ينبغي، لأن ذلك يعتبر تهديدا مباشرا لهياكل الدولة ولأحادية الحزب الحاكم، وبهذا بقي المجتمع حبيس هذه السياسة ولم ير النور إلا بعد انتفاضة أكتوبر 1988

---

(1) يمين رحايل، مرجع سابق، ص42

(2) فتيحة أوهايبية، مرجع سابق، ص69

(3) نفس المرجع، ص69

(4) نفس المرجع، ص68

4- مرحلة التحول الديمقراطي 1988 إلى يومنا:

لعبت انتفاضة أكتوبر 1988 دورا هاما في بروز ما يسمى بالمجتمع المدني والحركة الجمعوية وحقوق الإنسان، وغيرها من الشعارات التي تهدف إلى النهوض بالمجتمع، وتمخض عنها تحولات كبيرة في سياسة البلاد على مختلف الأصعدة، كان من نتائجها التخلي النهائي عن الإيديولوجية الاشتراكية ومنح حرية التعبير والتجمع وحق الإضراب وإنشاء الجمعيات ...

ونتيجة لهذه الضغوطات التي مارسها المجتمع حدثت تغيرات عميقة على مستوى المؤسسات السياسية فجاء دستور 1989/02/23 وهو الدستور الذي تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تجسد في" قانون 90/31 بتاريخ: 1990/12/04 الخاص بالجمعيات والذي عرفت من خلاله الحركة الجمعوية انطلاقة معتبرة"[1]، أدت إلى ظهور عدد كبير ومختلف من الجمعيات، ثقافية رياضية اجتماعية دينية عمالية...بلغ عددها" 30ألف جمعية سنة 1992 و56 ألف جمعية سنة 2001، ثم 75 ألف جمعية سنة 2005 ليصل العدد إلى 81 ألف جمعية سنة 2007"[2].

ويرجع الفضل في هذا الكم الهائل من الجمعيات إلى التسهيلات التي منحها القانون السابق في الكثير من مواده" فالمادة 07: منه مثلا تنص على أن الجمعية من أجل اعتبارها نظامية ما عليها إلا إيداع طلب التصريح لدى السلطات المختصة وتحصل على إيصال بالتسجيل خلال مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ الإيداع، و تنص المادة 04: من نفس القانون على أن طلب التسجيل يمكن رفضه إذا كان الأعضاء من جنسية أجنبية لا يتمتعون بحقوقهم المدنية، أو إذا كان لهم سلوك مخالف لمصالح النضال من أجل التحرر الوطني"[3] فقط،كما يرجع الفضل أيضا إلى مطالبة المجتمع بما يسمى بالتحرر الاجتماعي" الذي أجهض من طرف أجهزة الدولة مما أنتج ردود أفعال من طرف المجموعات الاجتماعية خاصة الفئات الوسطى التي عانت من الأزمة الاقتصادية وكذا من العجز الكبير للفضاء الديمقراطي"[4].

---

(1) نفس المرجع، ص71.

(2) يمين رحايل، مرجع سابق، ص46.

(3) نفس المرجع، ص42.

(4) عمر دراس، الحركة الجمعوية بالمغرب العربي، في دفاتر crasc، رقم 05، منشورات crasc، وهران، 2002، ص06.

وبصفة عامة فإن القانون 90/31 كان قانونا مشجعا إلى حد ما لازدهار العمل الجمعوي فقد كرس الحق في حرية إنشاء الجمعيات، ورفع بعضا من العراقيل البيروقراطية والإدارية وبسّط إلى حد ما إجراءات التأسيس فكثرت بذلك الجمعيات وتنوعت وانتشرت انتشارا واسعا، ورغم الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في فترة التسعينيات والتي أدت إلى" اغتيال العديد من إطارات الحركة الجمعوية وشهد نشاط أغلبها تقلصا شديدا بفعل الاعتداءات الإرهابية، وسعي السلطات الصريح إلى مراقبة كل الاجتماعات والتظاهرات"[1]، إلا أن" الفترة الممتدة بين 1995-2000 هي أنشط فترة من حيث تأسيس الجمعيات حسب ما كشفت عنه أخر الدراسات الوطنية حول الحركة الجمعوية"[2].

وأمام هذا التزايد الهائل لعدد الجمعيات وانتشارها الواسع عزمت وزارة الداخلية على تنظيم العمل الجمعوي" وذلك بمقاضاة الجمعيات المنحرفة عن أداء مهامها الرئيسية، وإعادة النظر في شروط وطرق اعتماد الجمعيات لوضع حد لما أسمته السمسرة في القطاع وفرض سلطة القانون عليه" [3]، لذلك أصدرت قانون الجمعيات الجديد 2012/06 الذي سعت من خلاله إلى تطهير قوائم الجمعيات ومحاولة تضيق الخناق عليها والحد من انتشارها، ففي" المادة 13 من هذا القانون مثلا تنص على أنه لا يمكن للجمعيات أن تكون لها أي علاقة بالأحزاب سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها"[4]، ويبدو الغرض من هذا كله هو إيقاف الدعم المادي للجمعيات بهدف وقفها و ثنيّها عن نشاطها ومن ثَمة يسهل حلها بقوة لقانون" فالمادة 43 منه تنص على أنه يمكن طلب حل الجمعية أيضا من قبل السلطة العمومية المختصة أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا...عند إثبات توقفها عن ممارسة نشاطها بشكل واضح"[5].

---

(1) فتيحة أوهايبية، مرجع سابق، ص72.

(2) كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد30، أيلول (سبتمبر)، 2006، على الموقع www.ulum.nl

(3) يومية الشروق، العدد 2326، ليوم السبت 14جوان 2008، ص05.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 15يناير سنة 2012، العدد 02، المرجع السابق، ص35

(5) نفس المرجع، ص 38.

إن ما ميّز هذه المرحلة عموما هو أن الدولة الجزائرية تخلت في البداية عن سياستها التي اتبعتها أثناء المرحلة السابقة فيما يتعلق بتنظيم بالمجتمع المدني و أعطت الضوء الأخضر وسمحت له بأن يتهيكل وينتظم في جمعيات ولجان ووداديات... وحتى في أحزاب سياسية فعرف المجتمع بذلك ازدهارا مهما في هذا المجال لاسيما بعد إصدار القانون 90/31 المتعلق بالجمعيات الذي أعطى دفعا جديدا للحركة الجمعوية، فظهرت على إثره الآلاف من الجمعيات المختلفة واللجان والوداديات...لكنها سرعان ما بدأت تتراجع عن هذه السياسة شيئا فشيئا خصوصا بعد إصدارها لقانون الجمعيات الجديد 12/06 الذي لم يكن في مستوى تطلعات الكثيرين في العديد من مواده.

ثالثا: واقع التنظيم الاجتماعي في الجزائر

إن المتتبع لواقع المجتمع الجزائري يجده في لا يزال إلى حد الساعة مجتمعا يعتمد في كثير من الأحيان على التنظيمات التقليدية في تنظيم نفسه خاصة في الأرياف والبوادي والقرى وذلك لأن طبيعة مثل هذه المجتمعات ما تزال تحتكم إلى العائلة والفرقة والعشيرة في والقبيلة في تسيير شؤونها وحل مشاكلها" فإذا ساءت العلاقة بين بعض الأسر من مجموعة واحدة يتدخل كبار الجماعة للصلح بينهم ويحتكم عندئذ إلى رأي الكبار الذي يعتبر ملزما للطرفين"[1]، وكذلك الشأن في القرى و في الأحياء الفوضوية في المدن خلافا لمجتمع المدينة الذي تلاشت فيه مثل هذه التنظيمات التقليدية، لتحل محلها ما يسمى بالتنظيمات الرسمية وهي التنظيمات التي تكون في إطار هيئات" لها هياكل اجتماعية وقوانين تضبط أسس أنشطتها وطرق الانضمام إليها"[2]، تسهر على تنظيم حياة المواطنين وتسييرها كالجمعيات ولجان الأحياء... وقد شهدت هذه التنظيمات تزايدا رهيبا وملفتا خاصة بعد صدور القانون 90/31 الذي تمخض عنه ظهور أكثر من 81 ألف جمعية من تاريخ صدوره إلى غاية 2007 مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، لكن هذا الكم الهائل من هذه التنظيمات رغم كثرة عددها واختلافها وتنوعها إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، ولم تسهم في تنظيمه وتأطيره كما ينبغي، ولم ترق حتى إلى العدد المطلوب كما هو

---

(1) حسين خريف، مرجع سابق، ص184.

(2) عمار بوحوش، نظرية التنظيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الشعب الصحافة، 51 نهج العربي بن مهيدي، الجزائر، ص23

الحال في باقي المجتمعات وباقي دول العالم" ففي فرنسا مثلا عدد الجمعيات سنة 2001 بلغ 880000 جمعية، وتسجل سنويا 70000 جمعية جديدة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم الترخيص يوميا لـ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري"[1]، أضف إلى ذلك أن هذه الجمعيات لا تستجيب للمعايير الدولية الواجب توفرها في عمل الجمعيات وليس لها تأثير على المجتمع وعلى أصحاب القرار، ثم أن هناك منها من لها علاقات تعاون وتبعية للسلطات العمومية فهي تدعم سياستها أكثر من خدمتها مصالح المواطنين، وتقوم هذه الأخيرة في مقابل هذا بمساعدتها وتقديم يد العون لها فهناك إذن شبه تواطؤ بين الطرفين، وحتى الجمعيات التي تخدم مصلحة المواطن وتدافع عن حقوقه ومطالبه نجدها تتعرض لنوع من المضايقات بسبب المراقبة الشديدة لها من طرف أجهزة الدولة كالجمعيات الدينية والخيرية مثلا، بحجة ضبط الأوضاع الأمنية ومراعاة المصلحة العامة، إن مثل هذه الظروف و الأسباب المحيطة بالعمل الجمعوي هي من أفقد المجتمع الثقة في بعض هذه التنظيمات التي تنظم حياته وتؤطرها، ومن ثمة لم تعد لديه الرغبة الجامحة في الانتماء إليها والانخراط فيها، وأفقدت بعضا من التنظيمات روح التحرك والمبادرة إلى مساعدة المواطن وتقديم يد العون له.

رابعا: سبل تنظيم المجتمع الجزائر والنهوض به

من المعروف أن المجتمع الجزائري أصبح في الوقت الراهن مجتمعا متمركزا في المدن أكثر مما هو متمركز في الأرياف ويرجع السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد سنوات التسعينيات وهي السنوات التي أفرغ فيها الريف الجزائري من سكانه مثلما أفرغ أيام الثورة التحريرية، وهذا الكم الهائل من السكان الذي تعج به المدن هو بحاجة ماسة اليوم إلى هياكل تنظّم حياته و تشبع حاجاته المتعددة، وما نقصده بالهياكل هنا لا نعني به الهياكل الفيزيقية كالمؤسسات الدينية والثقافية والتربوية...بقدر ما نعني به الهياكل الاجتماعية التي هي عبارة عن تلك التنظيمات مختلفة، أي أن هذا المجتمع يلزمه توفر العد اللازم من الجمعيات ولجان الأحياء والنوادي والحركات ... لتؤطر حياته داخل المدينة وتغطي احتياجاته الاجتماعية والنفسية والروحية والاقتصادية... وتسمح له بالانخراط والاندماج في حياة الحضر أو التكيف معها.

---

(1) يمين رحايل، مرجع سابق، ص46.

إن توفر مثل هذه الهياكل الاجتماعية – التنظيمات–يقتضي في البداية أن يفهم صناع القرار أنه أصبح من الضرورة بمكان أن يفتح المجال واسعا أمام المجتمع المدني لكي ينتظم ويتهيكل في تنظيمات وجمعيات يشارك من خلالها في تسيير حياته بنفسه، ويرفعوا عنه احتكارهم إدارة شؤونه في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها... وأن يعيدوا النظر في القوانين التي تنظمه–قوانين تأسيس التنظيمات والجمعيات–وجعلها قوانين تعكس حقا المبادرة والإرادة الحرة والمشاركة الفعّالة للمواطنين.

ينبغي عليهم أن يفهموا أنه ليست الدولة هي وحدها المسؤول عن التنمية بمختلف أشكالها، إذ لابد من إشراك المجتمع المدني بجميع أطيافه وعلى اختلافها في السياسة العامة للبلاد، يجب الكف عن التغني بتلك الشعارات الرنانة شعارات الانفتاح والحرية والديمقراطية وغيرها من الشعارات التي ليس لها محل على أرض الواقع، فكثير من التنظيمات والجمعيات تحتاج إلى الدعم المادي وإلى التجهيزات اللازمة لكي تستمر في نشاطاتها وبرامجها المسطرة، وما تحصل عليه هذه التنظيمات والجمعيات من أموال اليوم من خلال ما تفرضه على الأعضاء والمنخرطين الجدد من اشتراكات وحقوق التسجيل وما تحصل عليه من هبات ومساعدات وتبرعات من بعض المواطنين أو المؤسسات أو حتى ما تجنيه من التظاهرات والاحتفالات التي تقوم بها...هو في حقيقة الأمر لا يلبي حاجاتها ولا يحقق أهدافها ولا يفي بالغرض المطلوب، لذا ينبغي على الدولة أن تقدم المساعدة اللازمة والتمويل الحقيقي، وأن تضع قوانينا واضحة في هذا الشأن تبيّن من خلالها الكيفية والطريقة التي يتم بها ذلك وأن لا يقتصر التمويل على تنظيمات أو جمعيات دون أخرى، وأن تفتح المجال أمام المنظمات الدولية المانحة قصد الاستفادة من مساعداتها.

بصفة عامة على الدولة أن تتبع سياسة واضحة المعالم في هذا الشأن تبدأ بتهيئة الجو ملائما للمجتمع من أجل التهيكل والانتظام الحقيقي في تنظيمات وجمعيات تعكس بصدق التعبير عن حاجيات المواطنين، ثم تنتهي إلى مراقبة هذه التنظيمات والجمعيات من كثب من حيث التسيير والتصرف في الأموال، وتلزمها بعقد جمعياتها وتقديم تقاريرها المالية والأدبية في الوقت المحدد لها... وتراقبها أيضا من حيث علاقتها بالمنظمات الدولية وبالأحزاب السياسية ذلك أنه هناك كثير من هذه الأحزاب من أنشأت العديد من الجمعيات بطريقة مستترة وملتوية خدمة لمصالحها الضيّقة...فاستقلالية الجمعيات

والتنظيمات المجتمعية عن مؤسسات الدولة وعن الهيمنة الإدارية والحزبية لا تزيد من عددها فحسب وإنما تزيد من مصداقيتها وفعاليتها وقدرتها على إحداث التغير والتقدم ويجعل منها شريكا في الحياة السياسية والتنموية للمجتمع لا مكملا لها ذلك" أن الأهمية لا تكمن فقط في وجود تنظيمات وفي أعدادها وإنما في فعاليتها"[1]، وقدرتها على لعب دورها التنموي والوقائي والعلاجي في المجتمع لا الموالاة للسلطة والتغطية على أخطائها والتواطؤ معها.

ويضاف إلى هذا كله ضرورة أن تتخلى الدولة على تكريس تلك الفكرة السلبية اتجاه العمل التطوعي والخيري على أساس أنه نوع من أنواع المعارضة، لأن ذلك يتسبب في ضعف وانخفاض الانتماء والانخراط في منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

كما يتعين أيضا على التنظيمات و الجمعيات المجتمعية الموجودة على الساحة أن تسعى إلى تنمية دورها وتعزيزه في تنظيم المجتمع، وأن تخرج من وضعية الركود التي تعيشها و الخضوع للإدارة والتبعية لها وأن يتخلى أعضاؤها عن استخدامها لتحقيق مصالحهم الشخصية وأن يلتزموا بالانتظام في تسديد الاشتراكات، ويقتنعوا بأهمية وقيمة التطوع بالمال أو الوقت أو الجهد لتحقيق الأهداف المرجوة وخدمة المصالح العامة للمجتمع، كما ينبغي أيضا انتقاء إطارات هذه التنظيمات والجمعيات على أساس الكفاءة في الأداء والتسيير وتخطيط البرامج، وأن يفهموا القانون جيدا كي لا تتداخل الأدوار والصلاحيات ويضعون حدا لاحتكار السلطة لدى فرد واحد أو مجموعة من الأفراد، وبهذا تفتك هذه التنظيمات والجمعيات مصداقيتها وفعاليتها، و يجدر أيضا بهذه التنظيمات والجمعيات أن تقيم علاقات فيما بينها يتم من خلالها التشاور والتعاون والتنسيق وتبادل التجارب والخبرات، والالتفاف من أجل وضع حد للتعسف الإداري، وبهذا الإصلاح الداخلي تفتك هذه التنظيمات والجمعيات مصداقيتها وفعاليتها وشرعية الاعتراف بها لدى أصحاب القرار.

---

(1) محمد بومخلوف، التنظيم الصناعي والبيئة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001، ص35.

خلاصة:

من الملاحظات التي يجب تسجيلها في نهاية هذا الفصل هو أن المجتمع الجزائري لم يعرف تنظيما اجتماعيا بأتم معنى الكلمة عبر فتراته التاريخية الحديثة أي لم تتح له الفرصة في أن ينتظم تنظيما طبيعيا متدرجا سواء كان ذلك في فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي قضى على تلك التنظيمات التقليدية التي كانت تحكم المجتمع وتديره كالزوايا والمساجد والمعمرات والأوقاف...ومنع الجزائريين من الانتظام في تنظيمات وجمعيات رسمية تسيّر شؤونه إلا نادرا، لأنه كان يرى في ذلك خطرا على مصالحه، أو في فترة الاستقلال وهي التي انتهجت فيها الدولة سياسة المستعمر الفرنسي في التعامل مع التنظيمات والجمعيات المختلفة لأنها كانت ترى بأنها تمثل تهديدا مباشر لهياكل الدولة ولأحادية الحزب الحاكم، أو في فترة ما بعد التحول الديمقراطي التي أعطي فيها الحق للمواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن أرائهم والدفاع عن مطالبهم فعرفت بذلك المجتمع نشاطا جمعويا غير مسبوق لكن سرعان ما ضيّق عليه بطائفة من القوانين احتكروا من خلالها إدارة شؤونه المختلفة بحجة ضبط الأوضاع الأمنية...

ولقد انعكست كل هذه الظروف بصفة مباشرة على المجتمع وعلى بنائه، ولم يعد قادرا على الانتظام الحقيقي في تنظيمات رسمية، يتولى من خلالها تسيير حياته وإدارة شؤونه بنفسه، لذلك لجأ إلى التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية (الجيرة والقرابة...) كبديل عنها في ذلك، أو يتكل على الدولة في غالب الأحيان.

وهذا ما يؤكد أيضا بأن الجزائر إلى اليوم لا تملك سياسة واضحة المعالم لتنظيم المجتمع في هياكل اجتماعية –تنظيمات رسمية– فجهودها إلى حد الآن منصبّة على الاهتمام بتوفير الهياكل الفيزيقية وهي جهود غير كافية للنهوض بالمجتمع.

الفصل الخامس: خصائص منطقة الونشريس

تمهيد

- أولا: التعريف بالمنطقة
- ثانيا: الخصائص الديمغرافية للمنطقة
- ثالثا: الخصائص السوسيو اقتصادية للمنطقة
- رابعا: الخصائص العقارية للمنطقة
- خامسا: أنماط النسيج العمراني بالمنطقة وخصائصه

خلاصة

تمهيد:

تعتبر منطقة الونشريس من أهم مناطق شمال الغرب الجزائري، وهي منطقة آهلة بالسكان منذ القدم عرفت نشاطا اقتصادا منذ فجر التاريخ، كما كانت مركزا تجاريا هاما وطريقا استراتيجيا يضاهي الطرق التجارية عبر الساحل والمناطق الجنوبية، تتشكل حاليا من عدد لا بأس به من البلديات والتجمعات السكانية، يقطنها عدد هائل من السكان يمارسون أنشطة مختلفة.

وككل منطقة من ربوع الوطن تنفرد منطقة الونشريس بطابعها الخاص من الناحية الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية ... وهذا الطابع الخاص الذي يميّزها عن غيرها من مناطق الوطن سنحاول أن نتناوله بشيء من التفصيل في هذا الفصل وذلك بالتعريف بالمنطقة أولا والتطرق إلى خصائصها الديمغرافية ثانيا، ثم التعرض إلى خصائصها السوسيو اقتصادية ثالثا، ثم استعراض خصائصها العقارية رابعا وبعدها نتناول أنماط نسيجيها العمراني خامسا.

أولا: التعريف بالمنطقة

تقع منطقة الونشريس بين جبال بني شقران غربا وجبال التيطري شرقا [1]، يحدها من الشمال ولاية غليزان والشلف وعين الدفلى، ومن الجنوب ولايتي تيارت وتيسمسيلت، أما من الشرق فتحدها ولاية المدية، وأما من الغرب فتحدها ولايتي تيارت وغليزان(انظر الخريطة رقم:01)، تتربع على مساحة قدرها: 1487602 كم^2، تتقاسمها 95 بلدية موزعة على ست (06) ولايات هي: عين الدفلى الشلف تيسمسيلت، تيارت، غليزان، المدية[2]، وقد بلغ عدد سكانها نهاية سنة 2008 حوالي:1707421ن بكثافة سكانية قدرها 115ن/كم^2، كما هو مبين في الجدول رقم: (10) تتميز" بمناخ قاري شديد البرودة، كثير الثلوج في الشتاء، شديد الحرارة و الجفاف في الصيف، غطاؤها النباتي خفيف، وإمكانياتها الاقتصادية الفلاحية والحيوانية محدودة"[3].

---

(1) djilali sari, l'homme et l'erosion dans l'ouarsenis, SNED, 3 boulevard Zirout Yousef, Alger,1977,p17

(2) étude relative de la délimitation et classement du massif montagneux de l'ouarsenis, l'Institut National de la Recherche Forestiers (INRF), juin 2010,p06

(3) يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 155.

خريطة رقم: (01) الحدود الجغرافية والإدارية لمنطقة الونشريس

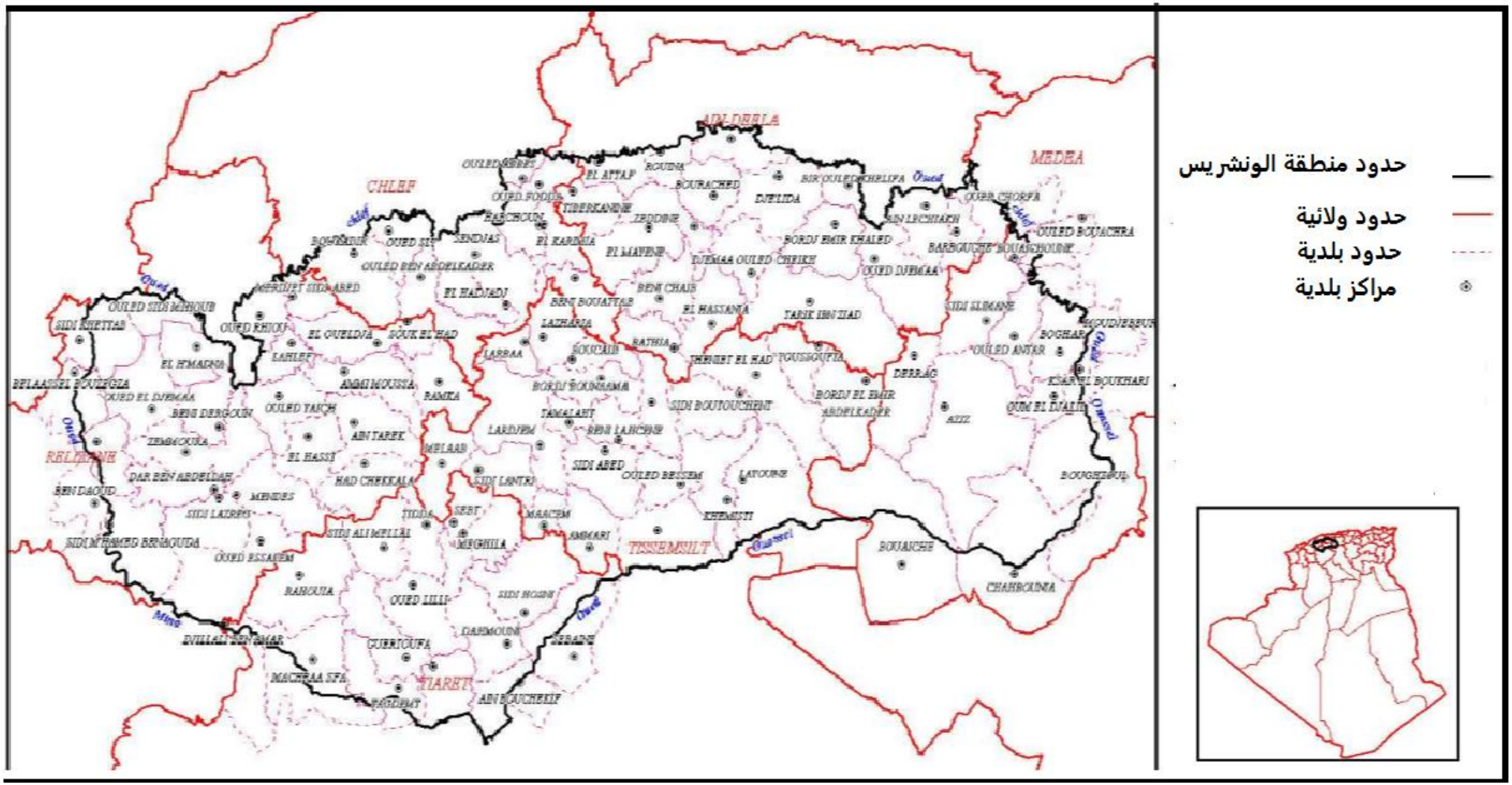

جدول رقم:(10) المساحة وعدد السكان ومتوسط الكثافة السكانية للولايات المشكلة للمنطقة حسب التعداد العام للسكن والسكان لعام (2008).

الولاية	ع البلديات	المساحة كم^2	%	ع السكان (ن)	%	ن/كم^2
الشلف	10	1234,37	08.29	255112	14.94	207
تيارت	12	1920,34	12.90	309208	18.10	161
المدية	08	2489,00	16.73	55709	03.26	22
تيسمسيلت	22	3151,87	21.18	294476	17.24	93
عين الدفلى	19	2506,00	16.84	349147	20.44	139
غليزان	24	3574,44	24.02	443769	25.99	124
المجموع	95	14876,02	100	1707421	100	115

Source: etude relative de la délimitation et classement du massif montagneux de l'ouarsenis, op.cit, 25

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المساحة 24.02 % من مساحة منطقة الونشريس ككل تشغلها ولاية غليزان وهي نسبة مرتفعة نوعاما، تليها نسبة 21.18 % من المساحة تشغلها ولاية تيسمسيلت، في حين سجلت أدنى نسبة 08.29 % من المساحة تشغلها ولاية الشلف وهي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي مساحات الولايات المشكلة لمساحة المنطقة، وكما هو موضح في الجدول أيضا فإن أكبر نسبة من السكان 25.99 % من سكان منطقة الونشريس ككل تمثلها ولاية غليزان، تليها نسبة 20.44 % من السكان تمثلها ولاية عين الدفلى، في حين سجلت أدنى نسبة 03.26 % من السكان تمثلها ولاية المدية وهي نسبة ضئيلة مقارنة بباقي عدد سكان الولايات المشكلة لسكان الونشريس ككل، وتجدر الإشارة إلى أن البلديات الـ 95 المشكلة لمنطقة الونشريس مصنفة هي الأخرى إلى أربعة أصناف وذلك حسب موقعها الجغرافي، فهناك من تتوسط الطابق العلوي وهناك من تتوسط الطابق السفلي وهناك من تقع في سفوح الجبال وهناك من تقع في المناطق المتاخمة وهذا ما يوضحه لنا الجدول الآتي:

جدول رقم:(11) أصناف البلديات المشكلة لمنطقة الونشريس حسب موقعها الجغرافي، المساحة وعدد السكان في كل صنف حسب التعداد العام للسكن والسكان لعام (2008)[1]

أصناف البلديات حسب موقعها الجغرافي	عدد البلديات	المساحة (هـ)	النسبة المئوية %	عدد السكان (ن)	النسبة المئوية %
بلديات تتوسط الطابق العلوي	26	457039	30.72	517240	30.29
بلديات تتوسط الطابق السفلي	38	640968	43.08	338438	19.82
بلديات سفحية	28	346561	23.29	817176	47.86
بلديات متاخمة (ملتصقة بالجبال)	03	43034	02.89	34567	02.02
المجموع	95	1487602	100	1707421	100

المصدر: المعلومات معتمدة على وثائق المعهد الوطني للبحث في الغابات، معالجة من طرف الباحث

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المساحة 43.08 % من مساحة منطقة الونشريس ككل تشغلها بلديات تتوسط الطابق السفلي وهي نسبة مرتفعة نوعاما، تليها نسبة 72.30 % من المساحة تشغلها بلديات تتوسط الطابق العلوي، في حين سجلت أدنى نسبة 02.89 % من المساحة تشغلها بلديات متاخمة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بباقي مساحات البلديات في الأصناف الأخرى المشكلة لمساحة المنطقة ككل، وكما هو موضح في الجدول أيضا فإن أكبر نسبة 47.86 % من سكان منطقة الونشريس ككل يتمركزون في البلديات السفحية، تليها نسبة 30.87 % منهم يتمركزون في البلديات التي تتوسط الطابق العلوي، في حين سجلت أدنى نسبة 02.02 % لدى السكان الذين يتمركزون في البلديات المتاخمة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بباقي عدد سكان البلديات من الأصناف الأخرى المشكلة لعدد سكان الونشريس ككل.

ويمكن إرجاع تركز معظم السكان في البلديات السفحية بهذا الحجم أكثر من غيره في باقي الأصناف الأخرى من بلديات المنطقة إلى ملائمة الظروف المعيشية هناك، إذ أن موقعها الجغرافي المتميز يسمح لها باستقطاب مختلف المشاريع التنموية بكل سهولة، ويجعل منها مناطق جذب للسكان، خلافا لأصناف

(1) Ibid. pp44-51.

البلديات الأخرى خاصة تلك الواقعة في المناطق المتاخمة والتي عادة ما تكون مناطق طرد للسكان.

ثانيا: الخصائص الديمغرافية للمنطقة

تعرف منطقة الونشريس منذ مطلع القرن العشرين (ق20) نموا ديمغرافيا سريعا بسبب تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي...مما أدى إلى ارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وهو ما جعل عدد السكان يفوق" 1707421 ن حسب التعداد العام للسكن والسكان لعام (2008)"[1] يتوزعون على 95 بلدية، يتركز معظمهم وبنسبة كبيرة في مراكز المدن كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم:(12) توزيع ونسبة عدد السكان حسب أصناف البلديات والمناطق العمرانية[2]

أصناف البلديات حسب موقعها الجغرافي	عدد السكان (ن)							
	العدد الإجمالي للسكان	النسبة المئوية %	مراكز المدن	النسبة المئوية %	تجمعات ثانوية	النسبة المئوية %	مناطق مبعثرة	النسبة المئوية %
تتوسط الطابق العلوي	517240	30.29	380374	36.46	50053	17.20	86813	23.24
تتوسط الطابق السفلي	338438	19.82	171178	16.41	50469	17.34	116791	31.24
سفحية	817176	47.86	483357	46.34	183839	63.19	149980	40.16
متاخمة	34567	02.02	8147	0.78	6556	02.25	19864	05.31
المجموع	1707421	100	1043056	61.08	290917	17.04	373448	27.87

المصدر: المعلومات معتمدة على وثائق المعهد الوطني للبحث في الغابات، معالجة من طرف الباحث.

(1) Ibid. p24.

(2) Ibid. p51.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 61.08% من سكان الونشريس ككل يتمركزون في المراكز الحضرية وهي نسبة عالية، تليها نسبة 27.87 % منهم يتمركزون في المناطق المبعثرة، في حين سجلت أدنى نسبة 17.04 % لدى السكان الذين يتمركزون في التجمعات العمرانية الثانوية.

ويمكن إرجاع تركز معظم السكان في المراكز الحضرية بهذا الحجم إلى تحسن الظروف المعيشية هناك كما سبق وأن ذكرنا، وإلى صعوبتها في المناطق الأخرى خاصة في مرحلة التسعينيات إذ شهدت منطقة الونشريس في هذه المرحلة ظروفا أمنية حرجة أدت إلى تدفق أفواج المهاجرين وبصورة كثيفة على المراكز الحضرية.

وبما أن منطقة الونشريس هي منطقة يغلب عليها الطابع الجبلي فإن معظم البلديات خاصة الجبلية منها ذات طابع ريفي فهناك حوالي 63 بلدية هي بلديات مصنفة ضمن البلديات الريفية وأغلبها يتوسط الطابق السفلي، في حين أن هناك 32 بلدية فقط مصنفة ضمن البلديات ذات الطابع الحضري، وهي في أغلبها بلديات سفحية، وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

جدول رقم:(13) توزيع البلديات حسب الطابع: ريفي /حضري وحسب الموقع[1]

أصناف البلديات حسب موقعها الجغرافي	البلديات الريفية	%	البلديات الحضرية	%	م/ ك	%
بلديات تتوسط الطابق العلوي	17	26.98	09	28.12	26	27.36
بلديات تتوسط الطابق السفلي	30	47.61	08	25	38	40
بلديات سفحية	13	20.63	15	46.87	28	29.47
بلديات متاخمة	03	04.76	00	00	03	03.15
المجموع الكلي	63	100 66.31	32	100 33.68	95	100

المصدر: المعلومات معتمدة على وثائق المعهد الوطني للبحث في الغابات، معالجة من طرف الباحث

(1) Ibid. p51.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 66.31% من المجموع الكلي للبلديات هي بلديات ذات طابع ريفي، مقابل 33.68% من البلديات هي بلديات ذات طابع حضري.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة من البلديات 40% من المجموع الكلي لبلديات المنطقة تقع في الطابق السفلي، بتركز أعلى نسبة 47.61% لدى البلديات ذات الطابع الريفي، مقابل نسبة 25% من البلديات ذات الطابع الحضري، تليها نسبة 29.47% تقع في السفوح، بتركز أعلى نسبة 46.87% لدى البلديات ذات الطابع الحضري، مقابل نسبة 20.63% من البلديات ذات الطابع الريفي، في حين سجلت أدنى نسبة 03.15% فقط لدى البلديات المتاخمة وهي نسبة ضئيلة جدا، وهي كلها عبارة عن بلديات ذات طابع ريفي.

ويعود طغيان البلديات ذات الطابع الريفي على البلديات ذات الطابع الحضري في المنطقة أساسا إلى طبيعة النشاط الفلاحي الزراعي السائد هناك، إضافة إلى الطبيعة الريفية المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية ككل، فالريفيون" هم الذين يشكلون غالبية المجتمعات العربية، حيث تشير المصادر إلى نسبة 65% من السكان، وهو ما يجعلنا نميل إلى القول بأن النموذج الريفي هو السائد أو الغالب في هذه المجتمعات"[1]، لكن هذا لا يعني أن سكان الحضر لا يشكل نسبة لا بأس بها، بل هم في تزايد مستمر وسريع وذلك بسبب الاهتمام بالمدينة والعناية بها وتنويعها بالمرافق، إضافة إلى انتشار التعليم والتكوين وزيادة الوعي الاجتماعي وكل ما من شأنه أن يجعل
الإنسان الريفي ينجذب نحو المدينة.

هناك أمر مهم ينبغي أن نشير إليه أيضا في حديثنا عن الخصائص الديمغرافية لمنطقة الونشريس يتمثل في البنية العمرية للسكان والتي تتميز بطغيان فئة الأقل من 30 سنة" فهي تشكل ما يقارب 1121239 نسمة، أي بنسبة 65.80% من المجموع الكلي لسكان المنطقة"[2]
أنظر الشكل البياني رقم: (01).

---

(1) عبد الحميد بوقصاص، مرجع سابق، ص 231.

(2) étude relative de la délimitation et classement du massif montagneux de l'ouarsenis, op.cit.p 25

الشكل البياني رقم (1): يمثل الهرم العمري لسكان منطقة الونشريس

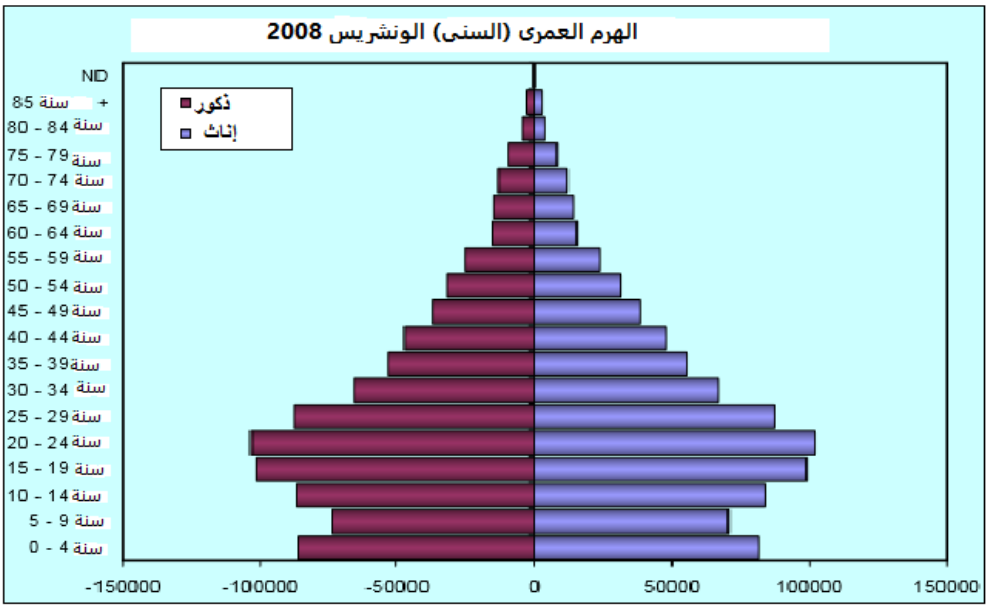

يتضح من خلال هذا الهرم أن البنية العمرية لسكان الونشريس تغلب عليها فئة الشباب خاصة الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين (20 إلى 24 سنة)، وهي معظمها في سن العمل، لذا ينبغي أن نهتم بها ونوفر لها الظروف الملائمة للعيش هناك من أجل المحافظة على بقائها في المنطقة واستثمارها في مختلف المجالات إذا ما أردنا النهوض بالمنطقة وتنميتها.

ثالثا: الخصائص السوسيو اقتصادية للمنطقة:

سبق وأن أشرنا إلى أن منطقة الونشريس هي منطقة شاسعة تتقاسمها ست (06) ولايات لذلك فليس من السهل أن نجمع كافة المعلومات المتعلقة بالعمالة، وكيفية توزيعها على مختلف فروع النشاط الاقتصادي، لكن لا بأس أن نشير إلى أن هذه المنطقة تتميز بطابعها الفلاحي والغابي إذ" تبلغ المساحة المخصصة للفلاحة حوالي: 633452 هكتار أي بنسبة 43.80% من المساحة الإجمالية للمنطقة فيما تحتل مساحة الغابات 247123 هكتار أي بنسبة 16.18% من المساحة الإجمالية"[1] أيضا.

(1) Ibid. p07.

ونظرا لطابع المنطقة الفلاحي فقد اعتمد سكان الونشريس منذ القدم على ممارسة الأنشطة الفلاحية لأنها تمثل الشريان الحيوي الذي يقوم عليه معاشهم، فاستغلوا الأراضي الزراعية لتربية الأغنام والأبقار والماعز والخيل... وإنتاج اللحوم بمختلف أنواعها، وخصصوا مساحات واسعة لإنتاج الخضر والفواكه الموسمية، وتضاعفت هذه الأنشطة خاصة بعد الاستقلال ذلك لأن الدولة في هذه المرحلة قامت بتوزيع الأراضي التي تم استرجاعها من أيدي المعمرين على الفلاحين في شكل تعاونيات فلاحية تحقيقا لأهداف الثورة الزراعية، وقد بلغ عدد هذه المستثمرات في المنطقة حوالي" 2194 مستثمرة تابعة للقطاع العام"[1]

لكن في فترة التسعينيات أخذت هذه الأنشطة الفلاحية تتراجع بعدما تخلى عنها الفلاحون بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بالمنطقة، واتجاههم إلى المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة وبعدما استتبت الأوضاع وتحسنت الظروف الأمنية، أخذ هذا النشاط يسترجع مكانته، وبعد ظهور برامج التنمية الفلاحية التي سطرتها الدولة من أجل إعمار الريف، هبّ الكثير من الفلاحين للتفاعل معها وهموا بالرجوع إلى مساكنهم، ذلك أن معظمهم حظي بالدعم والمساعدات المقدمة في شكل قروض أو عتاد فلاحي، زيادة على استفادتهم من مشاريع السكنات الريفية.

وقد لجأ سكان الونشريس إضافة إلى النشاط الزراعي إلى ممارسة أنشطة غير زراعية، خاصة في فترة ما بعد التسعينيات فاتجهوا إلى القطاع الصناعي وقطاع الأشغال العامة، والقطاعات الأخرى وكان لهذا التوجه أثر عميق على النمو العمراني في مدن المنطقة ولاسيما في أطرافها وضواحيها وبذلك أصبح سكان الحضر يفوق كثيرا سكان الأرياف وهذا ما يبينه لنا الجدول الآتي:

(1) Ibid. p22.

لجدول رقم:(14) توزيع السكان حسب الريف والحضر وحسب أصناف البلديات[1]

أصناف البلديات حسب موقعها الجغرافي	مجموع السكان	%	عدد سكان الريف	%	عدد سكان الحضر	%
بلديات تتوسط الطابق العلوي	517240	30.29	104277	18.95	412963	35.68
بلديات تتوسط الطابق السفلي	338438	19.82	215413	39.14	123025	10.63
بلديات سفحية	817176	47.86	195979	35.61	621197	53.68
بلديات متاخمة	34567	02.02	34567	06.28	00	00
المجموع الكلي	1707421	100	550236	100	1157185	100
				32.22		67.77

المصدر: المعلومات معتمدة على وثائق المعهد الوطني للبحث في الغابات، معالجة من طرف الباحث.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 67.77% من المجموع الكلي لسكان الونشريس هم من سكان الحضر، بتركز أعلى نسبة منهم 53.68 % في البلديات السفحية، تليها نسبة 35.68% يتركزون في البلديات التي تتوسط الطابع العلوي، في حين لم نسجل أي نسبة لهؤلاء في البلديات المتاخمة لعدم وجود بلديات حضرية متاخمة، مقابل 32.22% فقط منهم هم من سكان الريف، بتركز أعلى نسبة منهم 39.14% في البلديات التي تتوسط الطابق السفلي، تليها نسبة 35.61% يتركزون في البلديات السفحية، في حين سجلت أدنى نسبة 06.28% فقط للذين يتركزون في بلديات متاخمة، وهي نسبة ضئلة جدا.

ويمكن تفسير ارتفاع سكان الحضر مقارنة بسكان الريف بالزيادة الطبيعية لسكان الحضر وبالنزوح الريفي الذي شهدته المدن خاصة في مرحلة التسعينيات نتيجة الظروف الأمنية الصعبة التي عاشها سكان الأرياف آنذاك، وكذا بوفرة الوظائف الاقتصادية والثقافية التي أصبحت تقدمها المدينة" فالامتيازات التي منحت لعمال المصانع جعلت عمال التعاونيات الزراعية والرعوية يغادرون المزارع بحثا عن

(1) Ibid. p52.

عن العمل في المصانع أو ورشات البناء والأشغال العمومية..." [1] للظفر بعمل مستقر ومستقبل أفضل.

رابعا: الخصائص العقارية للمنطقة

من المعروف أن منطقة الونشريس هي منطقة ذات طابع زراعي، وسكانها منذ القدم يمارسون النشاط الزراعي، وكانوا قبيل الاحتلال الفرنسي يستغلون الأراضي استغلالا جماعيا، وذلك في إطار ما يعرف بأراضي العرش، وهو العرف أو القانون السائد في الجزائر آنذاك وقلما تجد أراضي يمتلكها أشخاص أو عائلات معينة، وحتى وإن وجد هذا النوع من الأراضي فإن أصحابها لا يمتلكون لها عقودا.

وفي مرحلة الاستعمار الفرنسي سلب الونشرسيون أراضيهم على غرار باقي الأراضي في مختلف مناطق الوطن من طرف المستعمر الفرنسي بشتى الوسائل المادية والقانونية، حيث أصدر في هذا الشأن عدة نصوص أهمها" أمر 1846/07/02 الذي يعتبر الأراضي غير المملوكة لأشخاص معينين هي بدون مالك، وبالتالي تؤول ملكيتها للدولة الفرنسية"[2]، وكان الهدف من ذلك توسيع رقعة الاستعلاء على أراضي الجزائريين، وتطويقهم والتضييق عليهم بحجة عدم حيازتهم لعقود ملكية.

وقد ذهب المستعمر الفرنسي إلى أبعد من ذلك بإصداره" قانون 1863/04/21 والقاضي بتقسيم أراضي العرش بين سكان القبائل لتصبح ملكا للأفراد"[3] حتى يسهل عليه الاستيلاء عليها، وذلك بالضغط على مالكيها وتهديدهم، ومن ثم تحويلها للمعمرين.

وبهذه الكيفية سلب الونشرسيون أراضيهم، واستقروا بمساكن هامشية وبجانب مزارع المعمرين للعمل بها، وهناك من استقر منهم بضواحي وأطراف المراكز الحضرية كالشلف وملیانة وثنية الحد...

وظل المعمرون يستغلون هذه الأراضي في الزراعة والسكن إلى غاية ما بعد الثورة – أي قبيل الاستقلال–أين شهدت هذه المنطقة مضاربات عقارية هامة نقلت على إثرها ملكية الأراضي من المعمرين إلى الجزائريين.

---

(1) بشير التجاني، مرجع سابق، ص 27.

(2) عبد الحفيظ بن عبيدة، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 34 حي الأبرويار، بوزريعة، الجزائر،2004، ص 09.

(3) نفس المرجع، ص10.

وبعدما غادر الأوربيون الجزائر بعد الاستقلال أصبحت أملاكهم شاغرة فآلت إلى الدولة" بموجب الأمر 62/20 المؤرخ في 1962/08/24، والأمر رقم:66-102 المؤرخ في 1966/05/26 المتضمن أيلولة ملكية الأملاك الشاغرة للدولة"[1]، وبعدها أصدرت الدولة الجزائرية الأمر 71- 173 المؤرخ في 1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية"[2]، وهو الأمر الذي سمح باستغلال الأراضي استغلالا جماعيا، حينها لجأ سكان الونشريس إلى استغلال الأراضي في المنطقة في إطار ما يعرف بالمستثمرات أو التعاونيات الفلاحية، والتي بلغ عددها حوالي" 2194 تعاونية"[3]، وهذا ما شجعهم وساعدهم على العمل والاستقرار هناك.

وقد شهدت المنطقة وبالموازاة مع ذلك تغيرات جذرية في الملكية العقارية بالمناطق الحضرية حيث تحولت الأراضي الواقعة في المدن والمناطق العمرانية أو المناطق القابلة للتعمير إلى البلديات وذلك "بموجب الأمر رقم: 74-26 المؤرخ في 1974/02/20" [4]، وهو الأمر الذي منع المواطنين من التصرف في هذا النوع من الأراضي باعتبارها تابعة للدولة، وفي مقابل هذا المنع أقرت الدولة تعويضات تدفع للمالكين نظير تأميم أراضيهم وإدماجها في الاحتياطات العقارية للدولة حتى يتم بيعها أو استغلالها بشكل منظم" لكن الملاحظ عمليا أن الدولة – البلديات - لم تراع في كثير من الحالات ما أوجبه القانون فقامت ببيع أراضي المواطنين من أجل البناء قبل إدماجها ضمن الاحتياطات البلدية، ودون تبليغ وتعويض مالكيها كما باعت للمواطنين...قطع أرض للبناء دون أن تسلم لهم العقود الرسمية ودون القيام بإجراءات التسجيل والشهر"[5].

---

(1) نفس المرجع، ص13.

(2) نفس المرجع ص 18.

(3) étude relative de la délimitation et classement du massif montagneux de l'ouarsenis, op.cit.p22.

(4) عبد الحفيظ بن عبيدة، مرجع سابق، 21.

(5) نفس المرجع، ص22.

هذا الخلل المسجل في التعامل مع القانون أدى إلى وجود العديد من المشكلات العقارية وأثر سلبا على عملية التهيئة والتعمير بالمنطقة ككل، لاسيما في المدن التي انتشر فيها وخاصة في ضواحيها العمران العشوائي وغير المخطط... ولما استفحلت هذه الظاهرة عبر كامل المناطق في التراب الوطني لجأت الدولة فيما بعد إلى وضع حد لتأميم الأراضي والسماح للمواطنين بالتصرف في عقاراتهم بكل حرية وفقا للقانون مع إرجاع بعض الأراضي المؤممة لأصحابها، بهدف تنشيط التهيئة العمرانية والقضاء على الفوضى العقارية وتجنب النزاعات لذلك أصدرت العديد من القوانين والمراسيم في هذا الشأن أهمها المرسوم" رقم: 83-82 في 1983/01/29 المتعلق بالتعويض عن الأملاك المؤممة في إطار الثورة الزراعية"[1] وكذلك القانون" رقم:87-19 في 1987/12/08 والذي يهدف إلى تنازل الدولة إلى الفلاحين"[2] وبهذا تمكن الكثير من الموطنين من الاستفادة من هذا القانون واسترجعوا أراضيهم المؤممة وهو الأمر الذي أدى فيما بعد إلى ظهور حركة عمرانية واسعة نتج عنها انتشار العمران غير المخطط انتشارا كبيرا خاصة فوق أراضي الخواص، أما الأراضي الأخرى والتي لم ترجع إلى ملّاكها الأصليين فظلت ملكا للدولة وأدخلت في نطاق عمليات التعمير في شكل مناطق حضرية جديدة ، أو مناطق صناعية.

خامسا: أنماط النسيج العمراني بالمنطقة وخصائصه

تأثرت مدن الونشريس بمجموعة من العوامل الجغرافية والبشرية والتاريخية، ساهمت في نشأتها ونموها عبر مختلف العصور، وجعلتها تجمع في تكوينها أنماطا وأنسجة عمرانية مختلفة منها ما هو قديم، يعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر أو فترة ما قبل الاحتلال، ومنها ما هو حديث ومعاصر ويعود إلى فترة الاستعمار وما بعده (الدولة الجزائرية المستقلة)

فبالنسبة للنسيج العمراني القديم وهو النسيج الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية ويمكن أن نميز فيه ثلاثة أنماط بارزة من العمران ليس في منطقة الونشريس فحسب بل في أغلب مناطق وربوع الوطن وهذه الأنماط هي:

---

(1) نفس المرجع، ص33.

(2) نفس المرجع ص 35.

1-" مراكز شبه حضرية للمعمرين الأوربيين

2- مساكن وبنايات ملحقة بمزارع

3- عمران مبعثر و دواوير للأهالي"[1].

وقد احتلت المراكز الشبه حضرية مساحة مهمة من منطقة الونشريس فمدينة" ثنية الحد (1858) وعمي موسى (1859)، وزمورة (1864) ... على سبيل المثال بلغت مساحتهم الإجمالية حوالي: 2979 هكتار" [2]، وهي مدن غلب على نسيجها العمراني الطابع الغربي، صممت خصيصا لأغراض استيطانية، واتخذ منها الاستعمار أيضا قلعا عسكرية ومقارا لحكم الإقليم.

وخارج هذه المراكز أنشئت العديد من المساكن والبنايات على النمط الفرنسي عبر السهول الخصبة لتوطين المعمرين، وتمكينهم من استغلال الأراضي الزراعية التي سلبت من الأهالي الذين لجأوا إلى الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة، وسكنوا دواوير مبعثرة هنا وهناك.

أما بالنسبة للنسيج العمراني الحديث والمعاصر وهو النسيج الذي يعود إلى فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا ويمكن أن نميز فيه كذلك ثلاثة أنماط بارزة من العمران عمّت منطقة الونشريس وغيرها من مناطق الوطن، وهذه الأنماط هي:

1- النمط الأول: المسكن التقليدي أو ما (يسمى بدار عرب) وتجده منتشرا بكثرة في الأرياف والمناطق شبه الحضرية" ويعني أنه دار على الشارع مباشرة، وتتكون من طابق واحد وقلما تتكون من طابقين وتتميز بارتفاع جدران المنزل وتحتوي على عدة غرف، الواحدة بجانب الأخرى وأهم ما تحتويه أيضا هو فناء الدار- أو الحوش- الذي يؤدي وظائف معينة لسكان الدار حيث تتم فيه أكثر الأعمال اليومية..." [3]، وهذا النموذج من العمران موجود بكثرة خاصة في المدن الصغيرة والقرى التي تحيط بالمدن الكبيرة.

---

(1) محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص 156.

(2) سميرة السقا، الهجرة الداخلية وآثارها الاجتماعية، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسيولوجية مجلة تصدر عن قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية-جامعة الجزائر، دار الحكمة، ساحة الشهداء، الجزائر، العدد (01)، 2000، ص ص 385-397.

(3) Djilali sari, op.cit.p522.

2- النمط الثاني: عمارات وشقق، وهو النمط السائد بالمدن، والعمارة هي عبارة عن مبنى يتكون من عدة طوابق بها شقق متقابلة، عادة ما تستخدم للسكن أو كمجمع للشركات والإدارات المختلفة...وقد انتشر هذا النموذج بكثرة خاصة في المدن المركزية والمدن الكبرى، إذ ظهرت بها وخاصة في أطرافها وضواحيها عمارات كثيرة تشكل تجمعات سكانية جديدة ضخمة لم تكن موجودة من قبل، وكان الهدف من إنجازها هو القضاء على أزمة السكن من جهة وعلى البيوت القصديرية المحاطة بها ممن جهة ثانية.

3- النمط الثالث: مساكن ضخمة عبارة عن فيلات، و هو نمط انتشر بكثرة ليس في مدن المنطقة فحسب بل حتى في أريافها، ففي المدن ظهر هذا النمط من المساكن خاصة في الأحياء القديمة، وفي الأماكن والقطع الأرضية التي هي ملك للخواص، وقد أصبح الأساس في تصميها هو ضرورة احتوائها على محلات تجارية في الطابق السفلي، وأما في الريف فقد ظهر هذا النمط من المساكن –ولكن بصورة أقل- وذلك بفعل المساعدات التي منحتها الدولة للفلاحين وسكان الأرياف في إطار ما يسمى بالتنمية الريفية، إذ أن الكثير ممن استفادوا من حصة البناء الريفي صمموا سكناتهم على شكل فيلات ولم يلتزموا بالخصوصية والطابع الريفي للمسكن، فاستبدلوا بذلك فناء الدار بالمرآب (المستودع) بعدما كان هذا الأخير عادة ما يفصل عن المنزل.

خلاصة

من خلال تعريفنا لمنطقة الونشريس ووقوفنا عند أهم خصائصها الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والعقارية وأنماط نسيجها العمراني وخصائصه نخلص في الأخير إلى أن هذه المنطقة رغم موقعها الاستراتيجي الهام الذي يتوسط الشمال الغربي الجزائري واحتوائها على 95 بلدية تتوسط ست ولايات إلا أن أغلب بلدياتها ريفية وتعاني من تأخر في التنمية ونقص المشاريع خصوصا البلديات الجبلية منها مما جعل سكانها يعتمدون كلية على ممارسة الأنشطة الفلاحية واعتبارها الشريان الحيوي الذي تقوم عليه حياتهم وجعل منها أيضا منطقة طاردة للسكان خصوصا فئة الشباب، ولم تكن هذه الظروف وحدها سببا في هجرة سكان هذه المناطق إلى المراكز الحضرية الكبرى فقد زادت الظروف الأمنية السيئة التي شهدتها المنطقة في سنوات التسعينيات من حدة هذه الهجرة بحثا عن الأمن والعمل وظروف معيشية أفضل حتى أصبح بذلك سكان الحضر يفوق كثيرا سكان الأرياف.

وقد انعكست هذه الخصائص السوسيو اقتصادية والظروف الأمنية على المراكز الحضرية لاسيما الكبرى منها من الناحية العقارية حيث ظهرت بها تجمعات عمرانية غير مخططة عشوائية وفوضوية بالأراضي التابعة للدولة خصوصا على أطرافها وحوافها مما أدى إلى تضييق الخناق عنها والحد من إمكانية توسعها توسعا منتظما، وهذا ما أدخلها في الكثير من الأزمات كالتضخم الحضري وانتشار البطالة...وبالتالي وجود صعوبة في تسييرها وإدارتها ومن ثم تنميتها.

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل السادس: تقديم ميدان الدراسة

تمهيد

- أولا: تقديم أحياء الدراسة

- ثانيا: خصائص عينة البحث

خلاصة

تمهيد:

الجانب الميداني جانب مهم ولا يقل شأنا عن الجانب النظري في دراسة الظواهر الاجتماعية في علم الاجتماع، ففيه يتم جمع البيانات وتبويبها وتحليلها، للكشف عن الحقائق والمعلومات التي تكتنف الظواهر المراد دراستها، ونحن في بحثنا هذا المكّون من جانبين اثنين نظري وتطبيقي مثلما أشرنا إليه في المقدمة نسعى في جانبه التطبيقي الذي سنتناوله في ما يلي إلى الوقوف على دور السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بشيء من التحليل والتفصيل، في خمسة فصول أيضا نبدؤها بفصل نقدم فيه لميدان البحث وهو الفصل السادس في الدراسة ككل من حيث ترتيبه، وسنقسمه إلى عنصرين هامين نخصص الأول منهما لتقديم المقاطعتين اللتين تجرى بهما الدراسة، وأما الثاني فنخصصه لعرض خصائص عينة البحث وذلك بالتطرق إلى خصائص المبحوثين الذين تم استجوابهم عن طريق الاستبان والمتمثلين في أرباب الأسر بالأحياء التي وقع عليها الاختيار بالمقاطعتين.

أولا: تقديم أحياء الدراسة

تجرى الدراسة الميدانية بأحياء مختلفة من مقاطعتين حضريتين هامشيتين بمدينتين مختلفتين بمنطقة الونشريس وهاتين المقاطعتين هما: مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت ومقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت وسنقدمهما كالآتي:

أ– مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت

تقع مقاطعة سوناتيبا في الجهة الشرقية من مدينة تيارت (انظر الخريطة رقم: 02)، يحدها من الشمال الطريق الولائي رقم: 07 الرابط بين مدينة تيارت ومدينة بوشقيف، ومن الشرق طريق خارجي يربط بين الطريقين الوطنيين رقم: 23و 14، أما من الجنوب فيحدها الطريق الوطني رقم: 23 الرابط بين ولايتي تيارت وغليزان والذي يمر وسط المدينة باتجاه مدينة السوقر، وأما من الغرب فيحدها حي البوليس عمار وملعب أحمد قايد، وهي مقاطعة مخططة تضم أحياءً (عصرية)، عددها إجمالا خمس وعشرين(25) حيا يعيش بها حاليا حوالي 20284 نسمة[1].

خريطة رقم: (02) موقع أحياء مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت

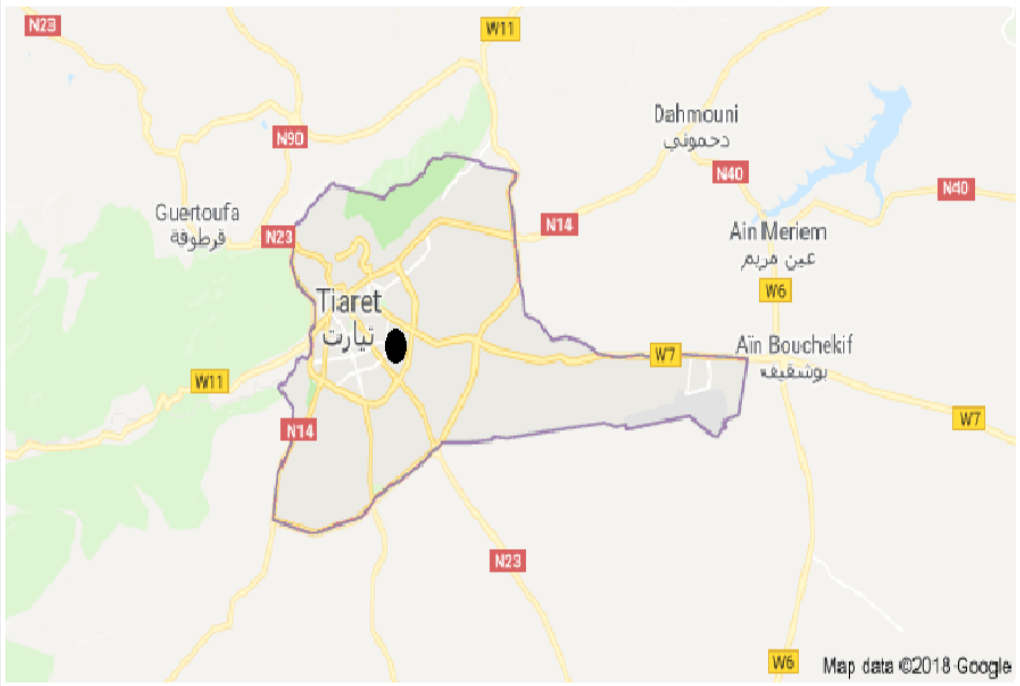

(1) الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية تيارت، مرجع سابق.

ب– مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت

تقع مقاطعة الدرب في الجهة الجنوبية من مدينة تيسمسيلت (انظر الخريطة رقم:03)، يحدها من الشمال حي قيمور وحي بن سهلة وحي السبع وكذلك حي 200 مسكن، ومن الشرق الطريق الرابط بين مدينتي تيسمسيلت وحمادية، أما من الجنوب فيحدها حي بني مايدة(وهو عبارة عن مجمع ثانوي) وأما من الغرب فيحدها الطريق الوطني رقم: 14 الرابط بين ولايتي تيسمسيلت وتيارت، وهي مقاطعة مختلطة تضم أحياءً مخططة(عصرية)، وأخرى غير مخططة(تقليدية وفوضوية) عددها إجمالا خمسة عشر (15) حيا موزعة على (25) مقاطعة صغيرة يعيش بها حاليا حوالي 22060 نسمة[1].

خريطة رقم: (03) موقع أحياء مقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت

(1) الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية تيسمسيلت، مرجع سابق.

ثانيا: خصائص عينة البحث

سنحاول في هذا العنصر معرفة خصائص الأفراد المشكلين لعينة البحث، والذين تم استجوابهم عن طريق الاستبان، وذلك انطلاقا من المعطيات الميدانية التي تم تبويبها وعرضها حسب الجداول الآتية:

– جدول رقم (15): توزيع المبحوثين حسب من قام بملء الاستبان.

الذي ملء الاستبان	ك	%
الزوج (رب الأسرة)	144	65.45
الزوجة	13	5.90
الابن	16	7.27
البنت	47	21.36
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 65.45 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة هم أنفسهم من ملأ الاستبان وهي نسبة عالية نوعاما، تليها 21.36 % من المبحوثين بناتهم هن من ملأن لهم الاستبان، في حين سجلت أدنى نسبة 05.90 % فقط لدي المبحوثين الذين زوجاتهم هن من ملأن لهم الاستبان وهي نسبة ضئيلة جدا.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم هم أنفسهم من ملؤا الاستبان بارتفاع مستواهم التعليمي نوعاما فهو يتراوح مابين ثانوي، متوسط... (انظر الجدول 19)، أضف إلى ذلك أنه طالما أن الاستبان موجه إليهم فهم المعنيون بملئه.

– جدول رقم (16): توزيع المبحوثين – أرباب الأسر – (الأزواج) حسب السن*.

سن المبحوثين	ك	%
[35 -45 سنة]	34	15.45
45 سنة فأكثر	186	84.54
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 84.54% من المجموع الكلي للعينة المدروسة تزيد أعمارهم 45 سنة وهي نسبة عالية جدا مقابل 15.45% فقط منهم تتراوح أعمارهم مابين 35 إلى 44 سنة.

ويعود اختيارنا لأرباب الأسر (الأزواج) كمفردات تتشكل منها عينة بحثنا دون الزوجات إلى طبيعة المجتمع الجزائري ككل الذي يعطي للرجل دور المشاركة في المشروعات التي تكون خارج البيت خاصة تلك التي تتعلق بتسيير شؤون الحي وإدارته والانضمام إلى لجانه وجمعياته...على حساب المرأة التي يرى بأن دورها ينحصر في" الإشراف على المنزل وإدارة شؤونه"[1] حتى وإن كانت تمارس وظيفة ما خارج البيت، ذلك أن العائلة الجزائرية كما يرى الأستاذ مصطفى بوتفنوشت – رحمه الله- "هي من النوع الأبوي التي يكون فيها الأب أو الجد هو الزعيم الروحي للجماعة العائلية"[2] فهو الذي يسيّرها وينظمها ويتكفل بتمثيلها خارج البيت.

---

(1) Mostefa Boutefnouchet, op.cit. p75

(2) Ibid. p.38

* لا يوجد في عيّنة بحثنا، أرباب أسر أقل من 35 سنة.

جدول رقم (17): يبين البنية الجغرافية للمبحوثين حسب مكان الميلاد

مكان الميلاد	ك	%
بمدينة الدراسة	136	61.81
خارج مدينة الدراسة	70	31.81
خارج إقليم الولاية	14	6.36
المجموع	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 61.81 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة مولودون بمدينة الدراسة وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 31.81% منهم مولودون خارج مدينة الدراسة، في حين سجلت أدنى نسبة 06.36 % لدى المبحوثين المولودين خارج مدينة وولاية الدراسة وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين مولودون بمدينة الدراسة، وأن ما يقارب الثلث منهم مولودون خارجها، والقليل منهم جدا مولود خارج إقليم الولاية، ويمكن تفسير كون ما يقارب ثلث المبحوثين مولودين خارج مدينة الدراسة بأنهم ولدوا بمدن أو مناطق أخرى واضطرتهم الظروف إلى الانتقال إلى المدينة والاستقرار بأحيائها الهامشية نظرا لانخفاض أسعار العقار والمساكن بمثل هذه الأحياء وكذا بعدها عن رقابة الدولة مما يتيح فرصه الاستقرار وإقامة مساكن فوضوية.

– جدول رقم (18): يبين الوضعية العائلية للمبحوثين. *

الحالة العائلية	ك	%
متزوج	210	95.45
أرمل	10	04.54
المجموع	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 95.45 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة متزوجون وهي نسبة عالية جدا، مقابل 04.54 % فقط منهم أرامل وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم متزوجون، هذا فيما أجاب القليل منهم جدا أنهم أرامل، ويمكن تبرير خلو عينتنا من مبحوثين عازبين بأن بحثنا موجه فقط لأرباب الأسر.

* عينة بحثنا فيها متزوج وأرمل فقط لم نعثر فيها على مطلّق.

– جدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي. *

المستوى التعليمي	ك	%
لا تعرف القراءة والكتابة	17	7.72
تعرف القراءة والكتابة	42	19.09
ابتدائي	35	15.90
متوسط	45	20.45
ثانوي	52	23.63
جامعي	29	13.18
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 23.63 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لديهم مستوى ثانوي، تليها نسبة 20.45% منهم لديهم مستوى متوسط، في حين سجلت أدنى نسبة 07.72 % لدى المبحوثين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وهي نسبة ضئيلة جدا.

من هذه النسب نلاحظ أنه هناك تقارب كبير في النسب بين مختلف المستويات التعليمة للمبحوثين والذي يتراوح عموما مابين ثانوي، متوسط، ابتدائي، وجامعي، ويمكن تفسير ارتفاع المستوى التعليمي نسبيا لأغلب هؤلاء المبحوثين بكون معظم من أصول حضرية (كما يتبين ذلك في الجدول 20) مما أتاح لهم فرصا أفضل في التعليم نظرا لتوافر المرافق التعليمية وقربها منهم.

* هذه المعلومات تخص رب الأسرة.

– جدول رقم (20): توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	ك	%
ريفي	37	16.81
شبه حضري	40	18.18
حضري	143	65
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 65 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة هم من أصل حضري وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 18.18 % منهم من أصل شبه حضري في حين سجلت أدنى نسبة 16.81% لدى المبحوثين الذين هم من أصل ريفي.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين ذوي الأصول الحضرية عن باقي المبحوثين من ذوي الأصول الريفية والأصول شبه الحضرية، ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين من أصول حضرية بكونهم ممن كانوا يسكنون بداخل المدينة وزحفوا إلى أطرافها نتيجة توسعها وامتدادها ذلك أن" ميل المدينة إلى التوسع والامتداد يدفع المناطق الداخلية إلى غزو المناطق التي تحيط بها"[1]، أو أنهم كانوا يسكنون بمدن أخرى واضطرتهم الظروف إلى الانتقال إلى إحدى هاتين المدينتين والاستقرار بأحيائها الهامشية نظرا لانخفاض أسعار العقار والمساكن بها وكذا بعدها عن رقابة الدولة مما يتح لهم فرصة الاستقرار وإقامة سكنات فوضوية مثلما ذكرنا في تحليلنا للجدول رقم: 17.

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2011، ص54.

جدول رقم: (21) النزوح إلى المدينة وأسبابه

النزوح / أسبابه	نازح		غير نازح		المجموع	
	ك	%	ك	%		
العمل	40	48.19				
توفر الخدمات	10	12.04				
البحث عن الأمن	33	39.75				
المجموع	**83**	37.72	**137**	62.27	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 62.27% من المجموع الكلي للعينة المدروسة غير نازحين وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 37.72% فقط منهم نازحون.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 48.19% من المبحوثين النازحين نزحوا بحثا عن العمل تليها 39.75% منهم نزحوا بحثا عن الأمن، في حين سجلت أدنى نسبة 12.04 % لدى المبحوثين الذين نزحوا بحثا عن توفر الخدمات وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه على الرغم من أن أغلب المبحوثين غير نازحين إلا أن نسبة النازحين منهم وهي أكثر من الثلث تبدو نسبة مرتفعة نوعا ما، ويمكن تفسير هذا الارتفاع النسبي في عدد النازحين بوقوع المقاطعتين على الهامش واحتوائهما على أحياء فقيرة ومتخلفة، خصوصا مقاطعة الدرب التي تكثر فيها الأحياء الفوضوية غير المخططة والمساكن العشوائية، وهذا ما جعلها وجهة لهؤلاء النازحين خاصة الفقراء منهم ذلك أن المهاجر أو النازح" عادة ما يتجه إلى المناطق... الفقيرة أو الأحياء المتخلفة داخل المدينة"[1]، نظرا لسهولة الاستقرار بها وبعدها عن الرقابة، ويُرجع هؤلاء سبب نزوحهم بالدرجة الأولى إلى البحث عن العمل، كونهم يعيشون ظروفا صعبة في الريف لذلك نزحوا باتجاه المدينة طلبا لظروف أفضل" فالريفيون عندما يدركون أن هناك مناطق حضرية أفضل للعيش من منطقتهم الريفية

(1) هالة منصور، مرجع سابق، ص 352.

يندفعون إلى الهجرة باتجاه المدن رغبة منهم في الحصول على عمل ومسكن والاستفادة من الخدمات المتوفرة في المدينة"[1].

أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم نزحوا بحثا عن الأمن فيمكن تفسيره بالظروف السيّئة التي شهدتها المنطقة أيام التسعينيات" فقد فرغت بعض القرى والأرياف من سكانها تماما مثلما حدث بالضبط أثناء الثورة التحريرية، خاصة منها تلك المناطق الريفية الجبلية التي تعرضت لمشاكل أمنية خطرة عندما لجأت إليها الجماعات المسلحة"[2].

– جدول رقم (22) : توزيع المبحوثين حسب المهنة قبل النزوح

المهنة قبل النزوح	ك	%
بطال	22	26.50
فلاح	35	42.16
عسكري	07	8.43
إدارة	02	2.40
عامل يومي	06	7.22
تعليم	06	7.22
صحة	02	2.40
تجارة	02	2.40
حرفي	01	1.20
المجموع	**83**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 42.16% من مجموع المبحوثين النازحين كانوا يمتهنون مهنا فلاحية، تليها نسبة 26.50% منهم كانوا بطالين، في حين سجلت أدنى نسبة 01.20 % لدى المبحوثين الذين كانوا حرفيين وهي نسبة ضئيلة جدا.

(1) هالة منصور، مرجع سابق، ص 352.

(2) محمد بومخلوف، التحضر، المرجع السابق، ص136.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير في نسبة المبحوثين الذين كانوا يمتهنون مهنا فلاحية قبل النزوح مقارنة بنسب المبحوثين في المهن الأخرى، وهذا ما يمكن تفسيره بخصوصية المنطقة الريفية التي لا توجد بها مهن سوى المهن ذات الطابع الفلاحي والرعوي" فنشاط الرجل الريفي معروف بامتهان الفلاحة وخدمة الأرض وتربية المواشي وممارسة بعض الحرف الأخرى، وعند الهجرة إلى المدينة ينقطع عن ممارسة هذه الأنشطة ويتحول إلى ممارسة أعمال أخرى غالبا ما تكون تجارية، وأحيانا يقتحم في مجال النشاطات الصناعية"[1].

– جدول رقم (23): توزيع المبحوثين حسب المهنة الحالية

المهنة الحالية	ك	%
فلاحة	12	05.45
صناعة	05	02.27
تجارة	29	13.18
خدمات	20	09.09
بناء وأشغال عمومية	10	04.54
متقاعد	14	06.36
إدارة	28	12.72
تعليم	19	08.63
صحة	06	02.72
عامل مهني	24	10.90
بطال	27	12.27
عامل يومي	21	09.54
حرفي	05	02.27
المجموع	**220**	**100**

(1) حسين خريف، مرجع سابق، ص244.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 13.18% من مجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن مهنتهم الحالية تجارة، تليها 12.72% منهم أجابوا بأن مهنتهم الحالية إدارة، في حين سجلت أدنى نسبة 02.27% لدى المبحوثين أجابوا بأن مهنتهم الحالية صناعة، والنسبة نفسها أيضا سجلت لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن مهنتهم الحالية حرفي وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك تقارب كبير بين نسب المبحوثين في مختلف المهن مع ارتفاع طفيف لنسب المبحوثين الذين يمتهنون مهنا تجارية وإدارية، ويمكن تفسير هذا الارتفاع الطفيف لنسب المبحوثين الذين يمتهنون مهنا تجارية وإدارية بنقص الأنشطة الصناعية بالمنطقة ككل وهو الأمر الذي أدى إلى طغيان هذا النوع من المهن وبروزها إضافة إلى غيرها من المهن الأخرى الموجودة في الحضر مع قلة المهن الفلاحية وما يتعلق بها ذلك أن "الحضر يعملون كل الأعمال غير العمل الزراعي"[1].

– جدول رقم (24): توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد العائلة

عدد أفراد العائلة	ك	%
اثنان	01	0.45
ثلاثة	06	02.72
أربعة فأكثر	213	96.81
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 96.81% من المجموع الكلي للعينة المدروسة تتكون عائلاتهم من أربعة أفراد فأكثر وهي نسبة عالية جدا، تليها 02.72 % منهم تتكون عائلاتهم من ثلاثة أفراد وهي نسبة ضئيلة جدا، في حين سجلت أدنى نسبة 0.45 % لدى المبحوثين الذين تتكون عائلاتهم من فردين اثنين وهي أيضا نسبة ضئيلة جدا.

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، المرجع السابق، ص 80.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاعا كبيرا في نسبة المبحوثين الذين تتكون عائلاتهم من أربعة (04) أفراد فأكثر، وهذا ما يمكن تفسيره بقدم عهد هؤلاء المبحوثين بالزواج، ذلك أن أبناء المناطق الداخلية لاسيما الريفية منها من تقاليدهم أنهم يتزوجون في سن مبكرة.

وأما القليل منهم جدا والذين أجابوا بأن عائلتهم تتراوح مابين فردين أو ثلاثة أفراد فقط فقد يمكن إرجاعه إلى حداثة عهدهم بالزواج.

– جدول رقم (25): توزيع المبحوثين حسب عدد الأفراد العاملين في العائلة

عدد الأفراد العاملين في العائلة	ك	%
لا أحد	27	12.27
واحد	117	53.18
اثنان	58	26.36
03 فأكثر	18	8.18
المجموع	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 53.18% من مجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن عدد الأفراد العاملين من عائلتهم هو فرد واحد وهي نسبة عالية نوعاما، تليها 26.36% منهم أجابوا بأن عدد الأفراد العاملين منها اثنان، في حين سجلت أدنى نسبة 08.18% لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن عدد الأفراد العاملين في عائلتهم ثلاثة فأكثر وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير في نسبة المبحوثين في فئة الذين يوجد في عائلاتهم فرد واحد عامل فقط مقارنة بنسب المبحوثين في باقي الفئات الأخرى، وهذا ما يمكن تفسيره بقلة فرص العمل في المنطقة وصعوبة الحصول على منصب نتيجة نقص الأنشطة الصناعية والاقتصادية بها وكذا فقدان الكثير من المبحوثين لمهنهم بعد النزوح.

خلاصة:

بعد جمعنا للبيانات والمعطيات الميدانية اللازمة عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، واستعانتنا بالأدوات الملائمة لذلك، سنحاول في هذه الخلاصة عرض أهم خصائص عينة البحث كالآتي:

- ارتفاع نسبة المبحوثين في فئة الذين ملؤا الاستبان بأنفسهم عن باقي النسب في الفئات الأخرى.
- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين تساوي أعمارهم 45سنة فأكثر.
- ارتفاع نسبة المبحوثين المولودين بمدينة الدراسة.
- ارتفاع نسبة المبحوثين المتزوجين عن نسبة الأرامل وعدم وجود مبحوثين مطلقين.
- ارتفاع نسبة المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، والمتوسط ارتفاعا طفيفا عن باقي نسب المبحوثين الذين لديهم مستويات أخرى.
- أغلب المبحوثين من أصول حضرية، وأغلبهم غير نازحين.
- أغلب المبحوثين النازحين نزحوا بحثا عن العمل، ويليهم المبحوثون الذين نزحوا بحثا عن الأمن والقليل منهم جدا من نزحوا بحثا عن توفر الخدمات.
- أغلب المبحوثين كانت مهنهم قبل النزوح تتراوح مابين الفلاحة والبطالة والقليل منهم جدا من كان يمارس مهنا تتعلق بالإدارة أو التجارة أو الصحة.
- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين تتراوح مهنهم الحالية مابين إدارة وتجارة، وكذا نسبة البطالين ارتفاعا طفيفا عن باقي نسب المبحوثين في باقي المهن الأخرى.
- ارتفاع نسبة المبحوثين في فئة الذين تتكون عائلاتهم من أربعة (04) أفراد فأكثر ارتفاعا كبيرا عن باقي المبحوثين في الفئات الأخرى.
- ارتفاع نسبة المبحوثين في فئة الذين يوجد بعائلاتهم فرد واحد عامل، ارتفاعا كبيرا عن نسبة المبحوثين في باقي الفئات الأخرى.

الفصل السابع: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال المستوى المعيشي لسكانها

تمهيد

- أولا: الظروف الاقتصادية للمبحوثين.

- ثانيا: مساكن المبحوثين وظروفهم الاجتماعية.

- ثالثا: اهتمام المبحوثين بأحيائهم.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر إدارة الأحياء الحضرية وتنميتها والاهتمام بها لب الحياة الحضرية وجوهرها، ومن دونها تصبح هذه الحياة فوضوية غير منتظمة ولا معنى لها، وساكن الحضر مادام طرفا فاعلا فيها ومستهلكا للمجال فهو معني بالمشاركة في إدارتها وتسييرها، ولا ينبغي عليه أن يسند الأمر إلى الدولة وحدها للتكفل بذلك واعتبارها الفاعل الوحيد كونها هي من ينتج المجال الحضري ويسيّره، فقضية إدارته وتسييره تقتضي الوقوف على ساقين أحدهما منتج للمجال وهو الدولة والآخر مستهلك له وهو المواطن، ولا يمكن لهذا الأخير أن يقف ويؤدي دوره على أكمل وجه ما لم تكن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية (مستواه المعيشي) مريحة إلى الحد الذي تجعله يخرج من البحث عن ذاته ويلتفت إلى من هم حوله فيشاركهم في الحياة العامة.

وهذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكني الأحياء الحضرية هي ما سنحاول الوقوف عليها في هذا الفصل لمعرفة مدى ارتباطها بمشاركتهم في إدارة أحيائهم والاهتمام بها، من خلال معرفة الظروف الاقتصادية للمبحوثين، ظروفهم السكنية والاجتماعية، اهتمامهم بأحيائهم.

ففي ظروفهم الاقتصادية نتطرق إلى مداخيلهم، ميزانية العائلة، ممتلكاتهم...

أما في ظروفهم السكنية والاجتماعية فنتطرق إلى مساكنهم، نوعها، وصفة حيازتها، وعدد الأسر التي تعيش بها...

وأما بخصوص اهتمامهم بأحيائهم وما يجري حولها فنتطرق إلى ترميم مساكنهم وطلاء واجهتها، مشاركتهم مع جيرانهم في مختلف النشاطات والمشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروف من تنظيف وصيانة، والمناقشة حولها...

هذا كله من أجل دراسة وتحديد العلاقة الموجودة بين المستوى المعيشي لسكان هذه الأحياء الحضرية ومدى اهتمامهم بها.

– أولا: الظروف الاقتصادية للمبحوثين

– جدول رقم (26): توزيع المبحوثين حسب الدخل الشهري للعائلة*

الدخل الشهري العائلي	ك	%
أقل من 18000دج	27	12.27
[18000- 35999دج]	50	22.72
[36000- 53999دج]	79	35.90
54000دج فأكثر	64	29.09
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 35.90% من مجموع الكلي للعينة المدروسة يتراوح دخلهم الشهري العائلي مابين[36000- 53999دج]، تليها نسبة 29.09% منهم دخلهم الشهري 54000دج فأكثر، في حين سجلت أدنى نسبة 12.27% لدى المبحوثين الذين يقل دخلهم الشهري العائلي عن 18000دج.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك تفاوت في الدخل الشهري العائلي للمبحوثين بارتفاع نسبة المبحوثين الذين يتراوح دخلهم مابين[36000- 53999دج]، وكذا المبحوثين الذين يساوي دخلهم أو يفوق 54000دج مقارنة بالمبحوثين الذين يقل دخلهم عن 18000دج وكذا المبحوثين الذين يتراوح دخلهم مابين[18000- 35999دج]، ويمكن تفسير هذا التفاوت بين المبحوثين في الدخل الشهري العائلي باختلاف عدد الأفراد العاملين في العائلة وكذا وجود مصادر أخرى للدخل فكلما زاد عدد الأفراد العاملين أو كانت هناك مصادر أخرى إضافية زاد الدخل الشهري للعائلة والعكس صحيح.

---

* **الدخل الشهري للعائلة**: هو الدخل الإجمالي لجميع أفراد العائلة ويشمل الرواتب والأجور ودخل التقاعد وباقي المصادر الأخرى ككراء محلات أو عقار ...

– جدول رقم (27): يوضح عدد المبحوثين الذين يشاركهم أفراد آخرون في ميزانية العائلة

المشاركة / الأفراد المشاركون	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
الأبناء	32	50				
الزوجة	18	28.12				
الإخوة	04	6.25				
الأب	10	15.62				
المجموع	**64**	29.09	**156**	70.90	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 70.90 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يشاركهم أفراد آخرون في ميزانية العائلة وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 29.09 % فقط منهم من يشاركهم أفراد آخرون.

كما يتضح من خلاله أيضا أن 50% من المبحوثين الذين أجابوا بأنه يشاركهم أفراد آخرون في هذه الميزانية يشاركهم أبناؤهم، تليها 28.12% منهم يشاركهم زوجاتهم في حين سجلت أدنى نسبة 06.25 % لدى المبحوثين الذين يشاركهم إخوتهم وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين لا يشاركهم أفراد آخرون في ميزانية العائلة وهذا ما يمكن تفسيره بكون عائلاتهم عائلات نووية تتكون فقط من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين وقد يكون هؤلاء الأبناء عاطلين عن العمل، أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنه يشاركهم أفراد آخرون في ذلك فهم من المبحوثين الذي لهم أبناء موظفون أو أن زوجاتهم موظفات أو هما معا، أو أنهم يعيشون في

عائلات ممتدة وهي عائلات" تجمع في كيان واحد أكثر من أسرة"[1]، ففيها الأجداد والآباء والإخوة المتزوجون والأعمام... وغالبا ما تجدهم يتقاسمون أعباء المصاريف لذلك تجد الكل يشارك في ميزانيها حفاظا على وحدتها واستقرارها.

– جدول رقم (28): يوضح عدد المبحوثين الذين لديهم مداخيل أخرى

المداخيل الإضافية / مصدرها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
الفلاحة	12	57.14				
محلات تجارية	09	42.85				
المجموع	**21**	9.54	**199**	90.45	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 90.45 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة ليس لهم مداخيل إضافية وهي نسبة عالية جدا، مقابل 09.54% فقط منهم من لهم مداخيل إضافية.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 57.14% من المبحوثين الذين لديهم مداخيلهم إضافية أجابوا بأن مصدر مداخيلهم هذه الفلاحة، في حين سجلت نسبة 42.85 % منهم لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن مصدرها محلات تجارية.

ويمكن تفسير كون أغلب هؤلاء المبحوثين مصدر مداخيلهم الإضافية الفلاحة إلى أنهم من المبحوثين النازحين الذين كانوا يمارسون مهنا فلاحية قبل نزوحهم و لم يستغنوا بعد عنها رغم حصولهم أو ممارستهم لوظائف جديدة في المدينة.

---

(1) محمد بومخلوف، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري، مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل العدد2، 2006 ص ص71- 121.

– جدول رقم (29): توزيع المبحوثين حسب امتلاكهم بعض التجهيزات

امتلاك تجهيزات	نعم		لا	
	ك	%	ك	%
سيارة	55	25	165	75
تلفاز	213	96.81	07	03.18
ثلاجة	216	98.18	04	1.81
غسالة	120	54.54	100	45.45
كمبيوتر	87	39.54	133	60.45
المجموع	**220**	**100**	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين98.81 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة يمتلكون ثلاجة، تليها نسبة 96.81 % منهم يمتلكون جهاز تلفاز، في حين سجلت أدنى نسبة 25% لدى المبحوثين الذين يمتلكون سيارة.

من هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم يمتلكون ثلاجة وتلفاز وأكثر من النصف منهم يمتلكون إلى جانب الثلاجة والتلفاز غسالة لكن القليل منهم من يملكون سيارة، ويمكن إرجاع سبب انخفاض نسبة المبحوثين الذين يملكون سيارة مقارنة بامتلاكهم لباقي التجهيزات الأخرى إلى ضعف مداخيلهم الشهرية وقلة عدد الأفراد العاملين في عائلاتهم –كما سبق وأن أشرنا– وهذا ما يدل عموما على انخفاض المستوى المعيشي لهؤلاء المبحوثين ذلك أن السيارة ليست وسيلة للتنقل واختزال الوقت والجهد فحسب، بل هي أيضا دليل على الرفاهية "وتعبير عن المكانة الاجتماعية"[1] لصاحبها وعن مستواه المعيشي، وهي اليوم من الضروريات التي يمكن الاستغناء عنها.

---

(1) M'hamed Boukhabza, ruptures et transformations sociales en Algérie, O.P.U. v2, Alger, 1989, p311.

– ثانيا: مساكن المبحوثين وظروفهم الاجتماعية

– جدول رقم (30): توزيع المبحوثين حسب نوعية المسكن

نوع المسكن	ك	%
فيلا	33	15
شقة	96	43.63
تقليدي	54	24.54
فوضوي	37	16.81
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 43.63% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يسكنون شُقق، تليها 24.54 % منهم يسكنون بيوتا تقليدية، في حين سجلت أدنى نسبة 15% لدى المبحوثين يسكنون مساكنا من نوع فيلا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير في نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يسكنون شققا مقارنة بالمبحوثين الذين أجابوا بأنهم يسكنون بيوتا تقليدية أو فوضوية أو في فيلات، ويمكن تفسير كون أغلب هؤلاء المبحوثين مساكنهم عبارة عن شقق بحداثة أغلب أحياء المقاطعتين لاسيما مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيارت التي شيدت بها الكثير من الأحياء الجديدة في الآونة الأخيرة، أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يسكنون بيوت تقليدية أو فوضوية فهم من المبحوثين الذين يسكنون الأحياء القديمة العشوائية وغير المخططة بالمقاطعتين خصوصا مقاطعة الدرب التي يكثر فيها هذا النوع من الأحياء التي تزايدت مساكنها بأعداد كبيرة في فترة التسعينيات نتيجة الظروف الأمنية التي شهدتها منطقة الونشريس آنذاك.

– جدول رقم (31): توزيع المبحوثين حسب صفة حيازة المسكن

صفة حيازة المسكن	ك	%
ملكية	81	36.81
كراء عمومي	73	33.18
كراء عند الخواص	08	03.63
تسليف	09	4.09
فوضوي	37	16.81
وراثي	12	05.45
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 36.81% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يحوزون مساكنهم بصفة ملكية، تليها 33.18% منهم يحوزونها بصفة كراء عمومي، في حين سجلت أدنى نسبة 03.63 % لدى المبحوثين يحوزونها بصفة كراء عند الخواص وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير في نسبة المبحوثين الذين يحوزون مساكنهم بصفة ملكية وكذا والمبحوثين الذين يحوزونها بصفة كراء عمومي، مقارنة بالمبحوثين الذين يحوزون مساكنهم بصفة أخرى غير هاتين الصفتين، ويمكن رد حيازة أغلب المبحوثين مساكنهم بصفة ملكية إلى أن هذه المساكن هي عبارة عن مساكن تقليدية أو فيلات يمتلكها أصحابه بوثائق رسمية، أما المبحوثين الذين يحوزون مساكنهم عن طريق الكراء العمومي فيمكن ردها إلى أن معظم هذه المساكن عبارة عن شقق شيدتها الدولة حديثا، وأما بالنسبة للمبحوثين الذين يحوزون مساكنهم بغير هاتين الصفتين– باستثناء الذين يحوزون مساكنهم بصفة وراثي– فيمكن رده إلى صعوبة حصول هؤلاء على مسكن لائق ومريح وأن ظروفهم اضطرتهم إلى الكراء عند الخواص، أو التسليف أو السكن في مسكن فوضوي.

– جدول رقم (32): عدد الغرف التي تتشكل منها مساكن المبحوثين

عدد الغرف	ك	%
غرفة واحدة	17	07.72
غرفتان	120	54.54
ثلاث فأكثر	83	37.72
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 54.54% من مجموع الكلي للعينة المدروسة تشكل مساكنهم من غرفتين وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 37.72% منهم تتشكل مساكنهم من ثلاث غرف فأكثر، في حين سجلت نسبة 07.72% فقط لدي المبحوثين الذين تتشكل مساكنهم غرفة واحدة وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير في نسب المبحوثين الذين أجابوا بأن مساكنهم تتشكل من غرفتين وكذا المبحوثين الذين أجابوا بأن مساكنهم تتشكل من ثلاث غرف فأكثر مقارنة بالمبحوثين الذين أجابوا بأن مساكنهم تتشكل من غرفة واحدة، ويمكن رد هذا الارتفاع الكبير في كون أن أغلب هؤلاء المبحوثين تتشكل مساكنهم من غرفتين أو ثلاث غرف فأكثر إلى أن مساكن هؤلاء تتراوح مابين شقق أي مساكن عمومية أنجزتها الدولة وفقا لمعايير محددة يراعى فيها حجم وعدد معين من الغرف ومساكن عبارة عن فيلات أو مساكن تقليدية أنجزها المبحوثون أنفسهم ولم يراعوا فيها ما تراعيه الدولة في إنجاز المساكن، أما المبحوثين الذي أجابوا بأن مساكنهم تتشكل من غرفة واحدة فقط فقد يكونون من المبحوثين الذين يسكنون مساكن فوضوية مؤقتا إلى غاية الظفر بمسكن لائق.

– جدول رقم (33): الرضا عن الوضعية السكنية الحالية

الرضا / سبب عدم الرضا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
ليس ملك لك			26	21.13		
ضيق			56	45.52		
نقص المرافق			04	03.25		
فوضوي			37	30.08		
المجموع	**97**	44.09	**123**	55.90	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 55.90% من المجموع الكلي للعينة المدروسة غير راضين عن وضعيتهم السكنية الحالية، مقابل44.09% منهم راضون عنها وهاتان النسبتان هما نسبتان متقاربتان نوعاما.

كما يتضح من خلال هذا الجدول أيضا أن أكبر نسبة 45.52% من المبحوثين غير الراضين عن وضعيتهم السكنية الحالية غير راضين بسبب ضيق مساكنهم، تليها نسبة 30.08% منهم غير راضين بسبب أن مساكنهم فوضوية، في حين سجلت أدنى نسبة 03.2 % فقط لدى المبحوثين غير الراضين بسبب نقص المرافق وهي نسبة ضئيلة جدا.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين غير راضين عن وضعيتهم السكنية الحالية بسبب أن مساكنهم ضيقة بكثرة عدد أفراد العائلة أو بوجود أكثر من عائلة واحدة تعيش به، أما المبحوثين غير الراضين عنها بسبب أن مساكنهم فوضوية فيمكن تفسيره بهشاشة هذه المساكن وعدم صلاحيتها للسكن ذلك أن" البناء الفوضوي هو البناء الذي يعبر عن نمط معين من السكنات التي تتميز بالهشاشة وعدم النظافة"[1] والعشوائية إلى درجة يصعب ربطها بشبكات الخدمة القاعدية كهرباء وماء وصرف صحي.

(1) Brahim bellaadi, le bidon ville: histoire d'un concept, revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001, p.212

– جدول رقم (34): عدد العائلات الزواجية المكونة لعائلات المبحوثين.

العائلات الزواجية	ك	%
عائلة واحدة	172	78.18
عائلتان	31	14.09
ثلاث فأكثر	17	07.72
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 78.18% من المجموع الكلي للعينة المدروسة تتكون عائلتهم من عائلة زواجية واحدة وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 09.14% منهم تتكون عائلهم من عائلتين زواجيتين، في حين سجلت أدنى نسبة 07.72 % لدى المبحوثين الذين تتكون عائلتهم من ثلاث عائلات زواجية فأكثر وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن عائلاتهم تتكون من عائلة زواجية واحدة مقارنة بالمبحوثين الذين أجابوا بأن عائلاتهم تتكون من عائلتين اثنتين أو ثلاث عائلات.

ويمكن تفسير كون أغلب عائلات المبحوثين تتكون من عائلة واحدة بضيق مساكنهم لأن معظمها عبارة عن شقق وبيوت تقليدية وفوضوية لا تتسع لأكثر من عائلة، أما كون باقي المبحوثين عائلاتهم تتكون من عائلتين أو ثلاث فأكثر فيمكن تفسيره بصعوبة ظفر هذه العائلات بمسكن خاص بها، أو بتفضيلها العيش مع العائلة الممتدة لاسيما إذا كان المسكن واسعا، وقد تفسر أيضا بالظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة خلال فترة التسعينيات والتي أدت إلى توافد أعداد هائلة من المهاجرين فروا من المناطق النائية والأرياف إلى المدينة للاستقرار بها وبأطرافها وضواحيها بحثا عن الأمن وظروف معيشية أفضل وهذا ما اضطرها إلى العيش في مسكن واحد في المدينة.

– ثالثا: اهتمام المبحوثين بأحيائهم

– جدول رقم (35) ترميم المسكن أو طلاء واجهته

الترميم / سبب عدم الترميم	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
لا يحتاج إلى ترميم			56	34.35		
ليس ملك لك			09	05.52		
ليس لديك مال			64	39.26		
ليس لديك وقت			14	08.58		
مسؤولية السلطات وحدها			20	12.26		
المجموع	**57**	25.90	**163**	74.09	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 74.09% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لم يقوموا بترميم مساكنهم أو طلاء واجهتها وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 25.90% منهم أجابوا عكس ذلك .

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 39.26% من مجموع المبحوثين الذين لم يقوموا بترميم مساكنهم أو طلاء واجهتها لم يقوموا بذلك بسبب أنه ليس لديهم أموال، تليها نسبة 34.35% منهم لم يقوموا بترميمها أو طلاء واجهتها بسبب أنها لا تحتاج إلى ترميم أو طلاء، في حين سجلت أدنى نسبة 05.52% فقط لدى المبحوثين الذين لم يرمموا مساكنهم أو يقومون بطلاء واجهتها بسبب أنها ليست ملكا لهم.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين لم يقوموا بترميم مساكنهم أو طلاء واجهتها بسبب أنه ليس لديهم أموال بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها هؤلاء نتيجة انخفاض دخلهم الشهري، أما المبحوثين الذين أرجعوا السبب إلى أنها لا تحتاج ذلك فيمكن تفسيره بحداثة مساكنهم خصوصا مبحوثي مقاطعة سوناتيبا ذلك أن أغلبها يعود إلى ما بعد سنة 2002 مثلما ذكرنا سابقا.

جدول (36): اهتمام المبحوثين بما يجري حولهم في الحي(من تنظيف وتشجير وصيانة وترميم...)

الاهتمام / سبب عدم الاهتمام	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
لا يهمك			20	16.39		
مسؤولية السلطات المحلية			50	40.98		
ليس لديك وقت			52	42.62		
المجموع	**98**	44.54	**122**	55.45	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 55.45% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لا يهتمون بما يجري حولهم في الحي، مقابل 44.54% منهم أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 42.62% من مجموع المبحوثين الذين لا يهتمون بما يجري حولهم في الحي لا يهتمون بذلك بسبب أنه ليس لديهم وقت، تليها نسبة 40.98% منهم لا يهتمون بما يجري حولهم في الحي كونهم يرون أن الاهتمام به هو من مسؤوليات السلطات المحلية وحدها في حين سجلت أدنى نسبة 16.39% فقط لدى المبحوثين الذين لا يهتمون بسبب أن ذلك لا يهمهم.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين لا يهتمون بما يجري حولهم في الحي بسبب أنه ليس لديهم وقت بانشغال هؤلاء المبحوثين بتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها ذلك أن اهتمامهم هذا يقتضي على الأقل تحررهم من هذه الظروف الصعبة في المقام الأول كي يلتفتوا إلى ما يجري حولهم بحييهم، أما المبحوثين الذين أرجعوا سبب عدم اهتمامهم إلى أن الاهتمام هو من مسؤوليات السلطات المحلية وحدها فيمكن تفسيره، بلامبالاة هؤلاء المبحوثين وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه أحيائهم وكذا جهلهم بحقوقهم المتمثلة في كونهم هم أيضا فاعلون في المجال الحضري.

- جدول رقم: (37) الدخل وعلاقته باهتمام المبحوثين بما يجري في الحي

الاهتمام / الدخل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 18000دج	04	14.81	23	85.18	27	12.27
18000-35999دج	10	20	40	80	50	22.72
36000-53999دج	45	56.96	34	43.03	79	35.90
54000دج فأكثر	39	60.93	25	39.06	64	29.09
المجموع	**98**	44.54	**122**	55.45	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 85.18% من مجموع المبحوثين الذين يقل دخلهم الشهري العائلي عن 18000دج لا يهتمون بما يجري في حييهم وهي نسبة عالية جدا، مقابل 14.81% فقط منهم من يهتمون بذلك وهي نسبة ضئيلة.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 60.93% من مجموع المبحوثين الذين يساوي دخلهم الشهري العائلي أو يفوق 54000دج يهتمون بما يجري في حييهم وهي نسبة عالية نوعا ما، مقابل 39.06% منهم لا يهتمون بذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين لديهم دخل شهري عائلي منخفض لا يهتمون بما يجري حولهم في الحي، وأن أغلب المبحوثين الذين لديهم دخل شهري عائلي مرتفع يهتمون بذلك لأنه من الطبيعي جدا أن الناس إذا حققوا ما هو ضروري التفتوا إلى ما فوقه وأنفقوا عليه" فيستكثرون من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار للتحضر"[1]، وشاركوا غيرهم في الحياة العامة وفيما يجري حولهم.

(1) عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص96.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين الدخل الشهري العائلي واهتمام السكان بما يجري حولهم في الحي الذي يسكنون به بحيث كلما ارتفع الدخل ازداد الاهتمام بالحي وما يجري فيه من تنظيف وتشجير وصيانة وترميم... والعكس صحيح.

– جدول رقم: (38) توزيع المبحوثين حسب نظرتهم إلى وضعية الحي.

وضعية الحي	ك	%
سيئة	96	43.63
حسنة	105	47.72
جيدة	19	08.63
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 47.72 % من مجموع الكلي للعينة المدروسة يرون أن وضعية حييهم حسنة، تليها نسبة 43.63 % من المبحوثين يرون بأن وضعية حييهم سيئة، في حين سجلت أدنى نسبة 08.63 % لدى المبحوثين الذين يرون بأن وضعية حييهم جيدة وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك تقارب كبير بين نسبة المبحوثين الذين يرون أن وضعية حييهم حسنة والمبحوثين الذين يرون وضعية حييهم سيئة، فيما يرى القليل من المبحوثين أن وضعيته جيدة ومرد هذا كله إلى هامشية المقاطعتين ذلك أن الدولة غالبا ما يكون اهتمامها منصبا على الأحياء المركزية أكثر من الأحياء الواقعة على الهامش التي كثيرا ما تكون عرضة للإهمال وقلة المراقبة ويكون حظها من الاهتمام والعناية قليلا.

جدول: (39) المشاركة مع الجيران في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي و ظروفه وطريقتها

المشاركة / طريقتها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
المال	36	34.61				
الجهد	17	16.34				
الرأي	51	49.03				
المجموع	**104**	47.27	**116**	52.72	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 52.72 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يشاركون مع جيرانهم في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، مقابل 47.27 % منهم يشاركون في ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 49.03 % من مجموع المبحوثين الذين يشاركون يشاركون بالرأي، تليها نسبة 34.61% منهم يشاركون بالمال، في حين سجلت أدنى نسبة 34.16% فقط لدى المبحوثين الذين يشاركون بالجهد.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع طفيف لنسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك، ويمكن تفسير هذا الارتفاع الطفيف بانشغال هؤلاء المبحوثين وسعيّهم إلى تحسين أوضاعهم وتحصيل قوت يومهم فالكثير من المبحوثين مثلما هو موضح في (الجدول رقم: 26) لم يتجاوز دخلهم الشهري العائلي 35999دج وهو دخل غير كاف لسد حاجاتهم، وهذا ما يجعلهم يسعون إلى سد هذه الحاجات ولا يعيرون اهتماما للمشاركة مع جيرانهم في مشروعات تخص الحي، وحتى ولو شاركوا فإن مشاركتهم غالبا ما تكون بالرأي وهي مشاركة في حد ذاتها غير فعالة وهذا ما يبين بأن المشاركة السكانية في الشؤون العامة للحي لا

تتأتى من فراغ فهي" تتطلب تحرير الإنسان من ضغوط حاجاته ومشكلاته كخطوة أولى لضمان مشاركته الايجابية الفعالة"[1].

- جدول رقم: (40) صفة حيازة المسكن وعلاقتها بالمشاركة في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه.

المشاركة / صفة حيازة المسكن	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ملكية	60	74.07	21	25.92	**81**	36.81
وراثي	06	50	06	50	**12**	05.54
فوضوي	01	02.70	36	97.27	**37**	16.81
تسليف	02	22.22	07	77.77	**09**	04.09
كراء عند الخواص	03	37.5	05	62.5	**08**	03.63
كراء عمومي	32	43.48	41	56.16	**73**	33.18
المجموع	**104**	47.27	**116**	52.72	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 97.27% من مجموع المبحوثين الذين يحوزون مساكن بصفة فوضوية لا يشاركون في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه وهي نسبة عالية جدا مقابل 02.70% فقط منهم من يشاركون في ذلك وهي نسبة ضئيلة جدا.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 74.07% من مجموع المبحوثين الذين يحوزون مساكن عن طريق

(1) فوزي بشرى أحمد، مشاركة المواطنين والتنمية المحلية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة، مصر، المجلد 22، مايو 1985، ص72.

الملكية يشاركون في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه وهي نسبة عالية نوعا ما، مقابل 25.92% منهم لا يشاركون في ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين يحوزون مساكن بصفة فوضوية لا يشاركون في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، وأن أغلب المبحوثين الذين يحوزونها بصفة ملكية يشاركون في ذلك، لأنه من الطبيعي جدا أن من يحوز مسكنا فوضويا تجده دائما يسعى إلى الحصول على مسكن لائق باعتباره من الضروريات التي يبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيقها، لذلك يتوجه توجها ذاتيا فيهتم بمصالحه الخاصة فقط، ولا يعير اهتماما للمصالح العامة التي تهم الحي بما في ذلك المشاركة في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحواله وظروفه، ولا يسعى إلى تحقيقها ذلك أن" التوجه الذاتي يتمثل في سعي أعضاء النسق أو الجماعة أو المجتمع لتحقيق صالحهم الخاصة، بينما يتمثل التوجه الجماعي في سعي أعضاء النسق لتحقيق الصالح العام"[1] وكلٌ يتوجه بحسب ظروفه.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين صفة حيازة المسكن والمشاركة في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، بحيث كلما كان المسكن ملكا للمبحوث ازدادت مشاركته والعكس صحيح.

---

(1) خالد حامد، المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر،ط1، 2008، ص37.

- جدول رقم: (41) الرضا بالمسكن وعلاقته بالمناقشة في المواضيع التي لها علاقة بالحي

المناقشة / الرضا	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم (راض)	66	68.04	31	31.95	**97**	44.09
لا(غير راض)	43	34.95	80	65.04	**123**	55.90
المجموع	**109**	49.54	**111**	50.45	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 68.04% من مجموع المبحوثين الراضين عن وضعيتهم السكنية الحالية يتناقشون في المواضيع التي لها علاقة بالحي وهي نسبة عالية نوعاما مقابل 31.95% فقط منهم لا يتناقشون في ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 65.04% من مجموع المبحوثين غير الراضين عن وضعيتهم السكنية الحالية لا يتناقشون في المواضيع التي لها علاقة بالحي وهي أيضا نسبة عالية نوعاما مقابل 34.95% منهم يتناقشون في ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الراضين عن وضعيتهم السكنية بالحي يتناقشون في المواضيع التي لها علاقة به، وأن معظم المبحوثين غير الراضين عنها لا يتناقشون في ذلك.

ومنه نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين الرضا عن الوضعية السكنية والمناقشة في المواضيع التي لها علاقة بالحي، بحيث كلما كان هناك رضا عن هذه الوضعية كانت هناك مناقشة في المواضيع التي لها علاقة بالحي والعكس صحيح.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لنتائج الجداول السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- أغلب المبحوثين دخلهم الشهري العائلي يتراوح مابين [36000-53999دج].

- أغلب المبحوثين أجابوا بأنه لا يشاركهم في ميزانية العائلة أحد، أما المبحوثين الذين أجابوا بأنه يشاركهم أفراد آخرون في هذه الميزانية فأغلبهم أجابوا بأنه يشاركهم أبناؤهم.

- أغلب المبحوثين ليس لديهم مداخيل أخرى إضافية، أما الذين لديهم مداخيل إضافية فإن أغلبهم أجابوا بأن مصدرها الفلاحة.

- أغلب المبحوثين لا يمتلكون سيارات وأغلبهم أيضا لا يمتلكون جهاز كمبيوتر، لكن أغلبهم يمتلكون تلفاز ثلاجة غسالة.

- أغلب المساكن التي يسكنها المبحوثون عبارة عن شقق، والقليل منهم يسكنون فيلات.

- أغلب المبحوثين يحوزون مساكنهم عن طريق الملكية، ويليهم المبحوثون الذين يحوزونها عن طريق الكراء العمومي.

- أغلب المبحوثين تتكون مساكنهم من غرفتين، والقليل منهم جدا من تتكون من غرفة واحدة.

- أغلب المبحوثين غير راضين عن وضعيتهم السكنية الحالية، وأغلبهم يرجعون السبب إلى أنها ضيقة ويليهم المبحوثون الذين يرجعون سبب ذلك إلى أنها فوضوية.

- أغلب المبحوثين تتكون عائلاتهم من عائلة زواجية واحدة، والقليل من هم جدا من تتكون من ثلاث عائلات فأكثر.

- أغلب المبحوثين لا يقومون بترميم مساكنهم أو طلائها، وأغلبهم يرجعون سبب ذلك إلى أنه ليس لديهم أموال، والقليل منهم من أرجعوا السبب إلى أنها ليست ملكم لهم.

- أغلب المبحوثين لا يهتمون بما يجري حولهم بالحي، وأغلبهم يرجعون السبب إلى أنه ليس لديهم وقت لذلك، ويليهم المبحوثون الذين يرجعون السبب إلى أن الاهتمام بما يجري فيه هو من مسؤوليات السلطات المحلية وحدها.

– أغلب المبحوثين من ذوي الدخل الشهري العائلي المرتفع يهتمون بما يجري حولهم في الحي، خلافا لأغلب المبحوثين من ذوي الدخل المنخفض والذين لا يهتمون بذلك.

– أغلب المبحوثين يرون أن وضعية حييهم حسنة، ويليهم المبحوثون الذين يرون أن وضعية حييهم سيئة، فيما يرى القليل جدا من المبحوثين أن وضعية حييهم سيئة.

– هناك ارتفاع طفيف لصالح المبحوثين الذين لا يشاركون مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك لكن أغلب هؤلاء الذين يشاركون يشاركون بالرأي.

– أغلب المبحوثين الذين يحوزون مساكنهم عن طريق الملكية أو الكراء العمومي يشاركون في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، خلافا للمبحوثين الذين يحوزون مساكنهم عن طريق التسليف أو الكراء عند الخواص والذين أغلبهم لا يشاركون في ذلك.

– أغلب المبحوثين الراضين عن وضعيتهم السكنية الحالية يتناقشون في المواضيع لها علاقة بالحي خلافا للمبحوثين غير الراضين عنها والذين أغلبهم لا يتناقشون في ذلك.

كل هذا بصفة عامة يوضح بأن المستوى المعيشي لسكان الحي الحضري والذي يتجلى لنا من خلال (الدخل الشهري العائلي، وما يمتلكه المبحوثون من تجهيزات ووسائل ضرورية وكمالية، وطبيعة المساكن التي يسكنونها وصفة حيازتها ومدى اتساعها، ودرجة صيانتها، والرضا عنها، وعدد الأسر التي تعيش بها...) يؤثر في طبيعة اهتمامهم بحيهم، بحيث نجد أن المبحوثين ذوي المستوى المعيشي المقبول أي الذين تحرروا إلى حد ما من الاهتمام بتحصيل ضروريات الحياة اتجهوا إلى الاهتمام بالأشياء التي تتعلق بالصالح العام بالمناقشة حولها والمشاركة فيها، والعكس صحيح وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة: بأن اهتمام السكان بأحيائهم الحضرية له علاقة بمستواهم المعيشي.

الفصل الثامن: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال نمو حس المواطنة لدى سكانها

تمهيد

- أولا: اهتمام المبحوثين بالشؤون العامة في أحيائهم
- ثانيا: اهتمام السلطات المحلية بأحياء المبحوثين وموقع المبحوثين من هذا الاهتمام
- ثالثا: موقف المبحوثين مما هو موجود بأحيائهم من مرافق وممتلكات عمومية

خلاصة

تمهيد:

أشرنا في الفصل السابق إلى أن إدارة الأحياء الحضرية وتسييرها والاهتمام بها لا ينبغي أن تتكفل به الدولة وحدها إذ لا بد من مشاركة سكانية داعمة ومساندة لها، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تتوفر ما لم يكن ساكن هذه الأحياء في ظروف اقتصادية واجتماعية مريحة إلى حد ما، تسمح له على الأقل بالالتفات إلى ما يجري حوله بحييه والاهتمام به.

لكن هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية المريحة لا يعني أنها كافية وحدها لرفع مشاركة هؤلاء إلى المستوى المطلوب، إذ ينبغي عليهم أن يكون على قدر ما من الإحساس بالمواطنة كي يقومون بدورهم على أكمل وأحسن وجه، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في هذا الفصل من خلال معرفة مدى اهتمام المبحوثين بالشؤون العامة في أحيائهم أولا، و معرفة مدى اهتمام السلطات المحلية بأحياء المقاطعتين وموقع المبحوثين من هذا الاهتمام ثانيا، ثم معرفة موقف المبحوثين مما هو موجود بأحيائهم من مرافق وممتلكات عامة ثالثا.

ففي العنصر الأول نتطرق إلى مناقشة المبحوثين مع سكان الحي في الأمور التي تتعلق بحييهم وموضوعات هذه الناقشة وما يتوفر عليه الحي من مرافق وخدمات.

أما في الثاني فنتطرق إلى استشارة السلطات المحلية السكان عند جلبها مشروع ما للحي وأخذها مقترحاتهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم...

وأما في العنصر الثالث فنتطرق فيه إلى إحساس المبحوثين بالمسؤولية اتجاه المرافق العامة وكيفية التصرف مع من يعتدي عليها وكذا اهتمامهم بالمحافظة عليها...

هذا كله من أجل دراسة وتحديد العلاقة الموجودة بين الإحساس بالمواطنة لدى سكان هذه الأحياء الحضرية ومدى اهتمامهم بها.

– أولا: اهتمام المبحوثين بشؤون أحيائهم

– جدول رقم (42): رأي المبحوثين فيما تتوفر عليه أحياؤهم من مرافق وخدمات.

رأي المبحوثين	ك	%
كاف	77	35
غير كاف	143	65
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 65% من مجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا أن ما تتوفر عليه أحياؤهم من مرافق وخدمات غير كاف وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 35 % فقط منهم أجابوا عكس ذلك.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أجابوا بأن ما تتوفر عليه أحياؤهم من مرافق وخدمات غير كاف بوقوع هذه الأحياء على هامش المدينة وكثيرا ما تفتقر مثل هذه الأحياء الهامشية إلى ما يسد حاجتها من هذه المرافق والخدمات خصوصا تلك التي تتعلق بالمواصلات والخدمات التعليمية والصحية... مثلما أجاب أغلب المبحوثين نتيجة نقص الاهتمام بهذه الأحياء من طرف السلطات المحلية مثلما ذكرنا.

فكلما اتجهنا نحو الأحياء المركزية تكثر المرافق والخدمات وكلما اتجهنا خارجها تقل، ويمكن تفسيره ذلك أيضا بالنمو السكاني المتزايد لهذه الأحياء، نتيجة الزيادة الطبيعية لسكانها وكذا الهجرة إليها كونها أحياء مناسبة لاستقرار المهاجرين خصوصا الفقراء منهم لأنها بعيدة عن المراقبة فيشيدون فيها مساكنا فوضوية وبهذا تعجز هذه الأحياء عن مواجهة احتياجات هذه الأعداد الهائلة من السكان فتصبح تعيش ما يسمى بالتضخم الحضري والذي يعتبر سببا رئيسا في تدهور البيئة الحضرية بالمدينة" ويبدو ذلك أوضح ما يكون في نمو الأحياء المتخلفة، وتضخم أحجامها، ونقص الخدمات الحضرية بما في ذلك الإسكان والمواصلات والمنافع العامة...وسوء الخدمات التعليمية والترفيهية"[1].

(1) السيد الحسني، التحضر في الأقطار النامية، مطابع الطوخي التجارية، القاهرة، 1992، ص111.

جدول: (43): المناقشة مع سكان الحي في الأمور التي تتعلق به وموضوعات هذه الناقشة

المناقشة / موضوعاتها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
النظافة	37	33.94				
حملات التشجير	12	11				
إقامة نشاطات رياضية للأطفال	16	14.67				
طلب مرافق	44	40.36				
المجموع	**109**	49.54	**111**	50.45	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن نصف المبحوثين 50.45 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يتناقشون في الأمور التي لها علاقة بالحي، مقابل النصف الآخر منهم يتناقشون في ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 40.36 % من المبحوثين الذين يتناقشون في الأمور التي لها علاقة بالحي يتناقشون حول طلب المرافق، تليها نسبة 33.94 % منهم يتناقشون حول النظافة، في حين سجلت أدنى نسبة 11 % فقط لدى المبحوثين الذين يتناقشون حول حملات التشجير.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين الذين يتناقشون في الأمور المتعلقة بالحي يتناقشون حول طلب المرافق بنقص المرافق بهذه الأحياء كونها هامشية"وفي مثل هذه الأحياء الهامشية يلاحظ افتقارها إلى البنية الأساسية، وإلى الحد الأدنى من الخدمات والتنظيم"[1]، لذلك فنقص هذه المرافق هو من الأولويات التي يتناقش فيها هؤلاء المبحوثين ويسعون إلى توفيرها.

(1) هالة منصور، مرجع سابق، ص71- 72.

– ثانيا: اهتمام السلطات المحلية بأحياء المبحوثين وموقع المبحوثين من هذا الاهتمام

جدول: (44): استشارة السلطات المحلية السكان عند جلبها مشروع ما للحي

الاستشارة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
دائما	09	12.5				
أحيانا	63	87.5				
المجموع	**72**	32.72	**148**	67.27	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 67.27 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا أن السلطات المحلية لا تستشيرهم عند جلبها مشروع ما للحي وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 32.72% فقط منهم من أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 87.5% من المبحوثين الذين تستشيرهم السلطات المحلية أجابوا بأن هذه الأخيرة تستشيرهم أحيانا وهي نسبة عالية جدا، في حين سجلت نسبة 12.5% فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات تستشيرهم دائما وهي نسبة ضئيلة.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تستشيرهم عند جلبها مشروع ما للحي بالنظرة الأحادية من طرف هذه السلطات التي ترى بأن هذا الأمر من اختصاصها ولا دخل للسكان فيه وأنها هي من يصنع القرار، والحقيقة أن هذه النظرة هي نظرة الكثير من المسؤولين ليس في الجزائر فقط وإنما في إفريقيا ككل إذ" غالبا ما يفسرون واجب الخدمة على أنه حق للتصرف والتقرير بشكل إفرادي"[1] فيهمشون الأخر ويمارسون البيروقراطية والتعسف في حقه، رغم وجود من القوانين

(1) فوريه كاترين، إدارة المدن بمشاركة سكانها، ترجمة: حاتم سلمان، دار الفرابي، بيروت– لبنان، ط1، 2003، ص37.

الصريحة ما ينصُّ على ضرورة إشراكه في تسيير شؤونه، فقانون البلدية الجزائري 11/10 في" الباب الثالث منه المادة: 11 يلزم المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية..."[1]، لكن هذا القانون وغيره كثيرا ما يضرب به عرض الحائط، وهو ما يجعل المواطن يشعر بنوع من الإقصاء والتهميش وبالتالي يُضعف فيه إلى حد ما الإحساس بالمواطنة ...، وتتأكد هذه النظرة حتى عند المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تستشيرهم عند جلبها مشروع ما للحي ذلك أغلبهم أجابوا بأن هذه الأخيرة تستشيرهم أحيانا فقط ولا تستشيرهم دائما، وهذا ما يوضح أكثر احتكار السلطة المحلية تسيير شؤون المواطن وعدم الاعتراف به كطرف مهم في المعادلة.

جدول: (45): أخذ السلطات مقترحات السكان بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم

أخذ المقترحات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
معظمها	04	10.52				
بعضها	34	89.47				
المجموع	**38**	17.27	**182**	82.72	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 82.72 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن السلطات المحلية لا تأخذ مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم وهي نسبة عالية جدا، مقابل 17.27 % فقط منهم أجابوا عكس ذلك.

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أول شعبان عام 1432هـ، الموافق لـ 03 يوليو سنة 2012، العدد 37، ص 08.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 89.27% من المبحوثين الذين تأخذ السلطات المحلية مقترحاتهم وأفكارهم أجابوا بأنها تأخذ بعض هذه المقترحات والأفكار وهي نسبة عالية جدا، في حين سجلت نسبة 10.52% فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنها تأخذ معظمها وهي نسبة ضئيلة

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تأخذ مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم- إلى جانب ما ذكرناه بخصوص النظرة الأحادية من طرف السلطات عند تعليقنا على الجدول السابق- بعدم تفاهم هؤلاء المبحوثين فيما بينهم بخصوص مقترحاتهم فلا توجد لديهم مقترحات موحدة متفقون بشأنها لذا" يظهروا في عيون العديد من المسؤولين أنهم أكثر فأكثر تشتتا وغير مفهومين..."[1] وهذا التشتت والغموض وعدم التفاهم هو من يجعل السلطات لا تأخذ بمقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم، فيشعرون هم نتيجة ذلك بشيء من التهميش واللامبالاة بهم فينشأ لديهم ضعف الإحساس بالموطنة.

(1) فوريه كاترين، مرجع سابق، ص72

جدول رقم:(46) أخذ السلطات مقترحات السكان وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حييهم وعلاقته بالمشاركة مع الجيران في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه

المشاركة / أخذ المقترحات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم (تأخذ)	31	81.57	07	18.42	**38**	17.27
لا(لا تأخذ)	73	40.10	109	59.89	**182**	82.72
المجموع	**104**	47.27	**116**	52.72	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 81.57**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تأخذ مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حييهم يشاركون مع جيرانهم في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، وهي نسبة عالية جدا، مقابل 18.42**%** فقط منهم من لا يشاركون في ذلك.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 59.89**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تأخذ مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حييهم لا يشاركون مع جيرانهم في مشروعات تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 40.10**%** منهم لا يشاركون في ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تأخذ مقترحات السكان وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيّهم يشاركون مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، وأن معظم المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك لايشاركون مع جيرانهم في مثل هذه المشروعات فأخذ السلطات المحلية اقتراحات السكان وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيّهم يجعل من هؤلاء السكان يحسون بأنه هناك نوع من الاهتمام بهم من طرف

السلطات فيشعرون بشيء من المواطنة التي تجعلهم يهتمون بحييهم ويتعلقون به، ذلك" أن إشراك المواطنين في برامج ومشروعات التنمية المحلية ...يزيد من ولائهم وانتمائهم"[1] ويعمل على تعديل اتجاهاتهم ومواقفهم إزاء حيّهم وما يستهدفه من مشروعات بشكل عام.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين أخذ السلطات مقترحات السكان وأفكارهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم ومشاركة هؤلاء مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه، فكلما كان هناك اهتمام بمقترحات السكان وأفكارهم من طرف السلطات المحلية كانت هناك مشاركة سكانية واسعة في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه والعكس صحيح.

(1) هالة منصور، مرجع سابق، ص212.

– ثالثا: موقف المبحوثين مما ما هو موجود بأحيائهم من مرافق وممتلكات عمومية

جدول: (47) الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية وكيفية التصرف مع من يعتدي عليها

المناقشة / كيفية التصرف	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
تنصحه	90	83.33				
تمنعه	11	10.18				
تخطر الجهات المعنية	07	06.48				
المجموع	**108**	49.09	**112**	50.90	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن نصف المبحوثين 50.90% من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية، مقابل النصف الباقي 49.09% منهم يحسون بذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 83.33% من المبحوثين الذين يحسون بالمسؤولية اتجاه هذه المرافق يلجأون إلى نصح من يعتدي عليها وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة 10.18% منهم يلجأون إلى منعه وهي نسبة ضئيلة جدا، في حين سجلت أدنى نسبة 06.48 % فقط لدى المبحوثين الذين يلجأون إلى إخطار الجهات المعنية وهي أيضا نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه ارتفاع طفيف لصالح المبحوثين الذين لا يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية مقارنة بالمبحوثين الذين يحسون بذلك، وهذا ما يمكن تفسير بكون هؤلاء المبحوثين قد يكونون ممن يعيشون ظروفا صعبة أو ممن لا يملكون شيئا في هذه الأحياء ويسكنون مساكن تقليدية وفوضوية وهذه الظروف هي من تجعلهم يفتقدون شعور الارتباط بالحي" وحينما يفتقد الأشخاص ذلك الشعور الوجداني لعلاقة الارتباط بالأرض–أو المسكن– بسبب عدم التملك تتولد لديهم دوافع الإهمال واللامبالاة نحوها "[1] وعدم الإحساس بالمسؤولية اتجاهها، أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يحسون

(1) حسين خريف، مرجع سابق، ص229

بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية فقد يكونون ممن يعيشون ظروفا مريحة ويمتلكون مساكن لائقة.

وأما عن لجوء أغلبهم إلى النصح كطريقة للتصرف مع من يعتدي على هذه المرافق على حساب غيره من التصرفات الأخرى، فيمكن تفسيره برغبة هؤلاء المبحوثين في الحفاظ على العلاقات التي تربطهم بغيرهم- خصوصا جيرانهم- تجنبا للوقوع في خلافات أو صدامات معهم.

جدول (48): استشارة السلطات المحلية السكان أثناء جلب مشروع ما للحي وعلاقتها بالإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية.

الإحساس بالمسؤولية / استشارة السكان	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم(تستشيرنا)	50	69.44	22	30.55	**72**	32.72
لا(تستشيرنا)	58	39.18	90	60.81	**148**	67.27
المجموع	**108**	49.09	**112**	50.90	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 69.44**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تستشيرهم أثناء جلبها مشروع ما للحي يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة به، وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 30.55**%** فقط منهم من لا يحسون بذلك.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 60.81**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تستشيرهم أثناء جلبها مشروع ما للحي لا يحسون بالمسؤولية اتجاه هذه المرافق، وهي أيضا نسبة عالية نوعاما، مقابل 39.18**% فقط** منهم من يحسون بذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تستشيرهم أثناء جلبها مشروع ما للحي يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة به، وأن معظم المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك لا يحسون بالمسؤولية اتجاه هذه المرافق ذلك أن الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة بالحي لا يتأتى من فراغ، فإذا ما أحسّ الفرد بأنه فعّال وله دور في المجتمع الذي يعيش فيه، وأن هناك من يستشيره في تسيير شؤونه يحس بالمسؤولية اتجاه ما يوجد ويدور حوله، وأما إذا شعر" بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به ولا يعنيهما أمره، بأنه لا قيمة له في هذا المجتمع، يفقد الدافع إلى المشاركة الفعالة في الحياة العامة"[1]

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين استشارة السلطات المحلية السكان أثناء جلب مشروع ما للحي و الإحساس بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة به، بحيث كلما كانت هناك استشارة من طرف السلطات المحلية للسكان أثناء جلب مشروع ما للحي كان هناك إحساس بالمسؤولية من طرف السكان اتجاه المرافق العمومية الموجودة به والعكس صحيح.

– جدول رقم (49): يبين تنظيم السلطات المحلية نشاطات احتفالية بأحياء المبحوثين.

تنظيم نشاطات احتفالية	ك	%
نعم	17	07.72
لا	203	92.27
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 92.27% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن السلطات المحلية لا تنظم نشاطات احتفالية بأحيائهم وهي نسبة عالية جدا، مقابل 07.72 % فقط منهم من أجابوا عكس ذلك وهي نسبة ضئيلة جدا.

(1) محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص257.

يمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تنظم نشاطات احتفالية بأحيائهم بهامشية هذه الأحياء، ذلك أن الأحياء الهامشية هي أحياء بعيدة عن المركز وكثيرا ما تفتقر إلى المرافق التي تحتضن مثل هذه النشاطات خصوصا إذا علمنا بأن"كل منطقة في المدينة لها خصائصها الثقافية والاجتماعية المميزة"[1]، وأن المناطق الهامشية في المدينة لا يوجد فيها من الخصائص ما يؤهلها لاحتضان ذلك وهذا ما جعلها دوما بعيدة عن الحدث.

جدول (50): استجابة المبحوثين للنشاطات الاحتفالية التي تنظمها السلطات المحلية بالحي ودورهم فيها(*)

الاستجابة / الدور	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
الحضور	07	100				
المداخلة	–	–				
التنشيط	–	–				
المجموع	**07**	41.14	**10**	58.82	**17**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 58.82% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تنظم نشاطات احتفالية بحييهم لا يستجيبون لهذه النشاطات، مقابل 41.14 % منهم لها يستجيبون لها.

كما يتضح من خلاله أيضا أن كل المبحوثين (100 %) الذين أجابوا بأنهم يستجيبون لهذه النشاطات يقتصر دورهم على الحضور فقط وهي نسبة عالية جدا، دون تسجيل أي نسبة لدى المبحوثين الذين يقتصر دورهم على المداخلة أو التنشيط.

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، المرجع السابق، ص 90.

(*) فقط المبحوثين الذين أجابوا على السؤال هل تنظم السلطات نشاطات احتفالية.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تنظم نشاطات احتفالية بحييهم لا يستجيبون لهذه النشاطات بعدم أهمية هذه الأخيرة بالنسبة إليهم فهي لا تمثل لهم شيء ولا تحصل لهم منها فائدة، واستجابة الناس وميلهم إلى المشاركة في نشاط أو مشروع ما يتوقف عادة على مدى أهميته في حياتهم" وما يحققه لهم من فوائد محددة ترتبط بإشباع بعض احتياجاتهم، أو حل بعض مشكلاتهم"[1] أما النشاط أو المشروع الذي لا يعود عليهم بفائدة فقلما يستجيبون له أو يشاركون فيه.

أما المبحوثين الذين يستجيبون لهذه النشاطات فكلهم أجابوا بأن دورهم يقتصر على الحضور فقط دون غيره من الأدوار الأخرى كالتنشيط أو القيام بمداخلة... وهذا ما يمكن تفسيره بالمناخ العام السائد بين المبحوثين والسلطات المحلية وطبيعة العلاقات التي تحكمهم والتي تتسم بالضيق والمحدودية " فمع سيادة مناخ الديمقراطية والعلاقات الإنسانية الطيّبة تزداد المشاركة التلقائية للأفراد في الحياة العامة"[2] فيحضرون وينشطون ويقومون بمداخلات...ومع ضيق العلاقات و محدوديتها تنكمش أدوارهم وتتقلص مشاركتهم.

– جدول رقم (51) يبين مدى اهتمام السكان بالمحافظة على الممتلكات العمومية في الحي

الاهتمام / سبب عدم الاهتمام	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
ضعف حس المواطنة			37	30.83		
مسؤولية الدولة وحدها			19	15.83		
السلبية واللامبالاة			48	40		
لا توجد ممتلكات عامة			16	13.33		
المجموع	**100**	45.45	**120**	54.54	**220**	100

(1) نفس المرجع، ص214.

(2) نفس المرجع، ص214.

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 54.54% من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يهتمون بالمحافظة على ممتلكات العمومية في أحيائهم، مقابل 45.45% منهم يهتمون بذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 40% من المبحوثين الذين لا يهتمون بالمحافظة على هذه الممتلكات لا يهتمون بسبب السلبية اللامبالاة، تليها نسبة 30.83% منهم لا يهتمون بسبب ضعف الإحساس بالمواطنة، في حين سجلت أدنى نسبة 13.33% لدى المبحوثين لا يهتمون بسبب أنه لا توجد ممتلكات عمومية بالحي.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين لا يهتمون بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة في الحي بسبب السلبية واللامبالاة بنقص تفاعل هؤلاء المبحوثين مع أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه ذلك أن" سلوك الفرد- بصفة عامة- ما هو إلا انعكاس لعملية التفاعل الاجتماعي المستمر في المجتمع"[1]، على حد قول جورج هربرت ميد George Herbert Mead فبناءً على درجة تفاعله يتصرف مع ما يحيط به، أما المبحوثين الذين أرجعوا سبب عدم اهتمامهم بالمحافظة على هذه الممتلكات إلى أنه لا توجد ممتلكات عمومية بحييهم(وهم قلة) فيمكن تفسيره أيضا بما ذكرناه سابقا من أن الأحياء الهامشية كثيرا ما تقل المرافق والممتلكات العمومية إذا ما قورنت بالأحياء المركزية إلى درجة تبدو وكأنها غير موجودة تماما.

---

(1) السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص330.

جدول رقم: (52) تنظيم السلطات نشاطات احتفالية بالحي وعلاقته باهتمام السكان بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة به.

المحافظة على الممتلكات / تنظيم نشاطات احتفالية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم (تنظم)	13	76.47	04	23.52	**17**	7.72
لا(لا تنظم)	87	42.85	116	57.14	**203**	92.27
المجموع	**100**	45.45	**120**	54.54	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 76.47% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تنظم نشاطات احتفالية بحييهم يهتمون بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة به وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 23.52% فقط منهم من لا يهتمون بذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 57.14% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تنظم نشاطات احتفالية بحييهم لا يهتمون بالمحافظة على هذه الممتلكات، مقابل 42.45% منهم من يهتمون بالمحافظة على ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تنظم نشاطات احتفالية بحييهم يهتمون بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة به، وأن معظم المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك لا يهتمون بالمحافظة على هذه الممتلكات، ذلك أن الاهتمام بهذه الممتلكات مرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الذي تلعبه السلطات المحلية مع المواطنين في أحيائهم وما تقدمه لهم فيها وحتى تكون مشاركتهم في الاهتمام والمحافظة على الممتلكات العامة إيجابية، يتعين عليها- أي السلطات-أن تلعب دورا إيجابيا مع المواطنين في أحيائهم " لأن نجاح المشاركة الجماهيرية يتطلب موقفا إيجابيا من قبل

الدولة ودعما منها للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها"[1]، وهذا الموقف الايجابي هو الذي يشعر هؤلاء المواطنين بأنه هناك نوع من الاهتمام بهم فيزداد اهتمامهم هم أيضا وإلا حدث العكس.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين تنظيم السلطات المحلية نشاطات احتفالية بالحي واهتمام السكان بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة به، بحيث كلما نظمت السلطات المحلية احتفالات بالحي كان هناك اهتمام من طرف السكان بالممتلكات العمومية الموجودة به والعكس صحيح.

(1) نخبة من أساتذة علم الاجتماع، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص23.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لنتائج الجداول السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- أغلب المبحوثين أجابوا بأن ما يتوفر عليه الحي من مرافق وخدمات غير كاف.

- هناك ارتفاع طفيف لصالح المبحوثين الذين لا يتناقشون في الأمور التي تتعلق بالحي، مقارنة بالمبحوثين الذين يتناقشون في ذلك، غير أن أغلب هؤلاء- أي الذين يتناقشون- يتناقشون في موضوعات تتعلق بطلب المرافق.

- أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تستشيرهم عند جلبها مشروعا ما للحي، أما المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك وهم قلة فإن أغلبهم أجابوا بأن السلطات تستشيرهم أحيانا لا دائما.

- أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تأخذ مقترحاتهم بخصوص المشاريع التي تستهدف حيهم، أما المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك وهم قلة فإن أغلبهم أجابوا بأن السلطات تأخذ بعضا من مقترحاتهم لا معظمها.

- أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تأخذ مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشروعات التي تستهدف حيهّم يشاركون مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه خلافا للمبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك والذين أغلبهم لا يشاركون مع جيرانهم في مثل هذه المشروعات .

- هناك ارتفاع طفيف لصالح المبحوثين الذين لا يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة بالحي مقارنة بالمبحوثين الذين يحسون بذلك، غير أن أغلب المبحوثين الذين يحسون بهذه المسؤولية يلجأون إلى نصح من يعتدي عليها، دون غيره من التصرفات.

- أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تستشيرهم أثناء جلبها مشروع ما للحي يحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة به، خلافا للمبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك والذين أغلبهم لا يحسون بالمسؤولية اتجاه هذه المرافق.

- أغلب المبحوثين أجابوا بأن السلطات المحلية لا تنظم نشطات احتفالية بحيّهم.

– أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية تنظم نشاطات احتفالية بحييهم لا يستجيبون لهذه النشاطات، أما المبحوثين الذين يستجيبون لها فيقتصر دورهم كلهم على الحضور دون غيره من الأدوار الأخرى كالتنشيط أو المداخلة.

– أغلب المبحوثين لا يهتمون بالمحافظة على الممتلكات العمومية الموجودة بالحي، و أغلبهم لا يهتمون بسبب السلبية واللامبالاة، ويليهم المبحوثون الذين لا يهتمون بسبب ضعف الإحساس بالمواطنة.

– أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن السلطات المحلية نظمت احتفالات بأحيائهم يهتمون بالممتلكات العمومية الموجودة به، خلافا للمبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك والذين أغلبهم لا يهتمون بهذه الممتلكات.

كل هذا بصفة عامة يوضح أن إحساس سكان الحي الحضري بالمواطنة والتي تتجلى لنا من خلال(وما يتوافر عليه الحي من مرافق وخدمات، واستشارة السلطات المحلية السكان في الأمور التي تتعلق بحييهم وأخذ مقترحاتهم حول ذلك، وإقامة نشاطات احتفالية به...، يزيد من اهتمامهم بحييهم فيتناقشون في الأمور التي تتعلق به ويحافظون على مرافقه وممتلكاته ويحسون بالمسؤولية اتجاهها...) والعكس صحيح وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القائلة: بأن نمو حس المواطنة لدى سكان الحي الحضري يزيد من اهتمامهم بأحيائهم.

الفصل التاسع: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال طريقة انتظام سكانها

تمهيد

– أولا: إقامة المبحوثين مع بعضهم وطبيعة العلاقات التي تربطهم

– ثانيا: طريقة انتظام المبحوثين في أحيائهم

– ثالثا: مشاركة المبحوثين في إدارة أحيائهم.

خلاصة

تمهيد:

تبين لنا في الفصلين السابقين أن الذين يشاركون في إدارة أحيائهم الحضرية وتسييرها والاهتمام بها هم من المبحوثين الذين يعيشون ظروفا اقتصادية واجتماعية مريحة نوعاما (أي من ذوي المستوى المعيشي المقبول)، ومن المبحوثين الذين يحسون بشيء من المواطنة، لكن هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية المريحة وهذا الإحساس بالمواطنة وحدهما لا يكفيان للزيادة من حجم هذه المشاركة وفاعليتها، ما لم ينتظم هؤلاء المبحوثين في تنظيمات رسمية يشاركون من خلالها في إدارة أحيائهم وتجعل منهم طرفا يعترف به أصحاب القرار، وهذا الانتظام وعلاقته بإدارة الأحياء وتسييرها هو ما سنحاول الوقوف عليه في هذا الفصل من خلال معرفة مدة إقامة المبحوثين في أحيائهم مع بعضهم وطبيعة العلاقات التي تربطهم أولا ثم معرفة طريقة انتظامهم في هذه الأحياء ثانيا، وكذا معرفة مدى مشاركتهم في إدارتها، وإطار هذه المشاركة ومفعولها ثالثا.

ففي العنصر الأول نتطرق إلى مدة إقامة المبحوثين بالحي شبكة علاقاتهم، خلافاتهم، سببها...

وفي العنصر الثاني إلى الجمعيات الموجودة بأحيائهم، انخراطهم فيها، سهولة تكوينها، اطلاعهم على قانون الجمعيات الجديد، نظرتهم إليه...

وأما في العنصر الثالث فنتطرق إلى مشاركتهم في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار، إطار هذه المشاركة، الممثلين الذين يعترف بهم أصحاب القرار، استقبالهم من طرف أصحاب القرار، جدية أصحاب القرار في الاستماع إلى انشغالاتهم...

هذا كله من أجل دراسة وتحديد العلاقة الموجودة بين انتظام سكان هذه الأحياء الحضرية في تنظيمات رسمية وأثرها على مشاركتهم في إدارتها.

– أولا: إقامة المبحوثين بأحيائهم وطبيعة علاقاتهم ببعضهم

– جدول رقم: (53) مدة الإقامة بالحي

مدة الإقامة	ك	%
أقل من 05 سنوات	20	09.09
[05 – 10 سنوات[	41	18.63
10سنوات فأكثر	156	70.90
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 70.90% من مجموع الكلي للعينة المدروسة مدة إقامتهم بالحي 10سنوات فأكثر وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 18.63% منهم مدة إقامتهم به تتراوح مابين[05 – 10سنوات[، في حين سجلت أدنى نسبة 09.09% فقط لدى المبحوثين الذين تقل مدة إقامتهم عن 05 سنوات وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن مدة إقامتهم عشر (10) سنوات فأكثر وهذا ما يمكن تفسيره بأن هؤلاء المبحوثين هم من قدماء الوافدين إلى هذه الأحياء، أما المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم أقل من خمس (05) سنوات هم ممن التحقوا بهذه الأحياء مؤخرا واستقروا بها هروبا من ارتفاع أسعار السكنات وقيمة العقار في الأحياء الأخرى خاصة المركزية منها، فقيمة العقار وأسعار السكنات بما في ذلك الإيجار تنخفض كلما اتجهنا خارج المركز، ذلك" أن البعد أو المسافة الإيكولوجية عن مركز المدينة يرتبط بطريقة طردية مع انخفاض القيمة الإيجارية للمساكن"[1]، أو حتى قيمة شرائها أو شراء العقار، لذلك فالأحياء الهامشية هي الأحياء المناسبة للاستقرار خصوصا للفقراء وذوي الدخل المنخفض.

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، المرجع السابق، ص68.

جدول: (54) شبكة العلاقات في الحي واتجاهها.

العلاقات / اتجاهها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
الجهة	12	10				
القرابة	27	22.5				
الجيرة	81	67.5				
المجموع	**120**	54.54	**100**	45.45	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين 54.54% من المجموع الكلي للعينة المدروسة لديهم شبكة علاقات في الحي، مقابل 45.45% منهم ليس لديهم شبكة علاقات.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 67.5% من المبحوثين الذين لديهم علاقات أجابوا بأن علاقاتهم تقوم على الجيرة وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 22.5 % منهم تقوم علاقاتهم على القرابة، في حين سجلت أدنى نسبة 10% لدى المبحوثين الذين تقوم علاقاتهم على الجهة وهي نسبة ضئيلة.

من هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنه لديهم شبكة علاقات بالحي الذي يسكنون به، وهذا ما يمكن تفسيره بطول مدة إقامة هؤلاء المبحوثين مع بعضهم في الحي، أما عن كون أغلبهم تقوم علاقاتهم على الجيرة أكثر من غيرها من العلاقات الأخرى كالجهة والقرابة فيمكن تفسيره بأن الأحياء الهامشية مثلها مثل الأطراف والضواحي سكانها يكونون" أكثر ميلا لصداقة الجيران عن ساكن المدينة...وأن جماعات الجيرة تبدو أكثر تماسكا فيها عن المدينة المركزية"[1]، أضف إلى ذلك أن المقاطعتين بهما كثير من الأحياء المخططة – أي العصرية– وفي مثل هذا النوع من الأحياء" يقل فيها

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري: مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، دت، ص349.

تمركز جماعات الجهة الواحدة بسبب التفريق بينهم بعد الحصول على مسكن عصري"[1]، وتقل فيها كذلك جماعات القرابة، وهذا ما يفسر أيضا قلة العلاقات التي تقوم على الجهة أو القرابة أوهما معا.

جدول: (55) الخلافات في الحي وسببها

الخلافات / سببها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
الإزعاج ليلا	13	12.74				
رمي الأوساخ	20	19.60				
شجار الأطفال	37	36.27				
اكتظاظ المساكن	32	31.37				
المجموع	**102**	46.36	**118**	53.63	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكثر من نصف المبحوثين 53.63 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنه ليس لديهم خلافات في الحي، مقابل 46.36 % منهم أجابوا عكس ذلك وهاتان النسبتان هما نسبتان متقاربتان نوعاما.

كما يتضح من خلاله أن أكبر نسبة 36.27% من المبحوثين الذين لديهم خلافات في الحي أجابوا بأن سبب خلافاتهم هو شجار الأطفال، تليها نسبة 31.37 % منهم أجابوا أن سببها اكتظاظ المساكن، في حين سجلت أدنى نسبة 12.74% لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن سببها الإزعاج ليلا.

ويمكن تفسير كون أغلب هؤلاء المبحوثين أرجعوا سبب خلافاتهم بالحي إلى شجار الأطفال بطبيعة الحياة الحضرية التي تتميز بوجود مجالات و فضاءات مشتركة يستعملها أبناء الحي كالمصاعد مثلا

(1) حسين خريف، مرجع سابق، ص184.

وساحات اللعب" فاستعمال الأطفال المساحات الجوارية للعب كثيرا ما تنتج عنه مشاكل بين الجيران"[1] ويؤدي إلى سوء العلاقة بينهم.

أما المبحوثين الذين أرجعوا سبب خلافاتهم بالحي إلى اكتظاظ المساكن فيمكن تفسيره بكون هؤلاء المبحوثين هم ممن يسكنون مساكن فوضوية أو تقليدية وهذا النوع من المساكن يتميز بالعشوائية وضيق المجال ذلك أن" المكان (أو المجال) الضيق- عادة ما- يجعل عملية التفاعل متوترة وقابلة لأي تصعيد في حين أن المكان الواسع يجعلها مريحة وهادئة"[2].

- جدول رقم: (56) الجهة التي يلجأ إليها المبحوثون لحل الخلافات التي تنشب بينهم

جهة حل الخلافات	ك	%
الأقارب	48	21.81
الجيران	109	49.54
الأصدقاء	45	20.45
القضاء	18	08.18
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 49.54% من مجموع الكلي للعينة المدروسة يلجأون إلى جيرانهم لحل الخلافات التي تنشب بينهم، تليها 21.81 % منهم يلجأون إلى أصدقائهم في حين سجلت أدنى نسبة 08.18 % لدى المبحوثين الذين يلجأون إلى القضاء.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين يلجأون إلى جيرانهم لحل الخلافات التي تنشب بينهم وهذا ما يمكن تفسيره برغبة هؤلاء المبحوثين في الحفاظ على العلاقات التي تربطهم بجيرانهم، فالكثير من الناس يفضلون حل الخلافات بينهم وديا كي لا تتطور الأمور إلى الأسوأ فتسوء العلاقة بينهم، أضف

---

(1) نفس المرجع، ص186

(2) عامر مصباح، علم الاجتماع: الرواد والنظريات، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،ب الكيفان، الجزائر، ط1، 2005، ص148.

إلى ذلك أن سكان الأحياء الهامشية مثل سكان الأطراف والضواحي يلجأون إلى وسائل الضبط غير الرسمي في حل خلافاتهم" حيث تصبح المجالس العرفية أو تدخل الجماعات القرابية أو وساطة الجيران أكثر الوسائل انتشارا وظهورا لحل الخلافات التي تقوم بينهم"[1]، وهذا ما يفسر أيضا لجوء القليل منهم إلى القضاء لحل المشكلات التي تنشب بينهم، ولجوء هذه القلة منهم إلى القضاء يمكن رده عموما إلى العلاقات السيئة التي تربط هؤلاء المبحوثين بغيرهم وتوترها الحاد، نتيجة الظروف السيئة التي يعيشونها مع بعضهم بعض" فالإنسان كما يرى ماركس خيّر بطبعه لكن ظروف الحياة الاجتماعية السيئة هي التي تجعله شريرا"[2]، فيتصرف مثل هكذا تصرف.

– ثانيا: طريقة انتظام المبحوثين في أحيائهم

جدول: (57) وجود جمعيات بالحي وعددها

الجمعيات / عددها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
واحدة	28	70				
اثنتان	07	17.5				
ثلاثة فأكثر	05	12.5				
المجموع	**40**	18.18	**180**	81.81	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 81.81 % من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنه لا توجد جمعيات بالحي الذي يسكنون به وهي نسبة عالية جدا، مقابل 18.18% فقط منهم من أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 70% من المبحوثين الذين توجد جمعيات بحييهم أجابوا بأنه توجد جمعية واحدة فقط وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 18.2% منهم أجابوا بأنه توجد

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مداخل نظرية، المرجع السابق، ص307.

(2) خالد خامد، مرجع سابق، ص76.

به جمعيتان، في حين سجلت أدنى نسبة 13.6% لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنه توجد به ثلاث جمعيات فأكثر وهي نسبة ضئيلة.

من هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنه لا توجد جمعيات بالحي الذي يسكنون به ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الأحياء هامشية وسكان المناطق الهامشية في المدينة" ليسوا جميعا حضريين بالضرورة لأن جزءً منهم صغر أم كبر قد يكون مهاجرا إليها ولم يتفاعل بعد"[1]، إلى الحد الذي يجعلهم ينتظمون في تنظيمات رسمية(جمعيات أو لجان أحياء...) يشاركون من خلالها في حل مشكلاتهم العامة لذلك تجدهم في هذه الحالة مثلهم مثل" سكان الأطراف والضواحي يكونون أكثر ميلا للمشاركة الاجتماعية المحلية (غير الرسمية) أو المشاركة في أنشطة داخل حدود مجتمعهم"[2]، ويظهر ذلك بوضوح في ميلهم أكثر إلى جيرانهم لحل المشكلات التي تنشب بينهم (انظر الجدول56).

– جدول رقم: (58) الانخراط في جمعيات الحي (فقط الذين أجابوا بأنه توجد جمعيات في الحي)

الانخراط / سبب عدم الانخراط	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
لا تثق فيها			07	23.33		
لا تهمك			05	16.66		
الخوف من تحمل المسؤولية			18	60		
المجموع	**10**	25	**30**	75	**40**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 75% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأنه توجد جمعيات في الحي أجابوا بأنهم غير منخرطين فيها وهي نسيبة عالية نوعاما مقابل 25 %

(1) محمد عاطف غيث، ، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، المرجع السابق، ص 18.

(2) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، المرجع السابق، ص228.

فقط منهم أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أن أكبر نسبة 60% من المبحوثين غير المنخرطين أجابوا بأنهم لم ينخرطوا فيها خوفا من تحمل المسؤولية، تليها نسبة 23.33% منهم لم ينخرطوا بسبب عدم الثقة في هذه الجمعيات في حين سجلت أدنى نسبة 16.66% لدى المبحوثين الذين لم ينخرطوا بسبب أن ذلك لا يهمهم.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه هناك ارتفاع كبير لصالح المبحوثين الذين أجابوا بأنهم غير منخرطين في الجمعيات التي توجد بحييهم مقارنة بالمبحوثين الذين أجابوا بأنهم منخرطون بها، وهذا ما يمكن تفسيره بطبيعة هؤلاء المبحوثين في حد ذاتهم كونهم يسكنون أحياء هامشية، وسكان هذا النوع من الأحياء لا يعتمدون على التنظيمات الرسمية- مثلما ذكرنا- رغم أن أغلبهم أجابوا بأنه توجد هناك علاقات تربط بينهم (انظر الجدول رقم: 54) وهذا ما يبين كذلك أنه ليس بالضرورة أن كل من يعشون في مكان واحد وتحكمهم روابط وعلاقات ينخرطون في الجمعيات الموجودة به" فقد يعش الناس في منطقة واحدة وعن قرب دون أن تنشأ بينهم صلات اجتماعية يمكن أن ترقى إلى رتبة العلاقة الاجتماعية المنتظمة التي تشمل كل نواحي النشاط الإنساني"[1] لذلك فإن مسألة الانخراط في الجمعيات الموجودة بالحي أمر لا يتوقف على درجة العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفراده.

وأما عن كون أغلب المبحوثين لم ينخرطوا في هذه الجمعيات، خوفا من تحمل المسؤولية فيمكن تفسيره بأن الانخراط" يلزم الفرد بمسؤوليات قد لا يستطيع الوفاء بها"[2] لهذا تجدهم يتحاشون ذلك، خصوصا إذا كان لديهم كثير من الارتباطات التي تجعل وقتهم غير كاف كي يقتطعوا جزءً منه لتنشيط هذه الجمعيات.

---

(1) هالة منصور، مرجع سابق، ص186.

(2) محمد السيد عامر، مرجع سابق، ص253.

جدول رقم: (59) مدة إقامة المبحوثين بالحي وعلاقتها بانخراطهم في جمعياته

الانخراط / مدة الإقامة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 05 سنوات	03	60	02	40	**05**	12.5
[05- 10 سنوات[	01	20	04	80	**05**	12.5
10 سنوات فأكثر	06	20	24	80	**30**	75
المجموع	**10**	25	**30**	75	**40**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 60% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم بالحي أقل من 05 سنوات منخرطون في الجمعيات الموجودة به وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 40% فقط منهم غير منخرطين فيها، كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 80% من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم بالحي 10سنوات فأكثر غير منخرطين في الجمعيات الموجودة به وهي نسبة عالية جدا، مقابل 20% فقط منهم من هم منخرطون فيها.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم بالحي أقل من 05 سنوات منخرطون في الجمعيات الموجودة به، وأن معظم المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم بالحي 10 سنوات فأكثر غير منخرطين بها ، وهذا ما يمكن تفسيره بأن" طول مدة الإقامة على الرغم من أنه يؤدي إلى نوع من الارتباط والانتماء بين الفرد والبيئة المحلية التي يعيش فيها وذلك يزيد من رغبته في المشاركة"[1] المجتمعية، إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون دائما مؤشرا لتطور العلاقات بين أفراد الحي إلى درجة الانخراط في تنظيمات رسمية لاسيما إذا كان هؤلاء من" الفقراء الذين يفضلون المشاركة المباشرة وليس من خلال منظمات رسمية"[2].

(1) نفس المرجع، ص214.

(2) نفس المرجع، ص214.

رغم إقامتهم الطويلة مع بعضهم بعض، ومنه نستنتج أنه لا توجد هناك علاقة بين مدة الإقامة بالحي وانخراط المبحوثين في جمعياته.

– جدول رقم: 60 سهولة تكوين جمعية ما بالحي

السهولة / سبب عدم السهولة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
صعوبة القوانين			30	16.57		
عدم تفاهم السكان			66	36.46		
سلبية السكان ولامبالاتهم			85	46.96		
المجموع	**39**	17.72	**181**	82.27	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 82.27% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يرون أنه ليس من السهولة تكوين جمعية ما بالحي وهي نسبة عالية جدا، مقابل 17.72% فقط منهم يرون عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 46.96% من المبحوثين الذين أجابوا بأنه ليس من السهولة تكوين جمعية ما بالحي يرون أن السبب هو سلبية السكان ولا مبالاتهم تليها، نسبة 36.46% منهم يرون أن سبب ذلك هو عدم تفاهم السكان، في حين سجلت أدنى نسبة 16.57% لدى المبحوثين الذين يرون أن السبب هو صعوبة القوانين.

و يمكن تفسير كون أغلب هؤلاء المبحوثين يرجعون سبب عدم السهولة في تكوين جمعيات بالحي إلى سلبية السكان ولامبالاتهم بأن هذه السلبية واللامبالاة هي أمر ناتج عن ميلهم الطبيعي إلى التنظيمات غير الرسمية– مثلما أسلفنا – في تسيير شؤونهم فهم يعتمدون عليها كليا حتى في حل الخلافات التي تنشب بينهم، لذلك فلا حاجة لهم إلى الانتظام في تنظيمات رسمية، وأما المبحوثين الذين أرجعوا السبب إلى عدم تفاهم السكان فيما بينهم فيمكن تفسيره بنفور هؤلاء السكان من بعضهم بعض وهذا ما ينتج

عنه اضمحلال وتشتت" ذلك أن النفور الشخصي المتبادل يؤدي إلى ضعف تماسك المجتمع المحلي"[1] وصعوبة انتظامه ليس انتظاما رسميا فحسب بل وحتى انتظاما غير رسميّ.

جدول رقم: (61) شبكة علاقات المبحوثين في الحي وعلاقتها بسهولة تكوينهم جمعيات.

سهولة تكوين جمعية / شبكة علاقات	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم(لدي شبكة علاقات)	29	24.16	91	75.83	**120**	54.54
لا(ليس لدي شبكة علاقات)	10	10	90	90	**100**	45.45
المجموع	**39**	**17.72**	**181**	**82.27**	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 75.83**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأنه لديهم شبكة علاقات في الحي يرون أنه ليس من السهولة تكوين جمعيات به، وهي نسبة عالية نوعاما مقابل 24.16**%** فقط منهم من يرون أنه من السهولة تكوينها.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 90**%** من مجموع المبحوثين الذين أجابوا بأنه ليس لديهم شبكة علاقات في الحي يرون أنه ليس من السهولة تكوين جمعيات به، وهي نسبة عالية جدا، مقابل 10**%** فقط منهم من يرون أنه من السهولة تكوينها.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين سواء كان لديهم شبكة علاقات في الحي أم لم تكن يرون أنه ليس من السهولة تكوين جمعيات به، ذلك أن الصعوبة في تكوين مثل هذه الجمعيات لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة العلاقات الموجودة بين سكان الحي، فهناك كثير من الأحياء التي يرتبط سكانها بشبكة لابأس بها من العلاقات لكن يصعب فيها تكوين تنظيمات رسمية (جمعيات ولجان أحياء..) بسب أن هذه الأحياء هامشية وينسحب عليها غالبا ما ينسحب على سكان الأطراف والضواحي

(1) السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج2، المرجع السابق، ص57.

بخصوص اعتمادهم على التنظيمات غير الرسمية في تسيير شؤونهم- مثلما ذكرنا- والأمر يزداد صعوبة أكثر إذا ما علمنا أن منهم مبحوثون نازحون من مناطق ريفية وكثيرا ما تجدهم متشبثون بعادات وتقاليد ريفية يصعب انتزاعها منهم" إذ تستطيع أن تنتزع رجلا من الريف ولكنك لا تستطيع أن تنتزع الريف من عقلية رجل"[1] أي أن الرجل الريفي غالبا ما يظل متمسكا بنظمه وعاداته وتقاليده، ورغم ما يكونه من علاقات مع سكان الحي الذي يسكن فيه إلا أنه نادرا ما ينتسب إلى تنظيمات رسمية (جمعيات ولجان أحياء...) تتولى تسيير حياته وتنظيمها داخل هذه الأحياء.

من هذا كله نستنتج بأن السهولة في تكوين جمعيات بالحي لا تتعلق بمسألة وجود شبكة من العلاقات بين المبحوثين بالحي من عدمها، وإنما تتعلق في الأساس بطبيعة هاتين المقاطعتين كونهما هامشيتين وشأن سكانهما في ذلك شأن سكان الضواحي والأطراف يميلون إلى الانتظام غير الرسمي في تسيير شؤونهم.

(1) محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص231.

جدول رقم: (62) اطلاع المبحوثين على قانون الجمعيات الجديد، ونظرتهم إليه

الاطلاع / النظرة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
تسهيل العمل الجمعوي	12	34.28				
الحد من العمل الجمعوي	23	65.71				
المجموع	**35**	15.90	**185**	84.09	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 84.09% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لم يطلعوا على قانون الجمعيات الجديد وهي نسبة عالية جدا، مقابل 15.90% فقط منهم أجابوا بأنهم اطلعوا عليه.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 65.91% من المبحوثين الذين اطلعوا عليه أجابوا بأنه يحد من العمل الجمعوي وهي نسبة عالية نوعاما، في حين سجلت نسبة 34.28% فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنه يسهل منه.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لم يطلعوا على قانون الجمعيات الجديد مقارنة بالمبحوثين الذين اطلعوا عليه وهذا، ما يمكن تفسيره بلامبالاة هؤلاء المبحوثين بهذه الجمعيات وعدم اهتمامهم بها كونها لا تخصهم مثلما بيّنا في تعليقنا على الجدول (رقم:60) والذي ذكرنا فيه بأن سكان الأحياء الهامشية لا يميلون إلى التنظيمات الرسمية أصلا ولا يعتمدون عليها في تسيير شؤونهم.

أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم اطلعوا عليه (وهم قلة) فأغلبهم يرون بأنه جيء به للحد من العمل الجمعوي لا لتسهيله، وقد يكون هؤلاء المبحوثين ممن اطلعوا على الكثير من مواده لاسيما" المواد: 06/ 18/13/12"[1]، والتي مواد تحمل كثيرا من التعقيدات البيروقراطية التي تهدف في مجملها إلى غلق الباب في وجه كل من يرغب في إنشاء جمعية ما أو تجديدها.

(1) من أجل المزيد من التفاصيل حول مضمون هذه المواد انظر:- الجريدة الرسمية، 15 يناير 2012 ، العدد 02، المرجع السابق، ص ص34 -36.

– ثالثا: مشاركة المبحوثين في إدارة أحيائهم.

جدول رقم: (63)) المشاركة في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وإطارها

المشاركة / إطارها	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
مع مثلين رسميين (جمعيات...)	17	32.69				
مع ممثلين متطوعين	35	67.30				
المجموع	**52**	23.63	**168**	76.36	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 76.36% من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 23.63 % فقط يشاركون في ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 67.30% من المبحوثين الذين يشاركون في نقل هذه الانشغالات يشاركون مع ممثلين متطوعين وهي نسبة عالية نوعاما، في حين أن نسبة 32.69 % فقط منهم يشاركون مع ممثلين رسميين.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاعا كبيرا في نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار مقارنة بالمبحوثين الذين يشاركون في ذلك، وهذا ما يمكن تفسيره بسلبية هؤلاء السكان ولامبالاتهم بما يجري حولهم في الحي وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه ذلك، أما عن كون أغلب المبحوثين الذين يشاركون في نقل الانشغالات يشاركون مع ممثلين متطوعين فيمكن تفسيره بقلة التنظيمات التي يشاركون من خلالها إن لم نقل انعدامها(انظر الجدول رقم:57)، وبضعفها وعدم وضوح دورها في هذا الشأن، أضف إلى ذلك أن سكان الأحياء الهامشية مثلهم مثل سكان الأطراف والضواحي من طبيعتهم الميل إلى المشاركة غير الرسمية– مثلما مر معنا– على حساب المشاركة الرسمية.

جدول رقم: (64) استقبال المبحوثين المشاركين في نقل انشغالات الحي من طرف أصحاب القرار ودرجة ذلك(*).

الاستقبال / درجته	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
دائما	28	65.11				
أيام الاستقبال فقط	15	34.88				
المجموع	**43**	82.69	**09**	17.30	**52**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 82.69% من مجموع المبحوثين الذين يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأنه يتم استقبالهم من طرف هؤلاء وهي نسبة عالية جدا مقابل 17.3 % فقط منهم أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 65.11% من المبحوثين الذين يتم استقبالهم أجابوا بأنه يتم استقبالهم دائما وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 34.88% منهم أجابوا بأنه يتم استقبالهم أيام الاستقبال فقط.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين الذين يشاركون في نقل انشغالات الحي أجابوا بأنه يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار بسيادة العلاقات الطيبة التي تربطهم بهؤلاء ذلك أن قضية الاستقبال تتوقف على طبيعة المناخ السائد الذي يحكم علاقات الأفراد بأصحاب القرار، فإذا كان هذا الأخير أي المناخ جيدا تزداد درجة الاستقبال وإذا كان غير ذلك يحدث العكس، وهذا ما يفسر أيضا إجابة أغلب المبحوثين الذين يشاركون في نقل الانشغالات بأن أصحاب القرار يستقبلونهم دائما.

(*) لا يوجد في عّينة بحثنا مبحوثون أجابوا بأنه يتم استقبالهم أحيانا.

جدول رقم: (65) الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار

الممثلين	ك	%
رسميين	17	39.53
متطوعين	26	60.46
المجموع	**43**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 60.46% من المبحوثين الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار يشاركون مع ممثلين متطوعين، مقابل 39.53 % منهم يشاركون مع رسميين.

ومن هذه النسب نلاحظ ارتفاعا كبيرا في نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يشاركون مع ممثلين متطوعين، مقارنة بالمبحوثين الذين أجابوا بأنهم يشاركون مع ممثلين رسميين.

وهذا ما يمكن تفسيره إلى جانب ما ذكرناه بخصوص طبيعة سكان الأحياء الهامشية كونهم لا يعتمدون على التنظيمات الرسمية في إدارة شؤونهم بعدم الثقة في الممثلين الرسميين كونهم يميلون إلى خدمة مصالحهم الشخصية أكثر وأنهما لا يشكلون ضغطا على أصحاب القرار مثلما يشكله الممثلون المتطوعون.

جدول رقم: (66) الإطار الذين يشارك من خلاله المبحوثون الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار و علاقته بدرجة استقبالهم.

درجة الاستقبال / إطار المشاركة	دائما		أيام الاستقبال فقط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
المشاركة مع ممثلين رسميين	07	41.17	10	58.82	**17**	39.53
المشاركة مع ممثلين متطوعين	21	80.76	05	19.23	**26**	60.46
المجموع	**28**	65.11	**15**	34.88	**43**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 80.76% من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين متطوعين في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن هؤلاء يستقبلونهم دائما وهي نسبة عالية جدا، مقابل 19.23% فقط أجابوا بأنهم يستقبلونهم أيام الاستقبال فقط وهي نسبة ضئيلة نوعاما.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 58.82% من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين رسميين في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا هؤلاء يستقبلونهم أيام الاستقبال فقط، مقابل 41.17% منهم أجابوا بأنهم يستقبلونهم دائما.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين متطوعين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار دائما، وأن معظم المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين رسميين يتم استقبالهم أيام الاستقبال فقط، وهذا ما يمكن تفسيره بكون أن الممثلين المتطوعين قليلو التردد على أصحاب القرار لذلك يتم استقبالهم دائما وفي أي وقت، خلافا للمثلين الرسميين الذين يرتادون باستمرار مما يحتم على أصحاب القرار استقبالهم أيام الاستقبال فقط.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار ودرجة استقبال المبحوثين.

بحيث كلما شارك المبحوثون مع ممثلين متطوعين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار دائما، وكلما شاركوا مع ممثلين رسميين يتم استقبالهم أيام الاستقبال فقط.

جدول رقم: (67) الممثلين الذين يعترف بهم أصحاب القرار وسبب الاعتراف بهم

سبب الاعتراف / الممثلين	يعرفون القانون		الخوف من الاحتجاجات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رسميين	11	64.70	06	35.29	17	32.69
متطوعين	12	34.28	23	65.71	35	67.30
المجموع	**23**	44.23	**29**	55.76	**52**	100

يتضح من خلال الجدول أن 65.71% من المبحوثين الذين أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين يرون أن سبب الاعتراف بهم هو الخوف من الاحتجاجات وهي نسبة عالية نوعاما مقابل34.28% فقط منهم من يرون أن سبب الاعتراف بهم يرجع إلى كونهم يعرفون القانون.
كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 64.70% من المبحوثين الذين أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين الرسميين يرون أن سبب الاعتراف بهم هو أنهم يعرفون القانون وهي نسبة عالية نوعاما مقابل 35.29% فقط منهم من يرون أن سبب الاعتراف بهم يرجع إلى خوفهم من الاحتجاجات.

ومن هذه النسب نلاحظ أن سبب اعتراف أصحاب القرار بالممثلين المتطوعين هو الخوف من الاحتجاجات، بينما سبب اعترافهم بالممثلين الرسميين هو كونهم يعرفون القانون، ويمكن تفسير سبب اعتراف أصحاب القرار بالممثلين المتطوعين خوفا من الاحتجاجات بعدم معرفتهم الجيدة بهؤلاء الممثلين وصعوبة محاورتهم وإقناعهم لذلك يخافون من احتجاجاتهم واستخدامهم للشارع وتجنيدهم السكان لإثارة

الفوضى، خلافا للممثلين الرسميين والذين يمكن التحكم فيهم وتقييدهم بقوانين حتى ولو كانت زائفة...

أما سبب اعترافهم بالممثلين الرسميين كونهم يعرفون القانون فيمكن تفسيره بفهم أصحاب القرار ومعرفتهم أن القانون يكفل لممثلي المواطنين واجب الاعتراف بهم ويمنحهم حق" التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية ويسمح لهم بالقيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفهم"[1] باعتبارهم شركاء اجتماعيين.

جدول رقم: (68) الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وعلاقته بالممثلين الذين يعترف بهم هؤلاء

الممثلين / إطار المشاركة	رسميين		متطوعين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مع ممثلين رسميين	07	41.17	10	58.82	**17**	32.69
مع ممثلين متطوعين	10	28.57	25	71.42	**35**	67.30
المجموع	**17**	32.69	**35**	67.30	**52**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 71.42**%** من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين متطوعين في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 28.57**%** أجابوا بأنهم يعترفون بالممثلين الرسميين.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 58.82**%** من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين رسميين في

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 15يناير سنة 2012، العدد02، المرجع السابق، ص36.

نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا أيضا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين مقابل 41.17% منهم أجابوا بأنهم يعترفون بالممثلين الرسميين.

ومن هذه النسب نلاحظ أن معظم المبحوثين سواء كانوا يشاركون مع ممثلين متطوعين أم رسميين أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين وهذا ما يمكن تفسيره بخوف أصحاب القرار من هؤلاء الممثلين كونهم يلجأون إلى الاحتجاجات واستعمال الشارع لإثارة الفوضى، خلافا للممثلين الرسميين مثلما ذكرنا في تحليلنا للجدول السابق.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار والممثلين الذين يعترف بهم هؤلاء.
بحيث كلما شارك المبحوثون مع ممثلين متطوعين إلا واعترف بهم أصحاب القرار أكثر، وكلما شاركوا مع ممثلين رسميين إلاّ وقلّ الاعتراف بهم.

جدول رقم:(69) الجدية في استماع أصحاب القرار إلى انشغالات المبحوثين والوقت الممنوح لهم*

الاستماع بجدية / الوقت الممنوح	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
غير كاف	27	62.79				
كاف نوعاما	05	11.62				
كاف	11	25.58				
المجموع	**43**	82.69	**09**	17.30	**52**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة 82.69% من مجموع المبحوثين الذين يتم استقبالكم من طرف أصحاب القرار أجابوا بأن هؤلاء يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية وهي نسبة عالية جدا مقابل 17.30% فقط منهم من أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 62.79% من المبحوثين الذين يتم الاستماع إليهم بجدية أجابوا بأن الوقت الممنوح لهم غير كاف وهي نسبة عالية نوعاما، تليها نسبة 25.58% منهم أجابوا بأنه كاف، في حين سجلت أدنى نسبة 11.62% فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنه كاف نوعاما.

ومن هذه النسب نلاحظ أنه على الرغم من أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن أصحاب القرار يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية إلا أن أغلبهم أجابوا بأن الوقت الممنوح لهم غير كاف، وهذا ما يمكن تفسيره بتهرب أصحاب القرار وتجنبهم الدخول مع المبحوثين في حوار قد يأخذ الكثير من وقتهم، فهم يعرفون أن المطالب كثيرة ومتشعبة طالما أن الأحياء هامشية وتحتاج إلى الكثير من المرافق العامة والخدمات...

(*) فقط الذين أجابوا بأنه يتم استقبالكم من طرف أصحاب القرار.

جدول رقم: (70) الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار وعلاقته باستماعهم إلى انشغالات هؤلاء بجدية

الاستماع بجدية / إطار المشاركة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مع ممثلين رسميين	11	64.70	06	35.29	**17**	32.69
مع ممثلين متطوعين	32	91.42	03	08.57	**35**	67.30
المجموع	**43**	82.69	**09**	17.30	**52**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 64.70% من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين رسميين في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن أصحاب القرار يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية، وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 35.29% فقط أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 91.42% من مجموع المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين متطوعين في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن هؤلاء يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية وهي نسبة عالية جدا، مقابل 08.57% فقط أجابوا عكس ذلك وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين سواء كانوا يشاركون مع ممثلين رسميين أم مع ممثلين متطوعين أجابوا بأن أصحاب القرار يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية، ذلك أن قضية استماع أصحاب القرار إلى انشغالات المواطنين بجدية والاعتراف بهم كطرف يساهم في تسيير شؤونه وحل مشاكله لا يعني بالضرورة أن يكون المواطن مُمَثلا رسميا أي عضوا في جمعية من جمعيات الحي أو لجنة من لجانه كي يعترفوا به ويستمعوا إلى انشغالاته فاستقباله وإشراكه في تحسين ظروفه أمر منصوص عليه قانونا ففي قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012 نصت المادة 12: منه على إلزام" المجلس الشعبي البلدي على

وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركـــــة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"[1].

من هذا كله نستنتج بأن الجدية في استماع أصحاب القرار إلى انشغالات المبحوثين لا تتعلق بالإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون، فمهما كان الإطار الذي يشارك من خلاله المبحوث يستمع له أصحاب القرار بجدية لذا فالناس سواسية في هذا الأمر وليس من الضروري لأن ينتظموا في تنظيمات رسمية كي يستمع لهم أصحاب القرار بجدية.

(1) قانون الجماعات الإقليمية، الباب الثالث، مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، ص 06.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لنتائج الجداول السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- أغلب المبحوثين مدة إقامتهم هي 10 سنوا فأكثر.

- أغلب المبحوثين توجد لديهم علاقات بالحي، وأغلب هذه العلاقات تقوم على الجيرة.

- أغلب المبحوثين لا يوجد لديهم خلافات بالحي، أما الذين لديهم خلافات به فأغلبهم أجابوا بأن سببها شجار الأطفال، ويليهم الذين أجابوا بأن سببها اكتظاظ المساكن.

- أغلب المبحوثين يلجأون إلى جيرانهم لحل الخلافات التي تنشب بينهم.

- أغلب المبحوثين أجابوا بأنه لا توجد لديهم جمعيات بالحي أما الذين أجابوا بأنه توجد هناك جمعيات به فإن أغلبهم أجابوا بأن عددها هو واحد جمعية فقط.

- أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأنه توجد جمعيات بالحي غير منخرطين بها، وأغلبهم أجابوا بأن السبب يرجع إلى الخوف من تحمل المسؤولية.

- أغلب المبحوثين الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم بالحي أقل من 05 سنوات منخرطون في الجمعيات الموجودة به، وأغلب الذين أجابوا بأن مدة إقامتهم 10 سنوات فأكثر غير منخرطين بها.

- أغلب المبحوثين أجابوا بأنه ليس من السهولة تكوين جمعية ما بالحي وأغلبهم أيضا أجابوا بأن السبب في ذلك هو سلبية السكان ولا مبالاتهم.

- أغلب المبحوثين الذين لديهم شبكة علاقات في الحي يرون أنه ليس من السهولة تكوين جمعية ما به، وأغلب المبحوثين الذين ليس لديهم شبكة علاقات في الحي يرون أيضا أنه ليس من السهولة تكوين ما به، وهذا ما يبين أن السهولة في تكوين جمعية ما بالحي لا ترتبط بمسألة وجود شبكة من العلاقات بين المبحوثين بالحي من عدمها.

- أغلب المبحوثين، لم يطلعوا على قانون الجمعيات الجديد أما المبحوثين الذين اطلعوا عليه (وهم قلة) فإن أغلب أجابوا بأنه جِيءَ به للحد من العمل الجمعوي.

- أغلب المبحوثين لا يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار، أما المبحوثين الذين يشاركون في ذلك (وهم قلة)، فإن أغلبهم يشاركون مع ممثلين متطوعين.

– أغلب المبحوثين الذين يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن هؤلاء يستقبلونهم، وأغلبهم أيضا أجابوا بأنه يتم استقبالهم دائما.

– أغلب المبحوثين الذين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار يشاركون مع ممثلين متطوعين

– معظم المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين متطوعين يتم استقبالهم من طرف أصحاب القرار دائما خلافا لمعظم المبحوثين الذين يشاركون مع ممثلين رسميين والذين يتم استقبالهم أيام الاستقبال فقط.

– أغلب المبحوثين أجابوا بأن أصحاب يعترفون بالممثلين المتطوعين، وأغلبهم أيضا أجابوا بأن السبب في ذلك هو الخوف من الاحتجاجات، أما الذين أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين الرسميين فإن أغلبهم أجابوا بأن السبب في ذلك هو معرفة هؤلاء الممثلين بالقانون.

– معظم المبحوثين سواء كانوا يشاركون مع ممثلين متطوعين أم مع ممثلين رسميين أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين.

– أغلب المبحوثين الذين يشاركون في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار أجابوا بأن هؤلاء يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية، وأن أغلبهم أيضا أجابوا بأن الوقت الممنوح لهم غير كاف.

– أغلب المبحوثين سواء كانوا يشاركون مع ممثلين رسميين أم مع ممثلين متطوعين أجابوا بأن أصحاب القرار يستمعون إلى انشغالاتهم بجدية، وهذا ما يبين بأن استماع أصحاب القرار إلى انشغالات المبحوثين بجدية لا يرتبط بالإطار الذي يشارك من خلاله المبحوثون.

كل هذا يؤكد بصفة عامة أنه على الرغم من توفر الظروف المناسبة في هذه الأحياء للمبحوثين للانتظام في تنظيمات رسمية تتولى المشاركة في إدارة أحيائهم وتسييرها كطول مدة إقامتهم مع بعضهم بعض، ووجود علاقات لديهم مع جيرانهم، وعدم وجود خلافات بينهم ...إلا أن أغلبهم لا ينتظمون في مثل هذه التنظيمات ولا يطلعون على القوانين التي تنظمها، وحتى ولو كانت هذه الأخير موجودة لا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها في إدارة أحيائهم فمشاركتهم في ذلك عادة ما تكون مع ممثلين متطوعين، ويرجع السبب في عدم انتظام هؤلاء المبحوثين في تنظيمات رسمية إلى أنهم يسكنون في أحياء هامشية وسكان هذا النوع من الأحياء مثلهم مثل سكان الضواحي والأطراف من طبعهم أنهم لا يعتمدون أصلا على تنظيمات رسمية في إدارة شؤونهم– مثلما ذكرنا – لذا فلا علاقة لهذه التنظيمات بمشاركة هؤلاء المبحوثين في إدارة أحيائهم، ولا علاقة لها أيضا بانتزاعهم اعتراف أصحاب القرار بهم

ومما يؤكد هذا كذلك وجود مبحوثين يشاركون في إطار تنظيمات رسمية أغلبهم أجابوا بأن أصحاب القرار يعترفون بالممثلين المتطوعين أكثر مما يعترفون بالممثلين الرسميين وأنهم يستقبلونهم دائما بينما يستقبلون الممثلين الرسميين أيام الاستقبال فقط.

وهذا ما ينفي الفرضية القائلة: بأن صعوبة انتظام سكان الحي الحضري في تنظيمات رسمية له علاقة بمشاركتهم في إدارة أحيائهم وتجعل منهم طرفا معترف به في أعين أصحاب القرار من أساسها.

الفصل العاشر: المشاركة السكانية في إدارة الأحياء الحضرية والاهتمام بها من خلال طبيعة المهن التي يمتهنها سكانها

تمهيد

- أولا: مهن المبحوثين مقرها وقطاعها
- ثانيا: مهن المبحوثين وأثرها في اندماجهم بسكان الحي الحضري
- ثالثا: مهن المبحوثين وانعكاساتها على القضايا العامة المشتركة بالحي الحضري
- رابعا: مستقبل المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته

خلاصة

تمهيد:

في الفصول السابقة تأكد لنا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المريحة نوعاما (أي المستوى المعيشي المقبول)، والإحساس بالمواطنة، هي من المتغيّرات التي تزيد من حجم مشاركة السكان في إدارة أحيائهم الأحياء الحضرية ومن فعاليتها إلى حد ما، أما انتظام سكان هذه الأحياء في تنظيمات رسمية من أجل المشاركة في إدارتها وحتى ينتزعوا اعتراف أصحاب القرار بهم فهو من المتغيّرات التي لا تؤثر في هذه المشاركة طالما أنهم لا يعتمدون أصلا في مشاركتهم على التنظيمات الرسمية، حتى وإن كانت هذه التنظيمات موجودة.

لكن المتغيرين الأولين (المستوى المعيشي والإحساس بالمواطنة) على الرغم من أنهما يزيدان من حجم وفعالية المشاركة السكانية في إدارة أحيائهم مثلما ذكرنا إلا أنهما لا يكفيان وحدهما للوصول بهذه المشاركة إلى أقصى مستوياتها ما لم، يكن سكان هذه الأحياء منخرطين في مهن حضرية تزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم وتفكيرهم في القضايا العامة المشتركة، وهذا الانخراط وعلاقته بإدارة الأحياء وتسييرها هو ما سنتناوله في هذا الفصل من خلال معرفة مهن المبحوثين أولا، وأثرها في اندماجهم بسكان الحي الحضري ثانيا، ثم معرفة مدى انعكاساتها على القضايا العامة المشتركة به ثالثا ففي العنصر الأول نتطرق إلى مقر عمل المبحوثين، القطاع الذي ينتمي إليه...

وفي العنصر الثاني نتطرق إلى مساعدة المهن المبحوثين على بنائهم علاقات مع سكان الحي، حجم هذه العلاقات، مكان قضائهم معظم أوقات فراغهم...

وفي العنصر الثالث نتطرق إلى مساعدة هذه المهن المبحوثين على تقديمهم مبادرات لصالح الحي، تخصيصهم جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية به، تنفيذ هم توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخصه...

هذا كله من أجل دراسة وتحديد العلاقة الموجودة بين انخراط سكان هذه الأحياء الحضرية في مهن حضرية وأثرها على اندماجهم الحضري واهتمامهم وتفكيرهم في القضايا العامة المشتركة لنصل في نهاية هذا الفصل ونهاية الجانب الميداني ككل إلى معرفة مستقبل المشاركة السكانية في إدارة المجال الحضري وتسييره وذلك من خلال- معنى السكن في حيّ حضري، الطرائق المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان هذا

الحي من متطلبات الحياة الحضرية، المعوقات التي تمنعهم من المشاركة في إدارتهم وتسييرهم له بأنفسهم، مقترحات الزيادة من فاعلية مشاركتهم في إدارته وتسييره.

– أولا: مهن المبحوثين، طبيعتها، قطاعها، مقرها

– جدول رقم (71): توزيع المبحوثين حسب مقر العمل

مقر العمل	ك	%
هنا في الحي	27	12.27
حي أخر من المدينة	113	51.36
مدينة أخرى	15	06.81
الريف	12	05.45
ليس له مقر معين	47	21.36
متقاعد(لا يمارس حاليا أي عمل)	06	02.72
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 51.36% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يوجد مقر عملهم بحي أخر من المدينة، تليها نسبة 21.36 % منهم ليس لعملهم مقر معين، في حين سجلت أدنى نسبة 02.72 % لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنهم متقاعدون ولا يمارسون أي عمل حاليا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن مقر عملهم يوجد بحي أخر من المدينة وأن القليل منهم جدا أجابوا بأن مقر عملهم يوجد بمدينة أخرى، والقليل منهم جدا كذلك أجابوا بأن مقر عملهم بالريف، ووجود مقر عمل المبحوثين بالمدينة التي يسكنون بها يمكن تفسيره عموما، بتفضيل هؤلاء المبحوثين وحرصهم على القرب من بيوتهم كي يسهل عليهم التنقل إلى مقر عملهم والوصول في الوقت المحدد، ويتمكنوا من متابعة شؤون أسرهم في نفس الوقت.

– جدول رقم (72): توزيع المبحوثين حسب قطاع العمل

قطاع العمل	ك	%
عمومي	82	37.27
خاص	25	11.36
فلاحة	12	05.45
أعمال حرة	60	27.27
متقاعد	14	06.36
بطال	27	12.27
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 37.27 % من مجموع الكلي للعينة المدروسة يعملون بالقطاع العمومي، تليها نسبة 27.27 % منهم يعملون أعمالا حرة، في حين سجلت أدنى نسبة 05.5% لدى المبحوثين الذين يعملون في قطاع الفلاحة وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين يعملون بالقطاع العمومي، والقليل جدا منهم يعملون بقطاع الفلاحة وعمل أغلبهم بالقطاع العمومي يمكن تفسير بكون هؤلاء المبحوثين قد يكونون ممن ولدوا بالمدينة وطالت مدة إقامتهم بها مما أتاح لهم فرصة التعلم وإقامة علاقات مكنتهم من الحصول على عمل بهذا القطاع، أو قد يكونون من النازحين الذين أتيحت لهم فرصة الظفر بمنصب عمل به أما القليل من المبحوثين الذين يعملون بقطاع الفلاحة فقد يكونون ممن نزحوا إلى المدينة لكنهم مازالوا مرتبطين بالفلاحة وعلى اتصال دائم بالريف.

– ثانيا: مهن المبحوثين وأثرها في اندماجهم بسكان الحي

جدول رقم:(73) مساعدة المهنة المبحوثين على بناء علاقات مع سكان الحي

مساعدة المهنة / حجم العلاقة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
بعضهم	71	73.95				
أغلبهم	18	18.75				
كلهم	07	07.29				
المجموع	**96**	43.63	**124**	56.36	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 56.36% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن مهنهم لم تساعدهم على بناء علاقات مع سكان الحي، مقابل 43.63% منهم أجابوا عكس ذلك .

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 73.95% من مجموع المبحوثين الذين ساعدتهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي أجابوا بأن علاقاتهم تخص بعض سكانه وهي نسبة عالية نوعاما تليها نسبة 18.75% منهم أجابوا بأنها تخص أغلبهم، في حين سجلت أدنى نسبة 29.07 % فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنها تخصهم كلهم وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين لم تساعدهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي، ويرجع سبب ذلك حسب أغلب المبحوثين بصفة عامة إلى طبيعة المهن التي يشغلونها، إذ أن هناك الكثير منها لا تتح فرصة إقامة علاقات مع سكان الحي كالعمل في بعض الوظائف في القطاع العام أو الخاص أو بعض الوظائف الحرة، كمهنة عامل مهني أو عامل في مؤسسة أو ورشة خاصة، أو تاجر متنقل... مثلا، كما يرجعون السبب أيضا إلى بُعد مكان العمل عن الحي الذي يسكنون به وهو ما لا يتح لهم فرصة احتكاكهم بجيرانهم والتقائهم باستمرار، وأما المبحوثين الذين ساعدتهم مهنهم على

بناء علاقات مع سكان الحي، فأغلبهم أجابوا بأن هذه العلاقات تخص سكان الحي بعضهم، هذا فيما أجاب القليل منهم بأن هذه العلاقات تخص سكان الحي كلهم، ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين ساعدتهم مهنهم على بناء علاقات مع بعض سكان الحي بطبيعة عملهم الذي يقتضى منهم التعامل مع بعض السكان لا كلهم.

جدول رقم: (74) مقر العمل وعلاقته بمساعدة المهنة

على المبحوثين بناء علاقات مع سكان الحي

مساعدة المهنة / مقر العمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
هنا بالحي	20	74.07	07	25.92	**27**	12.27
بحي أخر	61	53.98	52	46.01	**113**	51.36
بمدينة أخرى	02	13.33	13	86.66	**15**	6.81
بالريف	02	16.66	10	83.33	**12**	5.45
ليس له مكان ثابت	08	17.02	39	82.97	**47**	21.36
متقاعد	03	50	03	50	**06**	2.72
المجموع	**96**	43.63	**124**	56.36	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 74.07% من مجموع المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بالحي الذي يسكنون به ساعدتهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي، وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 25.92% فقط منهم من لم تساعدهم مهنهم على ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 86.66% من مجموع المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بمدينة أخرى لم يساعدهم مقر عملهم على بناء علاقات مع سكا الحي الذي يسكنون به وهي نسبة عالية جدا، مقابل 13.33% فقط منهم من ساعدهم مهنهم على ذلك وهي نسبة ضئيلة نوعاما.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين يعملون بحييهم أو بحيّ أخر من المدينة نفسها ساعدهم منصب عملهم على بناء علاقات مع سكان الحي الذي يسكنون به، خلافا للمبحوثين الذين يعملون بعيدا عن حييهم أي بالريف أو بمدينة أخرى أو ليس لعملهم مقر ثابت فإن أغلبهم لم يساعدهم منصب عملهم على بناء علاقات مع سكان الحي الذي يسكنون به.

ومنه نستنتج أنه كلما كان مكان عمل المبحوث قريبا من الحي الذي يسكن به سمح له ذلك ببناء علاقات مع سكان هذا الحي، و العكس صحيح.

– جدول: رقم (75): الشعور بالاحترام في الحي

الشعور بالاحترام	ك	%
نعم	163	74.09
لا	57	25.90
المجموع	220	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 74.09% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يشعرون بالاحترام في حييهم وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 25.9 % منهم لا يشعرون بذلك.

وشعور أغلب المبحوثين بالاحترام في حييهم يمكن تفسيره بطبيعة البيئة الحضرية نفسها التي تفرض على ساكنيها نمطا معينا من التعامل مع الناس تغلب عليه الحيطة والحذر والسطحية...أما شعور القليل من المبحوثين بعدم الاحترام في حييهم فيمكن تفسيره أيضا بطبيعة هذه البيئة إذ يوجد فيها إلى جانب المساكن المخططة مساكن فوضوية وأخرى تقليدية وفي مثل هذه البيئة تكثر الخلافات والنزاعات ويشعر الفرد فيها بعدم الاحترام والتقدير، وهذا الشعور غالبا ما يؤثر على سلوك الفرد وعلى علاقاته وتفاعله مع غيره، وينعكس سلبا على المجتمع" فكل تغير يطرأ على الفرد لا بد وأن يجد انعكاسه في المجتمع"[1] مثلما يرى باريتو.

(1) صبحي محمد قنوص، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2000، ص262.

– جدول رقم (76): مكان قضاء المبحوثين معظم أوقات فراغهم

مكان قضاء وقت الفراغ	ك	%
بالمنزل	103	46.81
بالحي	62	28.18
خارج الحي	37	16.81
بمكان العمل	18	08.18
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 46.81 % من مجموع الكلي للعينة يقضون أوقات فراغهم بمنازلهم، تليها نسبة 28.18 % منهم يقضون أوقات فراغهم بالحي الذي يسكنون به في حين سجلت أدنى نسبة 08.18% لدى المبحوثين الذين يقضون هذه الأوقات بمكان عملهم.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين يقضون أوقات فراغهم بمنازلهم، والقليل جدا منهم يقضونها بمكان العمل.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في منازلهم بهامشية المقاطعتين وبُعدهما نوعاما عن مركز المدينة لذلك فهم مثل سكان الضواحي والأطراف" يكونون أقل اعتمادا واتصالا بالمدينة لقضاء أوقات فراغهم، لتنحصر مجالات وسبل وقت الفراغ عند الكثيرين منهم داخل حدود مجتمعهم المحلي"[1].

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مداخل نظرية، المرجع السابق، ص308.

– جدول رقم (77): الأصدقاء الذين يتعامل معهم المبحوثون

أصدقاء التعامل	ك	%
الجيران	106	48.18
الأقارب	61	27.72
أصدقاء العمل	53	24.09
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 48.18% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أصدقاؤهم الذين يتعاملون معهم من الجيران، تليها نسبة 27.72% منهم أصدقاؤهم من الأقارب، في حين سجلت أدنى نسبة 24.09 % لدى المبحوثين أصدقاؤهم الذين يتعاملون معهم هم من أصدقاء العمل.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن أصدقاءهم الذين يتعاملون معهم هم من الجيران، والقليل منهم أجابوا بأن أصدقاءهم الذين يتعاملون معهم هم من الأقارب، ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أصدقاؤهم من الجيران بالإضافة إلى ما ذكرنا سابقا من أن– ساكن المناطق الهامشية يكون أكثر ميلا لصداقة الجيران– أيضا بطول مدة الإقامة بالمجاورة" ذلك أن الوقت يساعد بالضرورة على تأكيد الروابط الوثيقة بالجيران وبالمجاورة"[1]، إلى الدرجة التي يصبح معها هؤلاء الجيران أصدقاء أضف إلى ذلك أن سكان الأحياء المخططة يميلون إلى التعامل مع جيرانهم لأن في مثل هذه الأحياء" يقل فيها تمركز جماعات الجهة الواحدة بسبب التفريق بينهم"[2]، بعد حصولهم على مسكن عصري.

(1) نفس المرجع، ص334.

(2) حسين خريف، مرجع سابق، ص184.

– ثالثا: مهن المبحوثين وانعكاساتها على القضايا العامة المشتركة بالحي

– جدول رقم (78): مساعدة المهنة المبحوثين على تقديمهم مبادرة لصالح الحي

مساعدة المهنة	ك	%
نعم	32	14.54
لا	188	85.45
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 85.45% من مجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن مهنتهم لم تساعدهم على تقديم مبادرة ما لصالح الحي وهي نسبة عالية جدا مقابل 14.54% فقط من المبحوثين الذين أجابوا عكس ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين لم تساعدهم مهنهم على تقديم مبادرة ما لصالح الحي والقليل جدا منهم من ساعدتهم مهنهم على ذلك، وهذا ما يمكن تفسيره ببُعد مكان عمل هؤلاء المبحوثين عن أحيائهم التي يسكنون بها، وكذا بطبيعة المهن التي يمتهنونها، فهناك كثير منها كالصناعة والحرف وبعض المهن في القطاع العام...لا يستطيع أصحابها أن يقدموا من خلالها ما يفيد الحي أو سكانه.

أما المبحوثين الذين أجابوا بأن مهنهم ساعدتهم على تقديم مبادرات لصالح الحي الذي يسكنون به فأغلب مبادراتهم حسبهم كانت حول تقديم بعض المساعدات للمرضى وتزويدهم بمستلزمات الاستشفاء اللازمة...، تقديم التسهيلات اللازمة للحصول على مختلف الوثائق، خاصة تلك التي تتعلق بالإقامة والعقار والبناء والسكن...، تزويد الحي بالكهرباء والإنارة الليلية، وتزويده بالماء والاتصالات... وغيرها من الخدمات.

– جدول رقم: (79) تخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية.

تخصيص وقت / سبب عدم التخصيص	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
ظروف العمل لا تساعدك			48	33.56		
ليس لديك علاقة بسكان الحي			35	24.47		
الأمر لا يهمك			15	10.48		
لا توجد أعمال تطوعية في حيينا			45	31.46		
المجموع	**77**	35	**143**	65	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 65% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 35 % منهم أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة 33.56% من المبحوثين الذين لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم سببه أن ظروف العمل لا تساعدهم، تليها نسبة 31.46% منهم لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بذلك بسبب أنه لا توجد أعمال تطوعية بحييهم، في حين سجلت أدنى نسبة 10.48% لدى المبحوثين لا يخصصون وقتا لذلك بسبب أن الأمر لا يهمهم وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأغلبهم يرجعون السبب إلى أن ظروف العمل لا تساعدهم، هذا فيما أرجع القليل منهم السبب إلى أن الأمر لا يهمهم، ويمكن تفسير كون أن أغلب هؤلاء المبحوثين أرجعوا السبب إلى أن ظروف العمل لا تساعدهم بانشغالهم بتحسين ظروفهم المعيشية وتحصيل قوت يومهم خصوصا الفقراء

منهم الذين لا يملكون مسكنا لائقا وعملا قارًا، أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يخصصون وقتا لذلك فإن أغلب الأعمال التطوعية التي كانوا يقومون بها فتتمثل عموما في تنظيف الحي والعمارات خصوصا في عطلة نهاية الأسبوع، ومساعدة الجيران...

جدول رقم: (80) قطاع العمل وعلاقته بتخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بالحي

تخصيص وقت / قطاع العمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
عام	44	53.65	38	46.34	**82**	37.27
خاص	14	56	11	44	**25**	11.36
فلاحة	04	28.57	08	66.66	**12**	05.45
أعمال حرة	06	10	54	90	**60**	27.27
متقاعد	05	41.66	09	64.28	**14**	06.36
بطال	04	14.81	23	85.18	**27**	12.27
المجموع	**77**	35	**143**	65	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة **56%** من مجموع المبحوثين الذين يعملون بالقطاع الخاص يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، مقابل **44%** منهم من لا يخصصون جزء من وقتهم للقيام بذلك .

كما يتضح من خلاله أيضا أن أكبر نسبة **90%** من مجموع المبحوثين الذين يعملون أعمالا حرة لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم وهي نسبة عالية جدا، مقابل **10%** فقط منهم يخصصون جزء من وقتهم لذلك وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين يعملون بالقطاعين الخاص والعام (وهما قطاعان غالبا ما تكون مهنهما حضرية) يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأن أغلب المبحوثين الذين يعملون أعمالا حرة أو بقطاع الفلاحة(وهو قطاع غالبا ما تكون مهنه ريفية) أو البطالين لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بمثل هذه الأعمال ذلك أن الذين يعملون بالقطاعين الخاص والعام يستفيدون من عطلة نهاية الأسبوع وقد يخصصون جزءً منها للقيام بأعمال تطوعية بحييهم وأما الذين يعملون أعمالا حرة والذين يعملون بقطاع الفلاحة هم من الذين يعملون على مدار الأسبوع وقد يعملون حتى في عطلة نهاية الأسبوع ولا يوجد لهم وقت يخصصون جزءً منه للقيام بأعمال تطوعية بالحي.

وأما بخصوص المبحوثين البطالين فإن وضعهم لا يشجعهم أصلا على الاهتمام بالحي لأنهم لم يحققوا ذواتهم بعد، طالما أنهم لم يحصلوا على عمل يسترزقون منه ويكون مصدرا لعيشهم ذلك" أن العمل هو صورة الإنسان الأساسية لتحقيق ذاته"[1]، ومن دونه يشعر بتدني وضعف مكانته الاجتماعية.

ومن هذا كله نستنتج أن تخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بالحي متعلق بطبيعة القطاع الذي يعمل به المبحوثون بحيث كلما كان قطاع العمل حضريا يمنح وقتا للراحة يستفيد منه المبحوث كلما ساعده ذلك على تخصيص جزءً من وقته للقيام بأعمال تطوعية بالحي الذي يسكن به والعكس صحيح.

---

(1) خالد حامد، مرجع سابق، ص78.

جدول رقم: (81) تنفيذ توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي

التنفيذ / سبب عدم التنفيذ	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
لا تقبل سلطة الآخرين			29	24.16		
لا يأخذون بأرائك			27	22.5		
توزيع المهام غير عادل			18	15		
لا يوجد عمل مشترك في حيينا			46	38.33		
المجموع	**100**	45.45	**120**	54.54	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 54.54% من المجموع الكلي للعينة المدروسة لا ينفذون توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي، مقابل 45.45 % منهم أجابوا عكس ذلك.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 38.33% من المبحوثين الذين لا ينفذون توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي أجابوا بأن السبب هو أنه لا يوجد عمل مشترك في حييهم، تليها نسبة 24.16% منهم لا ينفذونها بسبب أنهم لا يقبلون سلطة الآخرين، في حين سجلت أدنى نسبة 15% لدى المبحوثين لا ينفذون ذلك بسبب أن توزيع المهام غير عادل.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم لا ينفذون توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي، وأغلبهم يرجعون السبب في ذلك إلى أنه لا يوجد عمل مشترك بحييهم، هذا فيما أجع القليل منهم السبب إلى أن توزيع المهام غير عادل، ويمكن تفسير كون أن أغلب هؤلاء المبحوثين أرجعوا سبب عدم تنفيذهم توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي إلى أنه لا يوجد عمل مشترك في حييهم بقلة التفاهم بينهم وضعف العلاقات التي تربطهم

نتيجة العدد الهائل من السكان الموجود بهذه الأحياء، ذلك أن "زيادة العدد ينطوي أيضا على تغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية"[1]، فكلما زاد المجتمع المحلي اتساعا زاد التماسك ضعفا"[2] وتقل مثل هذه الأعمال المشتركة بالحي.

جدول رقم:(82) المشاركة مع السكان في احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه

المشاركة / سبب عدم المشاركة	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%		
لا تعرفهم جيدا			28	24.34		
لا تثق فيهم			45	39.13		
لا تتفاهم معهم			15	13.04		
ظرفك لا تسمح بذلك			27	23.47		
المجموع	**105**	47.72	**115**	52.27	**220**	100

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 52.27% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأنهم لا يشاركون مع السكان إذا ما كان هناك احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه، مقابل 47.72 % منهم أجابوا عكس ذلك وهاتان النسبتان متقاربتان نوعاما.

كما يتضح من خلاله أيضا أن أعلى نسبة 39.13% من المبحوثين الذين لا يشاركون مع السكان

---

(1) L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, présentation, Grafmeyer et I, Joseph, 1990, Aubier, paris, p266.

(2) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري،ج2، المرجع السابق، ص58.

إذا ما كان هناك احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه سببه عدم وجود ثقة في سكان الحي تليها نسبة 24.34% منهم لا يشاركون بسبب أن ظروفهم لا تسمح لهم بذلك، في حين سجلت أدنى نسبة 13.04% لدى المبحوثين الذين لا يشاركون بسبب أنهم لا يتفاهمون مع سكان الحي.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم لا يشاركون مع السكان إذا ما كان هناك احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه، وأغلبهم يرجعون السبب إلى عدم الثقة في سكان الحي هذا فيما أرجع القليل منهم السبب إلى عدم التفاهم معهم.

ويمكن تفسير كون أن أغلب هؤلاء المبحوثين أرجعوا سبب عدم مشاركتهم إذا ما كان هناك احتجاج إلى عدم الثقة في سكان الحي بضعف العلاقات الاجتماعية التي تربطهم ببعضهم وسطحيتها، وعدم معرفتهم بغيرهم معرفة شخصية، نتيجة كبر حجم المقاطعتين واتساعهما ذلك أنه من الطبيعي "كلما نما حجم المدينة قل احتمال معرفة الفرد ببقية سكان المدينة معرفة شخصية"[1]، ولما يقل هذا النوع من المعرفة يتولد الشك والتردد ومن ثم تنعدم الثقة.

(1) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري، المرجع السابق، ص13.

جدول رقم: (83) رأي المبحوثين في من هو أفضل في التكفل بمحاورة أصحاب القرار

المكلفون بمحاورة أصحاب القرار	ك	%
الموظفون بالمهن الحضرية	117	53.18
الموظفون بالمهن الريفية	07	3.18
المتقاعدين	96	43.63
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 53.18% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يفضلون الموظفين في المهن الحضرية للتكفل بمحاورة أصحاب القرار، تليها نسبة 43.63 % منهم يفضلون المتقاعدين للتكفل بالمحاورة، في حين سجلت أدنى نسبة 03.18% لدى المبحوثين الذين يفضلون الموظفين في المهن الريفية للتكفل بذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم يفضلون الموظفين بالمهن الحضرية للتكفل بمحاورة أصحاب القرار، ويرجع السبب حسبهم إلى أن هؤلاء يملكون من القدرة على المحاورة ما لا يملك غيرهم، وأن لهم من المكانة ما يؤهلهم لذلك، أضف إلى هذا كله أنه لديهم علاقات مصالح مشتركة فيما بينهم لذلك فهم جديرون بالمحاورة أكثر من غيرهم، أما المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يفضلون المتقاعدين للتكفل بذلك، فيرجعون السبب عموما إلى أن هؤلاء لهم القدر الكافي من التجربة في الحياة، ولا يمكن مراوغتهم أو التهرب منهم بسهولة، أضف إلى ذلك أن ظروفهم تساعدهم على التفرغ لهذه المهمة، فهم جديرون بالمحاورة أكثر من غيرهم.

جدول رقم: (84) مقر العمل وعلاقته بتخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية

مساعدة المهنة / مقر العمل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
هنا بالحي	17	62.96	10	37.03	**27**	12.27
بحي أخر	39	34.51	74	65.48	**113**	51.36
بمدينة أخرى	04	26.66	11	73.33	**15**	6.81
بالريف	02	16.66	10	83.33	**12**	5.45
ليس له مكان ثابت	12	25.53	35	74.46	**47**	21.36
متقاعد	03	50	03	50	**06**	2.72
المجموع	**77**	35	**143**	65	**220**	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة 62.96% من مجموع المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بالحي الذي يسكنون به يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم وهي نسبة عالية نوعاما، مقابل 37.03% منهم لا يخصصون جزء من وقتهم للقيام بذلك.

كما يتضح أيضا أن أكبر نسبة 83.33% من مجموع المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بالريف لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم وهي نسبة عالية جدا، مقابل 16.66% فقط منهم يخصصون جزء من وقتهم لذلك وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم قريب من الحي الذي يسكنون به يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأن أغلب المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بعيدا عن الحي الذي يسكنون به لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بمثل هذه الأعمال ذلك أن قرب مقر العمل من مقر السكن يوفر وقتا للمبحوث ويتيح له فرصة التفاعل وإقامة علاقات مع أبناء حييه ويساعده على تقديم المبادرات لصالح هذا الحي.

ومن هذا كله نستنتج أنه توجد هناك علاقة بين مقر العمل وتخصيص المبحوثين جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم بحيث كلما كان مقر العمل قريبا من الحي الذي يسكن به المبحوثون ساعدهم ذلك على تخصيص جزء من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم والعكس صحيح.

– رابعا: مستقبل المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته

جدول رقم (85): يوضح معنى السكن في حي حضري في نظر المبحوثين

معنى السكن في حي حضري	ك	%
توفر متطلبات الحياة	84	38.18
الرفاهية والتقدم	54	24.54
حياة محترمة	27	12.27
الأمن والسلام	55	25
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 38.18% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن السكن في حي حضري يعني لهم توفر متطلبات الحياة، تليها نسبة 25 % منهم يعني لهم ذلك الأمن والسلام، في حين سجلت أدنى نسبة 12.27 % فقط لدى المبحوثين الذين أجابوا بأنه يعني لهم حياة محترمة.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن السكن في حي حضري يعني لهم توفر متطلبات الحياة، والقليل منهم من أجابوا بأن السكن به يعني لهم حياة محترمة، وهذا ما يمكن تفسيره عموما بوعي هؤلاء أن السكن في المناطق الحضرية يختلف عن السكن في مناطق أخرى غير حضرية نظرا لما توفره المدينة من خدمات ومستوى معيشي أفضل بشكل عام خصوصا إذا كانوا ممن يسكنون مساكن فوضوية أو تقليدية ويعيشون ظروفا صعبة.

– جدول رقم (86): الطريقة المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية

الطريقة المناسبة	ك	%
الاحتجاج	104	47.27
رفع الانشغالات إلى جهات أخرى أعلى	06	02.72
الحوار مع المسؤولين	45	20.45
وجود ممثلين حقيقيين	13	05.90
اتحاد الجيران	52	23.63
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 47.27% من المجموع الكلي للعينة يرون بأن الاحتجاج هو الطريقة المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية، تليها نسبة 23.63 % منهم يرون بأن اتحاد الجيران هو الطريقة المناسبة لتوفير ذلك، في حين سجلت أدنى نسبة 02.72% فقط لدى المبحوثين الذين يرون بأن رفع الانشغالات إلى جهات أخرى أعلى هو الطريقة المناسبة لذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين يرون بأن الاحتجاج هو الطريقة المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية، والقليل جدا منهم من يرون بأن الطريقة المناسبة لذلك هي رفع الانشغالات إلى جهات أخرى أعلى.

ويمكن تفسير لجوء أغلب المبحوثين إلى الاحتجاج كطريقة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية، إلى هامشية هذه الأحياء وبُعدها عن المركز، والدولة غالبا ما لا تتدخل فيها مثلما تتدخل في الأحياء المركزية، ولا تلبي فيها مطالب السكان بالصورة التي تلبي فيها مطالب سكان الأحياء المركزية، لذلك يلجأ سكان هذه الأحياء الهامشية إلى الاحتجاج كوسيلة لتوفير ما يحتاجونه من متطلبات الحياة الحضرية.

– جدول رقم (87): المعوقات التي تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته وتسيره بأنفسهم

المعوقات	ك	%
الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة	71	32.27
سلبية السكان ولا مبالاتهم	84	38.18
بيروقراطية الإدارة وتعسفها	07	03.18
عدم تفاهم السكان	58	26.36
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 38.18% من المجموع الكلي للعينة المدروسة أجابوا بأن سلبية السكان ولا مبالاتهم هي من تمنع السكان من المشاركة في إدارة حييهم وتسييره بأنفسهم، تليها نسبة 32.27% منهم أجابوا بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها من تمنعهم من المشاركة، في حين سجلت أدنى نسبة 03.2% لدى المبحوثين الذين أجابوا بأن بيروقراطية الإدارة وتعسفها هي من تمنعهم من المشاركة في ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بأن سلبية السكان ولامبالاتهم هي من تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته وتسيره بأنفسهم، يليهم المبحوثون الذين يرون بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها هي التي تمنعهم من المشاركة، هذا فيما أجاب القليل من المبحوثين أن بيروقراطية الإدارة وتعسفها هي من تمنعهم من المشاركة في ذلك.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين أجابوا بأن سلبية السكان ولامبالاتهم هي التي تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته وتسيره بأنفسهم بنقص الوعي لدى هؤلاء المبحوثين وعدم إحساسهم بالمسؤولية اتجاه حييهم .

– جدول رقم (88): مقترحات الزيادة من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها

المقترحات	ك	%
الإحساس بالمسؤولية	121	55
ضرورة وجود جمعيات	09	04.09
التعاون بين سكان الحي	42	19.09
التوعية	26	11.81
إنشاء صندوق للحي	22	10
المجموع	**220**	**100**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين 55% من المجموع الكلي للعينة المدروسة يرون أن الإحساس بالمسؤولية يزيد من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها، تليها 19.09% منهم يرون أن التعاون بين سكان الحي هو من يزيد من فاعلية هذه المشاركة، في حين سجلت أدنى نسبة 04.09 % لدى المبحوثين الذين يرون بأن ضرورة وجود جمعيات بالحي هو من يزيد من ذلك.

ومن هذه النسب نلاحظ أن أغلب المبحوثين يرون أن الإحساس بالمسؤولية يزيد من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها، ويليهم المبحوثون الذين يرون بأن التعاون بين سكان الحي هو من يزيد من فاعلية هذه المشاركة، هذا فيما يرى القليل منهم بأن ضرورة وجود جمعيات بالحي هو من يزيد من ذلك.

ويمكن تفسير كون أغلب المبحوثين يرون بأن الإحساس بالمسؤولية يزيد من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها بسلبية السكان ولامبالاتهم بأحيائهم، أما كون القليل منهم يرون بأن ضرورة وجود جمعيات بالحي هو من يزيد من ذلك فيمكن تفسيره بأن سكان الأحياء الهامشية من طبعهم أنهم لا يعتمدون أصلا على الجمعيات في تسيير شؤونهم وحتى وإن كانت هذه الجمعيات موجودة مثلما مر معنا في الفصل السابق.

خلاصة:

من خلال تحليلنا لنتائج الجداول السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- أغلب المبحوثين يعملون بحي آخر من المدينة.
- أغلب المبحوثين يعملون بالقطاع العمومي، ويليهم المبحوثون الذين يعملون أعمالا حرة.
- أغلب المبحوثين لم تساعدهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي، وأغلبهم علاقاتهم تخص بعض السكان فقط.
- أغلب المبحوثين الذين يعملون بالمدينة التي يسكنون بها ساعدتهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي، خلافا للمبحوثين الذين لا يعملون بها والذين أغلبهم لم تساعدهم مهنهم على ذلك.
- أغلب المبحوثين يشعرون بالاحترام في الحي.
- أغلب المبحوثين يقضون وقت فراغهم داخل حدود مجتمعهم المحلي أي بالمنزل أو الحي.
- أغلب المبحوثين أصدقائهم الذين يتعاملون معهم هم من الجيران.
- أغلب المبحوثين لم تساعدهم مهنهم على تقديم مبادرة لصالح الحي الذي يسكنون به.
- أغلب المبحوثين لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأغلبهم يرجعون السبب إلى عدم مساعدة ظروف العمل لهم، ويليهم المبحوثون الذين أرجعوا السبب إلى عدم وجود عمل مشترك بحييهم
- أغلب المبحوثين الذين يعملون بالقطاعين الخاص والعمومي (وهما قطاعان غالبا ما تكون مهنهما حضرية) يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأغلب المبحوثين الذين يعملون أعمالا حرة أو بقطاع الفلاحة(وهو قطاع غالبا ما تكون مهنه ريفية) أو البطالين لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بمثل هذه الأعمال.
- أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم لا ينفذون توجيهات سكان الحي وأوامرهم حال المشاركة في مشروع ما يخص الحي، وأغلبهم يرجع السبب إلى عدم وجود عمل مشترك بحييهم، ويليهم المبحوثون الذين يرجعون السبب إلى أنهم لا يقبلون سلطة الآخرين.

– أغلب المبحوثين يشاركون مع السكان في احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي وظروفه وأما الذين لا يشاركون في ذلك فأغلبهم يرجعون السبب إلى عدم وجود ثقة في سكان الحي، ويليهم المبحوثون الذين لا يعرفون سكان الحي جيدا.

– أغلب المبحوثين يفضلون الموظفين في المهن الحضرية للتكفل بمحاورة أصحاب القرار، ويليهم المبحوثون المتقاعدين.

– أغلب المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم قريب من الحي الذي يسكنون به يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية بحييهم، وأن أغلب المبحوثين الذين يوجد مقر عملهم بعيدا عن الحي الذي يسكنون به لا يخصصون جزءً من وقتهم للقيام بذلك.

– أغلب المبحوثين أجابوا بأن السكن في حي حضري يعني لهم توفر متطلبات الحياة، والقليل منهم من أجابوا بأن السكن به يعني لهم حياة محترمة.

– أغلب المبحوثين يرون أن الاحتجاج هو الطريقة المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية، هذا فيما يرى القليل منهم بأن رفع الانشغالات إلى جهات أخرى أعلى هو الطريقة المناسبة لذلك.

– أغلب المبحوثين يرون أن سلبية السكان ولامبالاتهم هي التي تمنع سكان الحي من المشاركة في إدارته وتسيره بأنفسهم، يليهم المبحوثون الذين يرون بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعيشونها هي من يمنعهم من المشاركة، هذا فيما يرى القليل منهم أن بيروقراطية الإدارة وتعسفها هي من يمنعهم من المشاركة في ذلك.

– أغلب المبحوثين يرون أن الإحساس بالمسؤولية يزيد من فاعلية مشاركة السكان في إدارة أحيائهم وتسييرها، ويليهم المبحوثون الذين يرون بأن التعاون بين سكان الحي هو من يزيد من فاعلية هذه المشاركة، هذا فيما يرى القليل منهم أن ضرورة وجود جمعيات بالحي هو من يزيد من ذلك.

كل هذا يبين لنا بصفة عامة أن عمل المبحوثين في المهن الحضرية والذي يتجلى لنا من خلال(عملهم بالمدينة التي يسكنون بها، وبإحدى القطاعات الحضرية خصوصا في المهن التي يكثر فيها التفاعل مع المجتمع، والمهن التي تمنح لهم وقتا للراحة يمكنهم أن يخصصوا جزءً منه للقيام بأعمال تطوعية بالحي...، يزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم بالشؤون العامة بحييهم...)، والعكس صحيح، وهذا ما يؤكد الفرضية القائلة بأن: انخراط سكان الحي الحضري في المهن الحضرية يزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم وتفكيرهم في القضايا العامة المشتركة.

استنتاج عام

بعد تحليلنا لنتائج الدراسة الميدانية تمكنا من الوصول إلى مجموعة من الحقائق المتعلقة بدور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت، وهذه الحقائق هي كالآتي:

01 – إن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته مرتبطة بالمستوى المعيشي لسكانه فالمبحوثين الذين لديهم دخل شهري مرتفع، ويحوزون مساكنهم عن طريق الملكية أو الكراء العمومي ويكونون راضين بها... يهتمون بما يجري حولهم بحييهم ويشاركون في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحواله وظروفه ويتناقشون في المواضيع لها علاقة به، خلافا للمبحوثين الذين لديهم دخل شهري منخفض ويحوزون مساكنهم عن طريق التسليف أو الكراء عند الخواص أو يسكنون مساكن فوضوية وهذا ما يمكن تصوره كمايلي:

مستوى معيشي مرتفع ⟵ تحرر من ضروريات الحياة ⟵ الاهتمام بالصالح العام

02- ترتبط المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بنمو الإحساس بالمواطنة فالمبحوثين الذين تأخذ السلطات المحلية مقترحاتهم وأفكارهم بخصوص المشروعات التي تستهدف حيهّم وتستشيرهم أثناء جلبها مشروعا ما لهذا الحي، وتنظم نشاطات احتفالية به... يحسون بالمواطنة فيشاركون مع جيرانهم في المشروعات التي تهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه ويحسون بالمسؤولية اتجاه المرافق العمومية الموجودة به، ويهتمون بالمحافظة على ممتلكاته العمومية، خلافا للمبحوثين الذين لا تأخذ السلطات المحلية مقترحاتهم وأفكارهم ولا تستشيرهم ولا تنظم نشاطات احتفالية بحييهم، وهذا ما يمكن تصوره كمايلي:

إشراك السلطات المواطن ⟵ نمو إحساسه بالمواطنة ⟵ مشاركة فعالة في الحياة العامة

03- المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته (في الأحياء الهامشية) ليس لها علاقة بصعوبة انتظام السكان في تنظيمات رسمية لكي يعرف بهم أصحاب القرار، بسب أن سكان هذا النوع من الأحياء الحضرية مثلهم مثل سكان الضواحي والأطراف يعتمدون على التنظيمات غير الرسمية في تسيير

شؤونهم وإدارتها ولا يعطون أهمية إلى التنظيمات الرسمية، وحتى ولو كانت هذه الأخيرة موجودة لا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها، وهذا ما يفسر قلتها بهذه الأحياء رغم توفر الظروف المناسبة للانتظام كطول مدة إقامة السكان مع بعضهم ووجود علاقات طيبة (شبه أولية) تربطهم وعدم وجود خلافات بينهم... وهذا ما يمكن تصوره أيضا كمايلي:

أحياء حضرية هامشية ⟵ علاقات شبه أولية ⟵ تنظيمات غير رسمية ⟵ مشاركة سكانية.

04- ترتبط المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بالانخراط في المهن الحضرية فالمبحوثون الذين يعملون بالمهن الحضرية وبالمدينة التي يسكنون بها ويكون مقر عملهم قريبا من مقر مسكنهم... تساعدهم مهنهم على بناء علاقات مع سكان الحي وتزيد من اندماجهم فيقدمون مبادرات لصالحه ويخصصون جزءً من وقتهم للقيام بأعمال تطوعية به، خلافا للمبحوثين الذين يعملون في مهن غير حضرية وخارج المدينة التي يسكنون بها وبعيدا عن مقر مسكنهم وهذا ما يمكن تصوره كذلك كمايلي:

مهن حضرية قريبة من المسكن ⟵ بناء علاقات مع السكان ⟵ زيادة الاندماج ⟵ الاهتمام بالقضايا العامة المشتركة.

من خلال هذه الحقائق التي توصلنا إليها نخلص في النهاية إلى أن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته (في الأحياء الهامشية) ترتبط بالمستوى المعيشي لسكان هذه الأحياء ومدى إحساسهم بالمواطنة وكذا انخراطهم في المهن الحضرية، لكن هذا الارتباط ليس على إطلاقه إذ ليس كل من ارتفع مستواه المعيشي أو أحس بالمواطنة، أو انخرط في مهن حضرية يشارك في ذلك، وليس كل من انخفض مستواه المعيشي أو لم يحس بالمواطنة أو لم ينخرط في مهن حضرية لا يشارك، فقد تجد هناك من ارتفع مستواه المعيشي أو من أحس بالمواطنة أو من هو منخرط في مهن حضرية أو من توفرت فيه كل هذه الشروط جميعها لكنه لا يشارك، والعكس صحيح.

خـــاتمـــة

خـاتمة:

إن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته هي من الظواهر الحضرية في مجتمع المدينة (الحضر) تتحكم فيها عوامل كثيرة، اقتصادية، اجتماعية، تنظيمية، مهنية... ولا يمكن فهمها بعيدا عن المداخل النظرية المفسرة لنشأة وتطور المدينة واتجاهات دراستها، وإن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع إلى أخر بحسب عاداته وتقاليده وتاريخه...، وبحسب صور وأشكال تنظيمه.

والمجتمع الجزائري خصوصا الحضري منه عرف هذه الظاهرة كجزء من تقاليده، لكنه لم يعرفها في إطار تنظيمات اجتماعية رسمية، منظمات أو جمعيات أو لجان أحياء...إلا نادرا بسبب التعقيدات البيروقراطية التي أعاقت هذه التنظيمات سواء في فترة الاستعمار أو ما بعده، وأيضا بسبب سياسة احتكار الدولة إدارة شؤون المجتمع بنفسها من منظور أن مشكلات التنمية لاسيما الحضرية منها هي مشكلات تحل بواسطة المسؤولين والهيئات والمصالح المختصة، وبهذا ألغت ضمنيا دور المواطن ولم تشركه إشراكا حقيقيا في صناعة وتقرير وإدارة ما ينتج له، وهو ما قلل من فرصة مشاركته وجعله يعتمد اعتمادا شبه كلي عليها– أي الدولة– في تنمية مجاله الحضري وإدارته وهذا ما أدى في النهاية إلى تخلف المجال الحضري وتدهوره.

ومن العوامل التي تسببت أيضا في تخلف هذا المجال وتدهوره وقوع الكثير من التجمعات العمرانية الحضرية وانعزالها في الأرياف والجبال مما جعلها تعاني من تأخر كبير في التنمية ونقص المشاريع كما هو الحال بالنسبة للكثير من المدن بمنطقة الونشريس الأمر الذي أدى إلى هجرة العديد من سكانها نحو المراكز الحضرية الكبرى بحثا عن الأمن والعمل وظروف معيشية أحسن وهذه الهجرة أيضا كانت سببا في تدهور المجال الحضري لهذه المراكز الكبرى وأدخلته في أزمات كثيرة كالتضخم وظهور المساكن العشوائية ...وغيرها من الظواهر السلبية، وأصبح من الصعوبة بمكان تنميته وإدارته.

وقد كشفت الدراسة الميدانية حسب فرضيات البحث على ما يلي:

01- إن المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته عموما مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمستوى المعيشي لشاغلي هذا المجال (سكانه) فهم لا يتناقشون في الأمور المتعلقة بالحي ولا يبدون له اهتماما ولا يشاركون في إدارته ما لم يكن مستواهم المعيشي مستوى مريحا، تجاوزوا فيه مرحلة الاهتمام بتحصيل ضروريات الحياة، هذا رغم وجود بعض السكان مستواهم المعيشي متدني جدا ومع ذلك فهم يتناقشون في الأمور المتعلقة بالحي ويهتمون به ويشاركون في إدارته، ووجود بعضا منهم ممن مستواهم المعيشي عال جدا ومع ذلك فهم لا يتناقشون في الأمور المتعلقة بالحي ولا يهتمون به ولا يشاركون في إدارته.

02- ترتبط المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته ارتباطا وثيقا بمدى إحساس سكانه بالمواطنة فالذين يسكنون في مساكن لائقة بأحياء حضرية مخططة تتوفر فيها المرافق والخدمات وتستشيرهم السلطات في الأمور العامة التي تخصهم ... يحسون بشيء من المواطنة لذلك تجدهم أكثر اهتماما ومحافظة وإحساسا بالمسؤولية اتجاه مجالهم الحضري من أولئك الذين يسكنون مساكن حتى وإن كانت لائقة بأحياء حضرية مختلطة (مخططة/ غير مخططة)، وهذا الإحساس هو من تتوقف عليه هذه المشاركة فتنمو بنموه وتضعف بضعفه.

03- سكان الأحياء الهامشية سواء كانت مخططة أم غير مخططة لا يعتمدون على التنظيمات الرسمية في إدارة شؤون أحيائهم ولو طالت مدة إقامتهم مع بعضهم وحسنت علاقاتهم، وهم في ذلك شأنهم شأن سكان الضواحي والأطراف يعتمدون على التنظيمات غير الرسمية في ذلك، وحتى ولو وجدت هناك تنظيمات رسمية لا يبالون بها ولا ينخرطون فيها ولا يشاركون من خلالها، لذا فمشاركتهم هذه لا تتعلق بصعوبة أو سهولة انتظامهم في تنظيمات رسمية ماداموا أنهم لا يعتمدون أصلا على هذا النوع من التنظيمات خلافا لسكان المراكز، الأمر الذي يجعلنا نفترض أنه كلما اتجهنا نحو المناطق الهامشية والأطراف والضواحي قلّت التنظيمات الرسمية وقل اعتماد السكان عليها في إدارة شؤونهم العامة المشتركة والعكس صحيح، ويمكن أن تصاغ هذه النتيجة كفرضية جديدة تعرض لمزيد من البحث والتحقيق.

04- يلعب انخراط سكان الأحياء الحضرية في المهن الحضرية دورا هاما في مشاركتهم في إدارة أحيائهم وتنميتها، خصوصا في المهن التي يكثر فيها تعاملهم مع المجتمع فالتعامل يؤدي إلى التفاعل والتفاعل يزيد من اندماجهم الحضري واهتمامهم بالقضايا العامة المشتركة.

في الأخير وفي ضوء هذه النتائج نخلص إلى القول بأن تنمية المجال الحضري وإدارته لا تقوم على ساق واحدة فهي تتطلب إلى جانب الجهود التي تبذلها الدولة مشاركة سكانية واسعة النطاق لأنها أداة فعالة وأساسية في تنفيذ برامج وأهداف هذه التنمية وزيادة معدلاتها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق إلا بما يلي:

01- إشراك الموطن إشراكا فعليا في تقرير وصناعة وإدارة مجاله والأخذ بآرائه

02- ضرورة التفكير بأن التنمية الحضرية لا تتم إلا بهيكلة فيزيقية وهيكلة اجتماعية معا.

03- الاهتمام بالفئات الاجتماعية الأكثر فقرا ومساعدتهم على تخطي ظروفهم المعيشية الصعبة كي يلتفتوا حولهم ويشاركوا غيرهم في الحياة العامة المشتركة.

05- وضع حد للتعقيدات البيروقراطية التي تحول دون انتظام المواطنين في تنظيما رسمية تتولى إدارة شؤونهم العامة بأنفسهم.

06– تهيئة مناخ مشجع على المشاركة ومحفز لها ولأهميتها، وتحسيس المواطن بأهمية دوره فيها.

07 – العدالة في توزيع المشاريع والخدمات بين مختلف أحياء المدينة الواحدة.

المراجـــــــع

– قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ– الكتب:

1- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار صادر، بيروت، ط2، 2006.

2- التجاني بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 2000.

3- السويدي محمد، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

4- السيد الحسني، التحضر في الأقطار النامية، مطابع الطوخي التجارية، القاهرة، 1992.

5- السيّد الحسني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1984.

6- السيد عامر محمد، المشاركة الشعبية لحماية البيئة، من منظور الخدمة الاجتماعية، تقديم: علي ليله المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 2002/2001.

7- السيّد عبد العاطي السيّد، علم الاجتماع الحضري، ج1، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ط3 2013.

8- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، ط1، 2011.

9- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري: مداخل نظرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، دط، دت.

10- السيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.

11- أوهايبية فتيحة ، الاتصال الجمعوي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الأبيار، الجزائر 2012

12- بن عبيدة عبد الحفيظ، إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 34 حي الأبرويار، بوزريعة، الجزائر، 2004.

13- برو محمد، الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو الجزائر، 2014.

14- بهلوم محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1999.

15- بوحوش عمار، نظرية التنظيم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الشعب الصحافة، 51 نهج العربي بن مهيدي، الجزائر، دت.

16- بوعزيز يحي ، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1990.

17- بوقصاص عبد الحميد ، النماذج الريفية: الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، دت.

18- بومخلوف محمد، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1 2001.

19- بومخلوف محمد ، التنظيم الصناعي والبيئة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان الجزائر، ط1، 2001.

20- تركي رابح، مناهج في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

21- جاكلين بوجوقاربي، الجغرافيا الحضرية، ترجمة عبد القادر حليمي، ديوان المطبوعات الجزائرية 1989.

22- حاج جاب الله أمال، الإطار القانوني للمدن الكبرى في الجزائر، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، 2014.

23- حامد خالد، المدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، ط1 2008.

24- حسان الجيلالي، التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

25- خريف حسين ، المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، مختبر علم اجتماع الاتصال جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

26- رجب إبراهيم عبد الرحمان وآخرون: قراءات في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة، 1982.

27- رشوان حسين عبد الحميد ، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، 22 شارع الدكتور علي رامز، محطة الرمل، الإسكندرية، ط5، 1989.

28- زعيمي مراد، مؤسسة التنشئة الاجتماعية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر ط1 2007.

29- سعد الله أبو القاسم،تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، دار البصائر، الجزائر، ج5 دت.

30- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي: 1830- 1954، دار المغرب الإسلامي الجزائر الجزء السادس، ط2، 2005 .

31- صبحي محمد قنوص، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ط1، 2000، ص262.

32- عبيدات محمد وزملاؤه منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999.

33- عطيات عبد القادر حمدى، جغرافية العمران، دراسة موضوعية تطبيقية، دار المعارف الإسكندرية، 1965.

34- عكاشة محمود فتحي، زكي محمد شفيق، المدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

35- عروس الزبير، الجمعيات ذات التوجهات الإسلامية في الجزائر، دار الأمين، القاهرة مصر ط1 2006.

36- غيث محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار النهضة العربية، بيروت 1983.

37- فركوس صالح ، المختصر في تاريخ الجزائر: من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق م- 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع 15 حي النصر، الحجار- عنابة، 2002.

38- فوريه كاترين، إدارة المدن بمشاركة سكانها، ترجمة: حاتم سلمان، دار الفرابي، بيروت، لبنان ط1 2003.

39- مصباح عامر ، علم الاجتماع: الرواد والنظريات، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2005.

40- منصور هالة، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر، 2001.

41- ناجي عبد الجبار، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، دار الكتب والوثائق الوطنية البصرة، العراق، 1986.

42- نخبة من أساتذة علم الاجتماع، علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2003.

ب- القواميس والمعاجم:

1- مدكور إبراهيم ، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

2- بدوي أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح بيروت، 1982.

3- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية (عربي- انجلزي).

4-البراوي راشد، الموسوعة الاقتصادية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1987.

5- مجموعة من الأساتذة المصريين والعرب المختصين، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، دار المعارف، 1975.

6- غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، 1979.

7- يفريموف ناتاليا، سلوم توفيق، معجم العلوم الاجتماعية، مصطلحات وأعلام، (روسي إنجليزي عربي)، دار التقدم موسكو، ط1، الشركة العالمية للتجارة والتسويق، بيروت 1992.

8- درويش يحي حسن ، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار نوبار للطباعة، القاهرة ط1 1998.

ج- المجلات والجرائد

I- المجلات:

1- السقا سميرة، الهجرة الداخلية وآثارها الاجتماعية، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع مجلة البحوث السوسيولوجية تصدر عن قسم علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الجزائر دار الحكمة، ساحة الشهداء، الجزائر، العدد (01)، 2000.

2- بعطيش عبد الحميد، ملامح المدن النوميدية، حوليات التاريخ والجغرافيا، مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، العدد05، جوان 2012.

3- بومخلوف محمد ، التحضر ومشكلات المدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، مجلة دورية تصدر عن قسم علم الاجتماع جامعة منتوري – قسنطينة، العدد: 07 – مارس 2005.

4- بومخلوف محمد، نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، دراسة إحصائية وتحليل نظري، مجلة التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل العدد2، 2006.

5- شريبط أحمد شريبط، بنية الفضاء في رواية" غدا يوم جديد" مجلة الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الاتصال والثقافة- الجزائر، السنة الثانية والعشرون، العدد 115، 1997.

6- دراس عمر، الحركة الجمعوية بالمغرب العربي، دفاتر crasc، منشورات crasc، وهران رقم: 05 2002.

7- فوزي بشرى أحمد،مشاركة المواطنين والتنمية المحلية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، المجلد 22، مايو 1985.

8- كتاب حول التربية على المواطنة، سلسلة من قضايا التربية، مجلة تصدر عن وزارة التربية الوطنية الجزائر، العدد 42، 2000.

9- منصوري كمال، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي، مجلة علوم إنسانية، العدد30، أيلول (سبتمبر)، 2006، على الموقع www.ulum.nl

II- الجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 28 جمادى الأولى 1407، الموافق لـ 28 يناير سنة 1987 العدد 05.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 30 رمضان عام 1422، الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 2001 العدد 77.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12صفر عام 1427، الموافق لـ 12مارس سنة 2006 العدد 15

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 20 ذو القعدة عام 1431، الموافق لـ 28 أكتوبر سنة 2010، العدد 64.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 21 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ 15يناير سنة 2012 العدد 02

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أول شعبان عام 1432هـ، الموافق لـ 03 يوليو سنة 2012 العدد 37.

7- يومية الشروق، العدد 2326، ليوم السبت 14جوان 2008.

د- وثائق أخرى:

1-الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية، تيسمسيلت 2008/2007.

2- الجدول الإجمالي الخاص بالإحصاء العام الخامس للسكان والسكن، بلدية، تيارت 2007 / 2008.

3- تقرير حول الجمعيات، مكتب الانتخابات والجمعيات، مصلحة التنظيم العام، بلدية تيسمسيلت.

4- تقرير حول الجمعيات، مكتب الانتخابات والجمعيات، مصلحة التنظيم العام، بلدية تيارت

5- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، 2000.

6- جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني 1976.

7- قانون الجماعات الإقليمية، الباب الثالث، مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

هـ- الرسائل الجامعية

1- بن عدة عبد المجيد، الخطاب النهضوي في الجزائر 1925-1954، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث المعاصر، جامعة الجزائر، 2005.

2- يعلى فروق، التحضر والعلاقات الاجتماعية للأسرة النازحة، دراسة ميدانية بمدينة سطيف رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006/2005.

3- بلعيدي نسيمة ، الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة قسنطينة1، 2013- 2014.

4- رحايل يمين ، الأبعاد الأنتروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة رسالة ماجستير في الأنتروبولوجية، جامعة قسنطينة، 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

أ- الكتب

1-bellaadi Brahim, le bidon ville: histoire d'un concept, revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001.

2-Benatia Farouk, Alger: Agrégat ou cité: L'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger,1980

3- Boukhabza M'hamed, ruptures et transformations sociales en Algérie, O.P.U. v2, Alger, 1989.

4- Boutefnouchet Mostefa, la famille Algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, Société Nationale d'Edition et de Diffusion, 2e Édition, Alger- 1982.

5- Derras Omar, le phénomène associatif en Algérie, Editeur : Fondation Friedrich Ebert, Bureau Alger, 60bis Boulevard Bougara 16039, El Biar-Alger, 2007.

6-L'école de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, présentation, Grafmeyer et I, Joseph, 1990, Aubier, paris

7-M.V.Benarbia M.Atmani et autres, la question du logement a Alger, OPU, Algérie,1976.

8-Yankel Fijalkow, Sociologie de la ville, Editions la découvert, Syros, Paris, 2002.

9-Yves Grafmeyer, Sociologie Urbaine, Edition Nathan, Paris, 1994.

ب- مراجع أخرى:

1- étude relative de la délimitation et classement du massif montagneux de l'ouarsenis,l'Institut National de la Recherche Forestiers (INRF), juin 2010.

2- O.P.G.I :Tiaret, unité Tiaret nord, situation du patrimoine- location- par cite, p01

3- https://www. qp.com.qa/ar/QPActivities.

الـمـــــلاحـــــق

ملحق رقم: 01

وزارة التعليـــم العـالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

الاستبان

مقدم في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري حول:

دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري و إدارته

دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت و تيسمسيلت

إعداد الطالب:

عبد القادر بريم

إشراف الأستاذ:

أ.د/محمد بومخلوف

هذا الاستبان يحتوي على مجموعة من الأسئلة حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في الوسط الحضري، تقدم لرب أسرة من أجل ملئها

- أجب بعلامة (X) في الخانة أمام السؤال المطروح
- يمكنكم اختيار إجابة أو أكثر لسؤال واحد
- الكلمة (أخرى اذكرها) تكتب فيها الإجابة على السؤال، إ ذا كانت الاختيارات غير مناسبة، أو غير كافية.
- يمكن أخذ رأي أفراد الأسرة في الإجابة المتعلقة بالأسرة
- الأسئلة التي تأتي بعد (إذا كان الجواب بنعم) لا تجيبوا عنها إذا كان الجواب على السؤال الذي قبله بـ (لا)
- بيانات هذا الاستبان سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية

الاستبان

رقم
☐

المجيب على الاستمارة: الأب ☐ الأم ☐ الابن ☐ البنت ☐ آخرون.....

اسم الحي: .....

1-كم هو سنك ؟

- أقل من 25 سنة ☐
-[25 - 35 سنة] ☐
-[35 - 45 سنة] ☐
- 45 سنة فما فوق ☐

2-مكان الميلاد: - البلدية : ..... – الدائرة: .....- الولاية: .....

3-الحالة العائلية:

- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐

4 -المستوى التعليمي :

- لا تعرف القراءة و الكتابة ☐
- تعرف القراءة و الكتابة ☐
- ابتدائي ☐
- متوسط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

5- ما هو أصلك الجغرافي ؟

- ريفي ☐
- شبه حضري ☐
- حضري ☐

6- هل أنت من النازحين إلى المدينة؟

- نعم ☐
- لا ☐

* إذا كان نعم فما هو سبب نزوحك؟

- العمل ☐
- توفر الخدمات ☐
- البحث عن الأمن ☐
- توسيع السكن ☐
- أخرى .....

7- ما هي مهنتك قبل النزوح ؟ : .....

8- ما هي مهنتك الحالية ؟ :

- فلاحة ☐
- صناعة ☐
- تجارة ☐
- خدمات ☐
- بناء و أشغال عمومية ☐
- أخرى.....

9-كم هو عدد أفراد عائلتك ؟ :

- اثنان ☐
- ثلاثة ☐
- أربعة فأكثر ☐

10- كم هو عدد العاملين فيها ؟ :

- لا أحد ☐
- واحد ☐
- اثنان ☐
- ثلاثة فأكثر ☐

11- كم هو الدخل الشهري الإجمالي للعائلة بالتقريب؟ :

- أقل من 18.000دج ☐
- [18.000- 35999دج] ☐
- [36.000- 53999دج] ☐
- 54.000دج فأكثر ☐

12- هل يشاركك أفراد آخرون في ميزانية العائلة؟

-نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان نعم فمن يكون هؤلاء؟

- الأبناء ☐
- الزوجة ☐
- آخرون.....

13 - هل لديك مداخيل أخرى؟:

-نعم ☐
-لا ☐

*إذا كان نعم فما هو مصدرها؟ .....

14- من بين التجهيزات الآتية ما هي التجهيزات التي تمتلكها ؟

- سيارة ☐
- تلفاز ☐
- ثلاجة ☐
- غسالة ☐
- كمبيوتر ☐

15- ما نوع المسكن الذي تقيم فيه حاليا؟

- فيلا ☐
- شقة ☐
- تقليدي ☐
- فوضوي ☐
- أخرى.....

16- ما الصفة التي تحوزه بها حاليا؟

- ملكية ☐
- كراء عمومي ☐
- كراء عند الخواص ☐
- تسليف ☐
- أخرى.....

17-كم عدد غرف المسكن (باستثناء الحمام والمطبخ)

- غرفة واحدة (F01) ☐
- غرفتان(F02) ☐
- ثلاث غرف(F03) فأكثر ☐

19- هل أنت راض عن وضعيتك السكنية الحالية؟

- نعم ☐
-لا (ولماذا؟) ☐
-لأنه ليس ملك لك ☐
- لأنه ضيق ☐
- نقص المرافق ☐
- أخرى.....

20- كم من عائلة زواجية تتكون عائلتكم؟

- عائلة واحدة ☐
- عائلتين ☐
- ثلاث عائلات فأكثر ☐

21- هل قمت بترميم أو طلاء واجهة هذا المسكن الذي تسكن فيه حاليا؟

-نعم ☐
-لا (ولماذا؟) ☐
-لأنه لا يحتاج إلى ذلك ☐
-لأنه ليس ملك لك ☐
-ليس لديك مال ☐
- ليس لديك وقت ☐
-أخرى.....

22- هل أنت مهتمّ بما يجري في حيّك(من تنظيف وتشجير وصيانة وترميم ونشاطات مختلفة...)؟

- نعم ☐
- لا(ولماذا ؟)☐

- لا يهمّك ☐
- مسؤولية السلطات المحلية ☐
- ليس لديك وقت ☐
- أخرى.....

23- كيف ترى وضعية حيّك؟

- سيئة ☐
- حسنة ☐
- جيدة ☐

24- هل شاركت مع جيرانك في مشروع ما يهدف إلى تحسين أحوال الحي وظروفه؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) بم كانت مشاركتك؟

- بالمال ☐
- بالجهد ☐
- بالرأي ☐
- أخرى.....

25- ما رأيك فيما يتوفر عليه حيّكم من مرافق وخدمات ؟ :

- كاف ☐
- غير كاف ☐

*- إذا كان غير كاف فماذا ينقص؟.....

26- هل تتناقش مع سكان الحي في المواضيع التي لها علاقة بالحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فبم تتعلق هذه المواضيع؟

- النظافة ☐
- حملات التشجير ☐
- نشاطات رياضية للأطفال ☐
- طلب مرافق عمومية ☐
- أخرى .....

27- إذا أرادت السلطات المحلية أن تجلب مشروعا ما للحي فهل تستشيركم في ذلك؟

- نعم ☐
- لا ☐

*إذا كان (نعم) فهل تستشيركم؟

- دائما ☐
- أحيانا ☐

28- هل تأخذ السلطات المحلية مقترحاتكم و أفكاركم بشأن المشاريع التي تستهدف حيكم؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فهل تأخذ ؟

- بعضها ☐
- معظمها ☐
- كلها ☐

29 – هل تحس أنّك مسؤول إذا كان هناك اعتداء على أحد المرافق بحيّكم ؟

– نعم ☐

– لا ☐

*– إذا كان (نعم) كيف تتصرف مع المعتدي؟

– تنصحه ☐

– تمنعه ☐

– تخطر الجهات المعنية ☐

أخرى.....

30–هل سبق للسلطات المحلية أن نظّمت نشاطات احتفالية بحيّكم؟

– نعم ☐

–لا ☐

31– إذا كان نعم فهل استجبت لها؟

– نعم ☐

– لا ☐

*– إذا كان (نعم) فعَلامَ اقتصر دورك فيها؟

– الحضور فقط ☐

– المداخلة ☐

– التنشيط ☐

–أخرى.....

32– هل ترى أن هناك اهتمام من طرف سكان الحي بالمحافظة على الممتلكات العمومية في الحي ؟

– نعم ☐

– لا (ولماذا ؟) ☐

- ضعف حس المواطنة ☐
- مسؤولية الدولة وحدها ☐
-اللامبالاة ☐
- أخرى .....

33- منذ متى وأنت تقيم في هذا الحي؟

- أقل من 05 سنوات ☐
- [05 - 10سنوات[☐
- 10سنوات فأكثر ☐

34- هل لديك شبكة علاقات في الحي ؟

- نعم ☐
- لا ☐

* إذا كان (نعم) فَعَلامَ تقوم؟

- الجهة ☐
- القرابة ☐
-الجيرة ☐
-أخرى.....

35- هل لديك خلافات ونزاعات في الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فماذا يكون سببها ؟

- الإزعاج ليلا ☐
- رمي الأوساخ ☐
- شجار الأطفال ☐
- أخرى.....

36- إذا كان هناك خلاف بينك وبين أحد جيرانك من تفضل في حلّه؟

- الأقارب ☐
-الجيران ☐
-الأصدقاء ☐
- القضاء ☐
-أخرى.....

37- هل توجد جمعيات في الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فكم عدد التي تعرفها.....

38- هل أنت منخرط في إحدى هذه الجمعيات ؟

- نعم ☐
- لا (ولماذا) ☐

- لا تثق فيها ☐
- لا تهمك ☐
- الخوف من تحمل المسؤولية ☐
- أخرى.....

39- هل ترى أنه من السهولة تكوين جمعية ما في الحي؟

- نعم ☐
- لا (ولماذا) ☐

- صعوبة القوانين ☐
- عدم تفاهم السكان ☐
-سلبية السكان و لامبالاتهم ☐

-أخرى.....

40- هل أنت مطلع على قانون الجمعيات الجديد: 12/06؟

- نعم☐

-لا ☐

*- إذا كان (نعم) فهل ترى أنه جيء به لـ:

- تسهيل العمل الجمعوي ☐

- للحد من العمل الجمعوي☐

- أخرى.....

41- هل تشارك في نقل انشغالات الحي إلى أصحاب القرار (السلطات المحلية)؟

- نعم☐

- لا ☐

*- إذا كان (نعم) مع من تفضل المشاركة؟

- ممثلين رسميّن (جمعيات)☐

- متطوعين ☐

-أخرى.....

42- هل يتم استقبالكم من طرف أصحاب القرار؟

- نعم☐

- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فهل يكون هذا الاستقبال ؟

- دائما ☐

-في أيام الاستقبال فقط ☐

43- من هم الممثلين الذين كنتم تشاركون معهم عندما يتم استقبالكم من طرف أصحاب القرار

- ممثلين رسميّين (جمعيات) ☐
- متطوعين ☐
-أخرى.....

44- بمن يعترف أصحاب القرار في رأيّك؟ بـ:

- الممثلين الرسميّن(الجمعيات☐
- الممثلين المتطوعين ☐

*- في كل حالة بيّن لماذا.....

45- هل يستمع أصحاب القرار (السلطات المحلية) إلى انشغالاتكم بجدّية؟

- نعم☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فهل الوقت الذي يمنحونه لكم لكي تعبروا عن انشغالاتكم

- كاف ☐
- غير كاف ☐
- نوعا ما ☐

46- أين يوجد مقر عملك؟

- هنا في الحي ☐
- في حي أخر من المدينة ☐
- في مدينة أخرى ☐
- في الريف ☐
-أخرى.....

47- ضمن أي قطاع يصنّف هذا العمل ؟

- عمومي ☐
- الخاص ☐
- فلاحة ☐
- أعمال حرة ☐
- أخرى.....

48- هل ساعدتك مهنتك على بناء علاقات مع سكان الحي الذي تسكن فيه؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) فهل هذه العلاقات تخص؟

- بعضهم ☐
- أغلبهم ☐
- كلهم ☐

*- إذا كان (لا) لماذا.....

49- هل تشعر بالتّقدير والاحترام في الحيّ؟

- نعم ☐
- لا ☐

50- أين تقضي معظم أوقات فراغك؟

- في المنزل ☐
- في الحي ☐
- خارج الحي ☐
- في مكان العمل ☐
- أخرى.....

51- أغلب أصدقائك الذين تتعامل معهم هم من:

- الجيران ☐
- الأقارب ☐
- أصدقاء العمل ☐
- أخرى.....

52 - هل ساعدتك مهنتك على تقديم مبادرة أو خدمة ما لصالح حيّك؟

- نعم ☐
- لا ☐

*- إذا كان (نعم) ففيم تتمثل؟.....

*- إذا كان (لا) لماذا.....

53- هل تخصص جزءً من وقتك للقيام بأعمال تطوعية مع سكان الحي؟

- نعم ☐
- لا ☐

*-إذا كان (نعم) فيم تتمثل الأعمال؟.....

*-إذا كان (لا) لماذا؟

- ظروف العمل لا تساعدك ☐
- ليس لك علاقة بسكان الحي ☐
- الأمر لا يهمك ☐
- أخرى.....

54- هل تنفذ توجيهات سكان الحي و أوامرهم إذا شاركتهم في مشروع ما يخص الحي؟

- نعم ☐
- لا (ولماذا) ☐
- لا تقبل سلطة الآخرين ☐
- لا يأخذون بآرائك ☐
- توزيع المهام غير عادل ☐
- لا يوجد عمل مشترك في حيّنا ☐
- أخرى.....

55- هل تشارك إذا ما دعاك سكان الحي إلى احتجاج هدفه تحسين أحوال الحي و ظروفه؟

- نعم ☐
- لا(ولماذا) ☐
- لا تعرفهم ☐
- لا تثق فيهم ☐
- لا تتفاهم معهم ☐
- وظيفتك لا تسمح بذلك ☐
- أخرى.....

56- من تفضل من سكان الحي في التكفل بمحاورة أصحاب القرار(السلطات المحلية)؟

- الموظّفين في المهن الحضرية ☐
- الموظّفين في المهن الرّيفية ☐
- أخرى.....

* - في كل حالة بيّن لماذا؟.....

.....

57- ماذا يعني أنك تسكن في حيّ حضري حسب رأيك ؟.....

.....

.....

58- ما هي في رأيك الطرائق المناسبة لتوفير ما يحتاجه سكان الحي من متطلبات الحياة الحضرية ؟

.....

.....

59- ما هي المعوقات التي تمنع سكان الأحياء الحضرية من المشاركة في تنمية وإدارة أحيائهم بأنفسهم؟.....

.....

60- كيف نزيد – في رأيك – من فاعلية المشاركة السكانية في من تنمية وإدارة الأحياء الحضرية؟.

.....

.....